



جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان
الأحزاب والمشاركة السياسية في الأردن
دراسة اتجاهات الرأي في البادية الشمالية (١٩٩٩-٢٠١٦)
Political Parties and political Participation In Jordan
Study of the Trends of Opinion in the Northern Badia
(١٩٩٩-٢٠١٦)

إعداد الطالب
ركان ميثقال عنيزان الشرفات

الرقم الجامعي

١٥٢٠٦٠٠٠٣٠

باشراف

أ. د. هاني أخو رشيدة

الفصل الصيفي ٢٠١٧-٢٠١٨

التفويض

انا الطالب ركان مثقال عنيزان الشرفات

أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي الى المكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو

الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة .

التوقيع :

التاريخ :

اقرار

أنا الطالب : ركان مثقال عنيزان الشرفات

التخصص : العلوم السياسية

الكلية : معهد بيت الحكمة

اقر بأني التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المتعلقة

بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً" بإعداد رسالتي بعنوان :

الأحزاب والمشاركة السياسية في الأردن دراسة اتجاهات الرأي في البادية الشمالية

(٢٠١٦-١٩٩٩)

توقيع الطالب :.....

التاريخ :

قرار لجنة المناقشة

الأحزاب والمشاركة السياسية في الأردن
دراسة اتجاهات الرأي في البادية الشمالية (١٩٩٩ - ٢٠١٦)

إعداد

ركان مثقال عنيزان الشرفات

الرقم الجامعي: ١٥٢٠٦٠٠٠٣٠

إشراف

لاستاذ الدكتور: هاني أخو ارشيدة

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

رئيساً ومشرفاً	الاستاذ الدكتور: هاني أخو ارشيدة
عضواً	الاستاذ الدكتور: صايل السرحان
عضواً	الدكتور: عيد السلام الخوالدة
عضواً خارجياً	الدكتور: بدر الماضي

قدّمت هذه الرسالة، استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت.

نوّضت وأوصى بإجازتها بتاريخ: ٢٩ / ٧ / ٢٠١٨

الإهداء

إلى عائلتي وأساتذتي وإلى كل من جاءت هذه الرسالة بين يديه الكريمتين
ساعياً لكسب الفائدة العلمية أهديكم ثمرة هذا الجهد المتواضع.

الباحث

ركان مئقال عنيزان الشرفات

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. بعون الله وتوفيقه تمت هذه الدراسة المتواضعة وأنتهز هذه الفرصة للتعبير عن جزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور هاني أخو ارشيدته المشرف على هذه الدراسة لما أبداه من جهود كريمة تمثلت بالنصح والمتابعة والتوجيه والإرشاد، وما أظهره من رعاية واهتمام من أجل إنجاز هذا النشاط العلمي.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة بجامعة آل البيت.

فهرس المحتويات

الإهداء	٥
شكر وتقدير	هـ
فهرس المحتويات	و
قائمة الأشكال	ط
الملخص باللغة العربية	ي
المقدمة:	١
أولاً: أهمية الدراسة:	٢
ثانياً: أهداف الدراسة:	٢
ثالثاً: مشكلة الدراسة:	٣
رابعاً: أسئلة الدراسة:	٣
خامساً: فروض الدراسة:	٣
سادساً: حدود الدراسة:	٤
سابعاً: محددات الدراسة:	٤
ثامناً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية للدراسة:	٤
تاسعاً: منهجية الدراسة:	٥
عاشراً: الدراسات السابقة:	٦
الفصل الأول الأحزاب والمشاركة السياسية في الأردن	٩
المبحث الأول: الأحزاب والمشاركين السياسيين في الأردن	٩
المطلب الأول: المراحل التي مرت بها الأحزاب	٩
المطلب الثاني: الأحزاب ودورها في المشاركة السياسية	١٠
المبحث الثاني نشأة وتطور الأحزاب السياسية في الأردن	١٧
المطلب الأول: المراحل التي مرت بها الأحزاب السياسية:	١٧
المبحث الثالث التنمية السياسية	٢٦
المطلب الأول: الإصلاح السياسي	٢٦
المطلب الثاني: المشاركة السياسية	٣٨

٤٨.....	الفصل الثاني البادية الشمالية وطبيعتها الديمغرافية.....
٤٨.....	البادية الشمالية.....
٤٩.....	الطبيعة الجغرافية للسكان في البادية الشمالية.....
٥٣.....	المبحث الاول الأحزاب والمشاركة السياسية في الأردن.....
٥٤.....	المطلب الأول إجراءات الدراسة ومنهجيتها.....
٦١.....	المطلب الثاني: تحليل البيانات (التحليل الكمي).....
٧٧.....	التوصيات:.....
٧٨.....	الخاتمة :.....
٧٩.....	المصادر والمراجع:.....
٨٤.....	الملاحق.....
٨٧.....	Abstract.....

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الجدول
٨٠	الجدول (١): معاملات كرونباخ ألفا الخاصة بمجالات الدراسة
٨٥	الجدول (٢): توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية و الجغرافية
٩٠	الجدول (٣): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال, والمجال هو "المحفزات الخاصة والعامّة للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية" ككل (ن=٥٢٠)
٩٢	الجدول (٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال, والمجال هو " توجه السكان للانضمام إلى الأحزاب السياسية" ككل (ن=٥٢٠)
٩٤	الجدول (٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال, والمجال هو "مغريات المشاركة السياسية لدى السكان" ككل (ن=٥٢٠)
٩٦	الجدول (٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال, والمجال هو "دوافع البرامج الحزبية للمشاركة السياسية للسكان" ككل (ن=٥٢٠)
٩٨	الجدول (٧): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال, والمجال هو "دوافع البرامج الحزبية للمشاركة السياسية للسكان" ككل (ن=٥٢٠)
١٠٠	الجدول (٨): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال, والمجال هو " توافق المشاركة السياسية مع سكان البادية الشمالية " ككل (ن=٥٢٠)
١٠٢	الجدول (٩): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن عدم وجود أي محفزات خاصة أو عامة من وجهة نظر سكان البادية الشمالية للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية (ن=٥٢٠)
١٠٣	الجدول (١٠): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (simple Regression) للكشف عن وجود أي توجه لدى سكان البادية الشمالية الغربية للانضمام إلى الأحزاب الأردنية عند مستوى دلالة إحصائية
١٠٥	الجدول (١١): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (simple Regression) للكشف عن وجود أي مغريات هامة للمشاركة السياسية لدى سكان البادية الشمالية
١٠٧	الجدول (١٢): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (simple Regression) للكشف عن وجود أي دافع هام للبرامج الحزبية للمشاركة السياسية لسكان البادية الشمالية
١٠٩	الجدول (١٣): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (simple Regression) للكشف عن عدم مساهمة الأحزاب نحو انخراط المجتمع في المشاركة السياسية
١١١	الجدول (١٤): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (simple Regression) للكشف عن عدم ملائمة المشاركة السياسية من خلال الأحزاب لسكان البادية الشمالية

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	الشكل
٧٣	خريطة رقم ١ تبين التقسيمات الإدارية للواء البادية الشمالية الغربية المصدر موقع وزارة الداخلية الأردنية

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى المشاركة السياسية في الأردن من خلال دراسة دور الأحزاب السياسية وتحديدًا في البادية الشمالية •

حيث كانت منطقة البادية الشمالية هي حالة الدراسة وتم تصميم تطبيق استبيان مكون من عدد الأسئلة تم توجيهها إلى مجموعة من سكان المنطقة وقد بلغ حجم العينة (٦٠٠) فرد، حيث كان الهدف من الاستبيان جمع المعلومات حول المشاركة السياسية لسكان المنطقة من خلال الأحزاب واستخدام برنامج الخدمة الإحصائية SPSS لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها.

توصلت الدراسة إلى أن المشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية في البادية الشمالية الغربية تتسم بالضعف حيث لم تنجح الأحزاب السياسية في حث الجماهير على المشاركة السياسية لأن سكان البادية الشمالية الغربية ليس عندهم أي توجه للانضمام للأحزاب السياسية.

إن هذه النتائج تتناسب مع معظم الدراسات السابقة والتي وردت من خلال هذه الدراسة. كما تشير الوقائع إلى أن هذه النتائج وإن كانت مخيبة للآمال إلا أنها تعكس واقعاً مؤملاً تدل عليه أعداد المواطنين المنتسبين للأحزاب.

حيث أن الأجيال الحالية قد تأثرت ولحد كبير بالأجيال السابقة من حيث الخوف من الانتماء إلى الأحزاب أو المشاركة السياسية بالإضافة إلى العوامل ثقافية وعملية وقانونية •
أما ملخص الدراسة سنلخصه في عدد من النقاط:

١. من خلال هذه الدراسة سنتعرف على الطبيعية الديموغرافية لسكان البادية الشمالية الغربية.
٢. سنعرف ما هية الأحزاب وأسباب العزوف عن الانضمام إليها، والنتائج التي تبلورت عن هذه المحددات.
٣. هذه الدراسة ستعطي فكرة واضحة لأصحاب القرار عن رأي عينة مهمة من الشعب الأردني وأسباب عدم انخراطهم بالأحزاب.

المقدمة:

بدأت الحياة الحزبية في الأردن عام ١٩٢١ وكان أول حزب سياسي في تلك الفترة هو حزب الاستقلال السوري.

ومن ثم تم تشكيل جمعية الشرق العربي في اربد عام ١٩٢٣ وكان هدف هذه الجمعية السعي وراء الوحدة العربية من أجل استقلال الشرق العربي استقلالاً تاماً.

تلعب الأحزاب دوراً كبيراً في نشر الوعي السياسي وتعد الأحزاب من أهم مؤسسات بناء الدولة الحديثة، يكون هذا عندما تشغل الأحزاب السياسية حيزاً معقولاً من الحياة العامة في معظم المجتمعات وفي كل أنظمة الحكم.

لقد مرّ الشعب العربي بشكل عام والأردني بشكل خاص بتجارب عديدة نجم عنها الخوف والإحباط لدرجة أن كلمة حزب ارتبطت باليمنوع والمحظور من جهة، وعدم الأهمية والعزوف من جهة أخرى.

وأصبح المواطن يكتفي بالمراقبة وعدم التدخل بالسياسة، لأن عقدة الخوف واليأس لازمت المواطن العربي والأردني، حيث ارتبط العمل لاشعورياً بالعقاب والتحریم.

لقد فشلت الأحزاب الأردنية بكافة أطرافها في تحقيق أي حضور فاعل في الحركة السياسية والمشاركة السياسية لأنها لم تتمكن من امتلاك رؤى فاعلة وبرامج سياسية واضحة.

من خلال المعطيات السابقة ولمعرفة الباحث بطبيعة البادية الشمالية جاءت فكرة هذه الدراسة لتبحث في الأحزاب والمشاركة السياسية في الأردن ودراسة اتجاهات الرأي في البادية الشمالية.

وقد اختار الباحث أن تكون الدراسة ميدانية بحيث تكون أقرب للواقعية، وتكون نتائجها أرقام ومؤشرات ودلالات واضحة وصریحة للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية في هذه المنطقة.

ستتم معالجة الموضوع في مقدمة وفصل أول بعنوان الأحزاب السياسية والمبحث الثاني بعنوان التنمية السياسية وتضمن الحديث عن الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية.

أما الفصل الثاني تضمن مبحث أول يتحدث عن طبيعة البادية الشمالية الغربية من حيث السكان والتقسيمات الإدارية. والمبحث الثاني تضمن عرض نتائج وتحديد الدراسة الميدانية.

وخاصة تتضمن النتائج والتوصيات ثم يتبعها المراجع التي تم الرجوع لها في هذه الدراسة.

أولاً: أهمية الدراسة:

أصبحت المشاركة السياسية أحد أهم أسس المجتمعات الديمقراطية الحديثة، وعامل رقي وتقدم لها، حيث أن الأحزاب ومن خلالها يمكن للجماهير التعبير عن آراءه ومقترحاته ومشكلاته في هذا المجتمع والتأثير على القدرات والمشاركة في صياغة القرارات ووضع السياسة العامة للمجتمع.

حيث تنمي في الشعب الشعور بالمسؤولية وروح المبادرة والاعتماد على الذات والولاء للمجتمع والاندماج فيه، (خطاوية، يوسف ضامن، (٢٠٠٩) معوقات مشاركة الشباب الجامعي في الأحزاب السياسية، دراسة ميدانية في الأردن، ص ٣١٨-٣١٩).
من هنا جاءت أهمية هذه الدراسة حيث تطرح موضوعاً طرحته الدراسات السابقة ولكن بشكل قليل.

أ. الأهمية العلمية: تتمثل بوجود ندرة نسبية وخصوصاً فيما يتعلق بالمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية والسعي لمعرفة الثابت والمتحول بشأن الاتجاهات والمواقف الشعبية تجاه الأحزاب السياسية ومدى تأثيرها في تعزيز المشاركة السياسية والانتساب لها.

ب. الأهمية العملية: إن أهمية هذه الدراسة تتجلى بها للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية آثار إيجابية على الدولة في حال تواجدها وما لها من آثار سلبية في حال غيابها عن الدولة والمجتمع.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على أسئلة الدراسة والتي تتمثل فيما يلي:

١. الاطلاع على الطبيعة الديموغرافية والاجتماعية لسكان البادية الشمالية .
٢. معرفة طبيعة الأحزاب السياسية في الأردن ومساهمتها في الحياة السياسية الأردنية.
٣. كشف مدى مساهمة سكان البادية الشمالية في الحياة السياسية من خلال الانضمام

٤. للأحزاب.

٥. التعرف على البرامج الحزبية لمختلف الأحزاب ومدى اقتناع سكان البادية الشمالية بهذه البرامج.

٦. تهدف إلى التعرف على مساهمة الأحزاب من وجهة نظر سكان البادية الشمالية في تنمية المجتمع المحلي من الناحية التعليمية والثقافية والسياسية والاجتماعية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة :

إن غياب المشاركة السياسية بأي دولة هو مؤشر لانخفاض مستويات التنمية السياسية، كما أن الانتخابات التي لا يعبر عنها بمشاركة سياسية قوية تؤدي لسلطة غير معبرة عن الرأي العام والديمقراطية، من هنا جاءت هذه الدراسة لتوضح اتجاهات الرأي في البادية الشمالية الغربية تحديداً من خلال الأحزاب والمشاركة السياسية.

وتتجسد المشكلة البحثية في السؤال الرئيسي: ما الدور الذي تمارسه الأحزاب السياسية في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن؟

رابعاً: أسئلة الدراسة:

١. ما طبيعة الأحزاب السياسية في الأردن؟

٢. ما هي الطبيعة الجغرافية والاجتماعية لسكان البادية الشمالية وعلاقتها بالتوجهات نحو الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية؟

٣. ما هي أسباب أزمة المشاركة السياسية في الأردن بشكل عام والبادية الشمالية بشكل خاص؟

٤. هل يرى سكان البادية الشمالية أن للأحزاب السياسية دور في تنمية المجتمع المحلي من الناحية التعليمية والثقافية والسياسية والاجتماعية؟

خامساً: فروض الدراسة:

بعدما تجسدت مشكلة الدراسة وأسئلتها انبثقت الفرضية الرئيسية للدراسة التي تقول: لا يوجد أي محددات خاصة او عامة من وجهة نظر سكان البادية الشمالية الغربية للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية.

تتولد من الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية:

١. الفرضية الأولى: لا يوجد توجيه لدى سكان البادية الشمالية للانضمام للأحزاب الأردنية .

٢. الفرضية الثانية: لا يوجد مغريات هامة للمشاركة السياسية لدى سكان البادية الشمالية •

٣. الفرضية الثالثة: إن البرامج الحزبية لا تشكل دافعاً هاماً للمشاركة السياسية لسكان البادية الشمالية •

٤. لا تساهم الأحزاب في انخراط المجتمع في المشاركة السياسية.

سادساً: حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: البادية الشمالية من المملكة الأردنية الهاشمية.

- الحدود الزمنية: ١٩٩٩-٢٠١٦. تولى الملك عبدالله بن الحسين مقاليد الحكم •

- حدود الموضوعية: موضوع الأحزاب والمشاركة السياسية في البادية الشمالية (دراسة في النظم السياسية المقارنة).

سابعاً: محددات الدراسة:

١. مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من مجموع القرى المكونة للواء البادية الشمالية والتي

يبلغ تعداد سكانها (٣٥٣٧٥٢) حسب إحصاءات ٢٠١٥

٢. عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية حيث تم اعتماد حوالي (٦٠٠) شخص من هذه العينة. وبذلك تكون قد غطت أكبر عدد ممكن من مجتمع الدراسة كي تصل الى نتائج قريبة إلى الدقة.

٣. أداة الدراسة:

تم تجهيز استبيان مناسب لموضوع الدراسة وتوزيعه على عينه مصغره لا تتجاوز (٢٥) وتم توزيع الاستبيان على العينه العشوائية وجمع النتائج في جهاز الكمبيوتر وتحليله تحليلياً احصائياً باستخدام برنامج ال SPSS والذي هو برنامج خاص بتحليل البيانات الإحصائية في دراسات العلوم الإجتماعية .

ثامناً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية للدراسة:

المتغير المستقل : الأحزاب السياسية

المتغير التابع : المشاركة السياسية دراسة اتجاهات الرأي في البادية الشمالية

أ. وفي ما يلي تعريفا (الاصطلاحي)

لقد تعددت تعريفات الحزب السياسي بتعدد الايديولوجيات ويعرف الحزب (اندرية هوريو) هو :تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من اجل الحصول على الدعم الشعبي يهدف الى الوصول الى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة).

ب. التعريف الاجرائي

تحاول هذه الدراسة التعرف على توجهات أبناء البادية الشمالية والذي يعتبر الثقافة السياسية لأي مجتمع بانها التوجه الجمعي لأفراد المجتمع نحو العناصر الأساسية المكونه للنظام السياسي.

تاسعاً: منهجية الدراسة:

سيتم استخدام المنهج الذي وضعه ديفيد إستون وهو النموذج التحليلي المعروف باسم نموذج المدخلات والمخرجات inputs and outputs نظره وظيفية هذه النظرية المبينه على أساس أن الظاهرة السياسية هي عبارة عن مجموعة من العلاقات المتداخلة والعناصر المتفاعلة والتي تتكون أساساً من نظام system ومحيط environment.

وفيما يلي نبين مدلول كل من المدخلات والمخرجات:

المدخلات: تتكون المدخلات عند إستون من عنصرين أساسيين:

١. المطالب والحاجات الصادرة عن المجتمع (المجتمع المدني، استطلاعات الرأي العام وسائل الإعلام) والتي يجب أن يعبر عنها في شكل تظاهرات سياسية عقلانية ومنظمة.

٢. دعم ومساندة النظام السياسي والإيمان بقواعد ألعبه السياسية.

المخرجات: أما بخصوص المخرجات outputs فهي عبارة عن رد فعل المؤسسات السياسية الحاكمة على الطلبات والمطالب الصادرة عن المجتمع، وذلك عن طريق تغذية استرجاعيه feed back .

أما المنهج الآخر الذي سيتم استخدامه فهو المنهج الإحصائي .



عاشراً: الدراسات السابقة:

١. بحث محمد كنوش الشرعه ونرمين يوسف غوانمه، بعنوان الكوتا النسائيه في النظام الانتخابي الاردني من وجهة نظر المرأة الاردنية، منشورات مركز الدراسات الاردنية، جامعة اليرموك إربد الاردن، ٢٠٠٨، ص/٦٥٩-٦٧٩ .
٢. بحث ملوح مفضي- سليمان، بعنوان ما درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الاردن من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الاردنية، بحث منشور في مجلة دراسات العلوم التربوية (مج ٣٩، العدد ٢، ٢٠١٢، ص/٢٩٩-٣١٦).
٣. دراسة السرور، رسالة ماجستير بعنوان (العوامل المؤثرة على نمط المشاركة السياسية في المجتمع الاردني، دراسة ميدانية للبادية الشمالية، بيت الحكمة، العلوم السياسية، جامعة آل البيت ٢٠١٠). هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية للمجتمع الأردني عامة ومجتمع البادية الشمالية خاصة. وذلك من خلال التعرف على تأثير العوامل أو المتغيرات الشخصية مثل الجنس والعمر على طبيعة المشاركة السياسية. تألف مجتمع الدراسة من مجموع القرى المكونة للبادية الشمالية والتي تضم ثلاثة ألوية:هي لواء البادية الشمالية الغربية، ولواء البادية الشرقية، ولواء الرويشد، وتم اختيار العينات بطريقة

عشوائية، وقد دلت النتائج على أن أهم المتغيرات التي أثرت بشكل مباشر على النمط ومستوى المشاركة السياسية لأفراد العينة هي: الثقافة العشائرية السائدة وقد أوصت الدراسة بتفعيل وتنشيط مؤسسات المجتمع المدني كأحزاب والنقابات والمجتمعات والاتحادات.

٤. دراسة غارو، رسالة ماجستير بعنوان دور الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة، دراسة حال الجزائر من (١٩٩٧-٢٠٠٧) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولو معمري، تيزي وزو، الجزائر (٢٠١٢).

٥. دراسة حياصات، رسالة ماجستير بعنوان (دور حزب جبهة العمل الاسلامي في عملية الاصلاح السياسي في الاردن، كلية الاداب والعلوم، العلوم السياسية، جامعة الشروق الاوسط، عمان، ٢٠١٣).

٦. دراسة محددات الانضمام للأحزاب السياسية في الأردن، دراسة ميدانية البادية الشمالية الغربية، السميان معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، جامعة آل البيت الاردن ٢٠١٥ .

هدفت الدراسة الى معرفة طبيعة البادية الديموغرافية لسكان البادية الشمالية الغربية من خلال مدى معرفة سكان المنطقة بالأحزاب السياسية وطبيعتها والانضمام اليها وكيف أثر ذلك على المشاركة السياسية من جميع النواحي .

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث تألف مجتمع الدراسة من مجموعة من سكان البادية الشمالية الغربية بطريقة عشوائية.

توصلت الدراسة الى الأحزاب السياسية الأردنية لا تتناسب مع سكان البادية الشماليه الغربية حيث لا يوجد توجه لدى السكان للانضمام الى الاحزاب السياسية.

هدفت هذه الدراسة الي تحليل دور حزب جبهة العمل الاسلامي كأحد أهم مقومات عملية الاصلاح السياسي في المملكة الاردنية الهاشمية وانطلقت منهجية الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلي أن هذه الحركة قد عبرت عن رؤيتها للإصلاح بطرق مختلفة.

هدف الدراسة الى معرفة مدى مساهمة الأحزاب السياسية التي في السلطة والتي في المعارضة في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة في الجزائر من عام ١٩٩٧-٢٠٠٧، وقد استخدمت الباحثة في دراستها المنهج التاريخي والمنهج الوطني التحليلي والمنهج المقارن.

التعليق على الدراسات السابقة:

على الرغم من قلة الدراسات حول موضوع المشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية في البادية الشمالية إلا أن الدراسات السابقة أعطت فكرة عن علاقة الشعوب مع الأحزاب ومعظم الدراسات سواء الأردنية او العربية بشكل عام تشير إلى نفور المجتمع المحلي من الانضمام للأحزاب السياسية مما ينعكس على المشاركة السياسية في الانتخابات التي تخوضها الأحزاب. ما تتميز به هذه الدراسة:

تميزت هذه الدراسة بأنها تتناول الجزئيات التي تناولتها الدراسات والابحاث السابقة، بالإضافة الى خوضها في غمار جزئية دقيقة من العمل السياسي تناولت الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية في الاردن يمثلها سكان محليون ولها طبيعتها الخاصة.

وقد ما أعطى نتائج شبه دقيقه لهذا الموضوع، مما يساعد على تشجيع الآخرين على إجراء دراسات ميدانية أخرى من أرض الأردن كي تنتقل من الجزئية الى التعميم، حيث نتعرف مدى انضمام افراد المجتمع للحياة السياسية من خلال الانضمام للأحزاب ثم المشاركة السياسية وأثرها على المجتمع بكل جوانبه.

الفصل الأول

الأحزاب والمشاركة السياسية في الأردن

المبحث الأول: الأحزاب والمشاركين السياسيين في الأردن

المطلب الأول: المراحل التي مرت بها الأحزاب

تعريف الأحزاب السياسية لغة واصطلاحاً:

كلمة حزب تعني جماعة، والحزب تكتل من الناس تجمعهم فكرة معينة، ويسعون جميعاً لتحقيق هدف واحد محدد، وقد تجمعهم العصبية، أو يجتمعون على مذهب واحد، أو دين واحد، أو غيره.

وفي جميع الأحوال يكون لهم رئيس واحد، وأهم صفاتهم أنهم يكونون كياناً مميزاً، له اسم، وعلم، وشعار (جواد عفانة، ١٩٩٢، ص ١٢٣).

تعريف الحزب السياسي

يُعرف الحزب السياسي على أن مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وأيدولوجية مشتركة، وينظمون أنفسهم؛ بهدف الوصول إلى السلطة، وتحقيق برنامجهم.

من خلال هذا التعريف الشامل لمفهوم الحزب السياسي يمكننا القول: إن الحزب السياسي موجود اليوم في معظم الأنظمة السياسية، وفي مختلف أنحاء العالم. أما المعنى اللغوي لكلمتي (حزب)، و(سياسي):

جاء في لسان العرب لابن منظور أو معجم متن اللغة للشيخ أحمد رضا أن الحزب معناه النوبة في ورد الماء، وورد الرجل من القرآن (أي حصته)، وجاء بمعنى الطائفة والسلاح والجماعة من الناس، وكل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم وأن يلقى بعضهم بعضاً.

والأحزاب جميع من تظاهروا على حرب النبي (ﷺ) فكانت موقعة الأحزاب، وأحزاب الرجل جنده وأصحابه الذين على رأيه وكان أول ظهور للحزب السياسي بطبيعته الراهنة في عام ١٨٥٠م (الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة: ١٩٩٤، ص ١١).

أما كلمة سياسي فهي "مأخوذة من كلمة سياسة، والسياسة معناها القيام بشؤون الرعية، واستخدام لفظ السياسة معناه الإرشاد والهداية.

تتضمن دراسة السياسة نظام الدولة وقانونها الأساسي، ونظام الحكم فيها، ويتمثل ذلك من خلال الأنشطة الفردية والجماعية التي تؤثر في مجريات الحياة العامة، إذ توصف الجماعة

بأنها سياسية عندما يكون الهدف الوصول إلى السلطة (المراجع السابق نفسه، ص ١٢).

المعنى الاصطلاحي للحزب السياسي

تتعدد تعريفات الحزب السياسي بتعدد الأيديولوجيات من جهة، ولتعدد الزاوية التي ينظر منها إلى تلك المجموعة الشطة.

يركز الفكر الليبرالي على الجانب العملي، أو الهدف الذي يقوم عليه الحزب، إذ يلعب البرنامج السياسي للحزب دوراً جوهرياً في مرحلة تأسيسه، فهو يعمل على تحقيق التآلف وتقريب الأفكار بين أفراد متفرقين حتى تبرز الاعتبارات التنظيمية فيما بعد، إلا أن الفقيه الفرنسي- (بنيامين كوتستانت) يعرف الحزب بأنه: " جماعة من الناس تعتنق مذهباً سياسياً واحداً".

ويعرفها (أندريه هوريو) بأنه: " تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة. ومن التعريفات الواسعة الانتشار تعريف (E.BU.K) " الحزب: اتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل معاً لتحقيق الصالح القومي وفقاً لمبادئ محددة تفق عليها". (الخطيب، ١٩٩٤، ص ١٣-١٤)

تعريف الحزب السياسي في الفقه العربي

يكاد يقترب في تعريفاته مع الفقه الليبرالي إن لم يتفق معه اتفاقاً كاملاً في هذه التعريفات السابقة.

من هنا يعرفه الدكتور (سليمان الطحاوي) قائلاً: " هو مجموعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين. ويعرفه الدكتور حسن خليل بأنه " عبارة عن محالفة وولاء بين جماعات ترتبط بينهم مصالح مشتركة، ورغبة مشتركة في تولي زمام الحكم".
يمكننا القول ومن خلال التعريفات السابقة سواء العربية أو الأجنبية لمصطلح الحزب السياسي بأن هناك تشابه كبير جداً في التعريفات، فهي متعددة ولكنها متشابهة. (الخطيب، ١٩٩٤، ص ١٢).

المطلب الثاني: الأحزاب ودورها في المشاركة السياسية

تقوم الأحزاب السياسية بدور مهم في مجال التوعية والتحديث، حيث تقوم بتجميع

الطاقة الفردية والأفكار الإيجابية المنتشقة فيث طاقة جماعية قادرة على التأثير في مجرى الحياة العامة للجميع.

لقد تزايد الاهتمام بدراسة الأحزاب السياسية انطلاقاً من كونها تشكل نقطة التقاء بين دراسات العلوم الاجتماعية ودراسات الرأي العام والدراسات التاريخية. حيث تُعد الظاهرة الحزبية من الظواهر السياسية والدستورية البارزة في هذا العصر؛ باعتبارها ضرورة وركيزة مهمة تقوم عليها الأنظمة النيابية والبرلمانية.

إذ يمثل وجود الأحزاب في مجتمع ما ظاهرة حضارية مميزة؛ لأن وجود هذه الأحزاب ما هو إلا دليل على الديمقراطية الراسخة والفاعلة، إذ يمكنهم من الربط بين الحكومة وعناصر المجتمع في مجتمع حر وعادل، وبذلك تمثل الأحزاب نظام ديمقراطي حديث.

ظهرت الأحزاب السياسية كأحد المعالم الرئيسية للديمقراطية وتطورها التاريخي في المجتمعات الإنسانية، كما ظهرت الأحزاب وتطورت مع تطور المؤسسات المدنية للمجتمع المدني، حيث ساهمت في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية باعتبارها المدافع عن مصالح وأهداف الطبقات الاجتماعية والدولة. (سميران، محددان الانضمام للأحزاب السياسية في الأردن، ص ١٥).

إلا أن لأحزاب السياسية لم تنجُ من سهام النقد التي تركز على نفي الارتباط الحتمي والمتلازم بين الأحزاب السياسية والديمقراطية.

وبالمقابل هناك فريق متحمس ومدافع عن هذه التنظيمات باعتبارها أداة للتعبير الديمقراطي السليم، لأن الأحزاب في نظرهم هي الأدوات اللازمة والمباشرة للديمقراطية، وبدونها لا يمكن أن يكون للديمقراطية وجود.

لذلك تتعرض لكلا الرأيين لبيان الحجج والأسباب التي استندا إليها:

الرأي الأول:

الأحزاب السياسية خطر بالغ على الديمقراطية: (الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم، ١٩٩٤، ص ٥١)

حذر كثير من رجال الحكم والسياسة شعوبهم من الأخذ بالحزبية، وذلك لأنها عامل من عوامل التمزق المنظم لوحدة الأمة، ووسيلة من وسائل إعلاء مجموعة خاصة على المصلحة العامة، وهي بذلك تزيد من أسباب الاضطرابات داخل الدولة، ومن ثم تؤدي إلى التخلف والانقلابات السياسية المستمرة بدل التقدم والاستقرار.

أهم الانتقادات التي وجهت للأحزاب السياسية (المصدر السابق، ص ٥٣)

١. تفضيل مصلحة الحزب على المصلحة القومية: حيث يقوم هذا الانتقاد على أن الأحزاب تنحرف عن أداء رسالتها وتجري إلى تحقيق مصالحها الحزبية، بغض النظر عن المبدأ أو الهدف الذي وجدت من أجله.

حيث غالت بعض الأحزاب في ذلك، فمثلاً في بريطانيا لم يتردد الحكام في توجيه النقد لهذه المؤسسات على اعتبار أنها تؤدي إلى فقدان الروح الوطنية من خلال جريها وراء تحقيق مصالحها الخاصة.

فالملكة فكتوريا كانت تلمس ما يجري حولها عندما قالت بأن الحزبية ستدمر البلاد.

من الناحية الاقتصادية فقد أدت المصالح الاقتصادية إلى انحراف الحزب عن كثير من مبادئه ويتم ذلك من خلال احتياجات الحزب للمال لإدارة انشطته، حيث تلجأ هذه المؤسسات والمصالح مثل المؤسسات المالية والمصرفية، وهذا هو الخطر في الديمقراطيات الحديثة، وذلك لأن هذه المؤسسات لا تقدم المساعدات إلا للأحزاب التي ترضخ لمطالبها، وتتبنى الدفاع عن مصالحها، فالأحزاب لا تتوانى في التسابق على إرضاء هذه المؤسسات، مما يعطيها القدرة على السيطرة التامة على أجهزة الحكم من خلال الضغط عليها لتحقيق مصالحها حتى ولو كانت تتعارض مع الصالح العام.

٢. الأحزاب السياسية أداة تفتت لوحدة الأمة: (المصدر السابق ص ٥٣)

من المعروف أن المفهوم الحزبي يقوم على تجمعات بشرية مختلفة الهدف، منها تغليب مصالحها على المصلحة العامة، فإن ذلك يمكن ترجمته إلى انقسامات مختلفة بتعدد الايديولوجيات والمصالح التي تلتف حولها هذه الكتل البشرية. كل هذا يؤدي إلى تباعد المواطنين عن بعضهم البعض مما يجعل المجتمع مسرحاً للتنافس والتطاحن، مما يؤدي في النهاية إلى انفصام وحدة الأمة.

٣. الأحزاب وسائل تزييف وتشويه للرأي العام: (الخطيب، ص ٥٤-٥٥) تقوم الأحزاب السياسية بحملات واسعة للدعاية من أجل جذب الرأي العام، بالإضافة إلى استخدامها الصحف والمجلات لبيان وجهة نظرها.

فهي تعد من جانبها خطباً حزبية وحملات انتخابية تطبع على هيئة نشرات وكراسات ولافتات وغيرها من الآراء المهيأة لجذب انظار الرأي العام وكسب تعاطفه، تمهيداً لدعم مرشحيها في الانتخابات المزعم إجراؤها وهذا يؤدي إلى خلق صورة مشوهة للرأي العام.

إن القول بأن الأحزاب ما هي إلا مرآة صادقة للرأي العام فهو قول لا يعد كونه مجرد افتراض مجازي أو خيالي.

كل هذا يوضح أن الأحزاب لا تمثل الرأي العام، بل وحتى الأجزاء التي تصوت بجانبها في الانتخابات العامة، لأن عدم اهتمام كثير من العامة بما يعرض من الحزب من مراجع وأفكار، والتي لا يمكن حيالها إلا القول بنعم أو لا، يبين أن المصلحة النهائية لجمع لأصوات لا تتطابق مع الصورة الحقيقية للرأي العام.

إذا كانت الأحزاب السياسية قد تعرضت للكثير من الانتقادات والتجريح من قبل رجال السياسة والفقهاء إلا أن ذلك لم ينتقص من أهميتها كمؤسسات ضرورية لوجود الديمقراطية وبصفة خاصة الديمقراطية النيابية التي تعتبر الأحزاب بمثابة جزء لا يتجزأ منها.

لقد وجدت الأحزاب من دافع عنها بحماس من رجال الفقه الدستوري والسياسي وذلك لإدراكه وبقينه بأهمية الدر الذي تلعبه في النظام النيابي الذي يسود معظم دول العالم، وبدونها فإن الحديث عن الديمقراطية إما هو ضرب من الخيال.

ومن أشهر من أشاد بهذا الدور وأثنى عليه العميد الدكتور سليمان الطماوي وروبرت ميشيل، كلسن (kelsen)، لوويل (Lowell) والدكتور عبد الحميد متولي، والدكتور أحمد سويلم العمري، والدكتور طارق علي الهاشمي، وقد استند من هؤلاء في تأييدهم للنظام الحزبي إلى انه يحقق مزايا مهمة، سنتطرق إليها بالتفصيل (الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم، ١٩٩٤، ص ٥٨-٥٩).

الأحزاب السياسية ضرورة هامة

أولاً: الأحزاب السياسية مدارس للشعوب

تقوم الأحزاب السياسية بوظائف هامة ومتعددة، ومن أهمها وظيفة التعليم السياسي التي تؤديها الأحزاب حيث تتوقف على مدى قوة الأحزاب في تأدية واثبات فاعليتها، ومدى قدرتها الفنية في التأثير على الجماهير والتأثير بهم وبالعلاقاتها بالمؤسسات السياسية الأخرى في النظام السياسي.

فالمواطن في أي بلد يجب عليه أن يتعلم ممارسة الديمقراطية وأن يعرف مشكلات العصر - وذلك ليصبح قاضياً كفوًا ويتمكن من تكوين ثقافة سياسية تمكنه من المشاركة الفعالة في المسائل العامة والحكم عليها حكم الإنسان الواعي المتفهم.

لذلك فالتنظيم الحزبي هو الذي يعزز التعاليم والثقافة السياسية للقاعدة الشعبية لان ما يميز السياسي هي الثقافة العامة وحسن تقدير الأمور وقوة الشخصية، فالجهود اليومية التي

يبدلها عضو الحزب في دائرته من خلال الاطلاع على المشاكل العامة ومحاولة حلها وسماع دعاوى خصومه والرد عليها بالإضافة إلى ما تقدمه منابر الخطابة في مقار الأحزاب من تدريب على فصاحة اللسان وسرعة البديهة والقدرة على جذب المواطنين، كل هذا يؤدي إلى خلق شخصية قوية قادرة على تحمل المسؤولية.

وعلى هذا فالانتقادات التي وجهت إلى الأحزاب السياسية من جهة الدفع برجالها إلى الوظائف العامة بغير مقياس الكفاءة تتبدد أمام الدور الذي تؤديه كثير من الأحزاب وخاصة التي ترشح لها، وبالتالي يكون دور الأحزاب مهما وخطيراً جداً لما يتصل به جوانب مختلفة ومتشعبة في حياة الشعوب ومدى نجاح المؤسسات في أداء دورها الدستوري. (نعمان الخطيب، ص ٦٠)

ثانياً: الأحزاب وسيلة اتصال بين الحاكمين والمحكومين

تعتبر الأحزاب السياسية وسيلة اتصال بين الحاكمين والمحكومين وتأتي هذه الأهمية من خلال تقديمها المرشحين لتولي الوظائف العامة البرلمانية منها والتنفيذية بل وحيانا القضائية. بالإضافة إلى ما تقدمه للهيئة الناخبة من برامج سياسية وطرق متقدمة لتنفيذها مع ما تحتاج إليها من بدائل قد يختارها الشعب عن طريق انتخابه وتمثيله في المؤسسات المختلفة.

لذلك فالحزب يؤدي خدمة هامة وهي تمكين المجتمع من الدخول في الدولة وبهذا يحفظ عمل الدولة باستمرار متجاوباً مع حركة التفكير الاجتماعي، بالإضافة أن للأحزاب السياسية مكاناً هاماً في النظام السياسي وتلعب دوراً رئيسياً بربط الشعب بالحكومة والحكومة بالشعب، فإذا كانت الديمقراطية الكلاسيكية تقوم على وجود علاقة مباشرة بين الحكومة والشعب فإن الديمقراطية النيابية تحتم وجود وسيط بينهما ممثلاً في الأحزاب السياسية. (المصدر السابق، ص ٦٢)

ثالثاً: الأحزاب السياسية عمل خلق للرأي العام

ترتكز الديمقراطيات المعاصرة على الرأي العام وتسلك كافة السبل لمعرفة اتجاهاته وامتى يكون الرأي العام مظهراً حقيقياً لاشتراك جميع أفراد الشعب في الحكم تستوي فيه الأغلبية مع الأقلية.

تستطيع الأحزاب ان تؤثر في الرأي العام وتخرجه صائلاً هادفاً إلى تحقيق المصالح العامة، وبالتالي لا يستطيع أحد أن ينكر ما تقوم به الأحزاب السياسية من أدوار فعالة في توجيه الرأي العام نحو مسألة من المسائل التي تمس في النهاية الصالح المشترك للمجتمع.

فالأحزاب عامل هام في مساعدة الناخبين على تكوين آراءهم العامة، ولقد أثبتت التجربة كما يقول : (جيو) أن البلاد التي كان البرلمان فيها أكثر نشاطاً وانتاجاً هي التي كانت الأحزاب لها أتم وأدق نظاما كما هو الشأن في بلجيكا وبريطانيا. (نعمان الخطيب، ص ٦٢)

رابعاً: الأحزاب السياسية أجهزة رقابة لأعمال الحكومة

إن وجود أحزاب معناه وجود معارضة ووجود معارضة دائماً يحول دون الانفراد بالرأي في تسيير دفة الحكم، فالحزب الحاكم حاز على تأييد أغلبية الشعب وهذا بدوره حمله للسلطة لاعتقاده أنه قادر على تحقيق أمانيه ومتطلباته فإذا انحرف عن المصلحة العامة أو عن تنفيذ الوعود التي قطعها على نفسه أمام الناخبين وجد من يرده وينتقده ليعود إلى الإطار الدستوري ليحترم الدستور أو اللائحة التي خالفها هذا الحزب أو الوعد الذي قطعه على نفسه للشعب.

ولكن ما الذي يظهر عدم رضا الشعب او الهيئة الناخبة؟

إنها المعارضة، أي الأحزاب التي لم تفز بالأغلبية التي تمكنها من تولي السلطة، وبالتالي فهي مستعدة دائماً لكشف الاخطاء التي ترتكب من الحزب الحاكم وتقديم البدائل التي من شأنها مواجهة المشاكل التي يعجز أو يتقاعس الحزب الحاكم عن أدائها.

فالمعارضة عنصر- يخفف من غلو واندفاع الحزب الفائز وعنصر- محاسبة ورقابة إذا ما قام بواجباته.

إن وجود الأحزاب السياسية يقوم بتحديد المسؤوليات السياسية للحكومات المتعاقبة، حيث كل حزب مسؤول مسؤولية تامة أمام الشعب عما قام به من أعمال أثناء فترة توليه الحكم.

إن وجود المعارضة هو حائل دون استبداد الحزب الحاكم وأداة استقرار في الدولة. (نعمان الخطيب، ص ٦٥)

خامساً: الأحزاب عامل وحدة واستقرار للأمة

إن المهمة الأولى للأحزاب السياسية هي تنظيم إرادة الشعب ودوام الأحزاب السياسية هو ضمان السياسة الهادئة على المدى الطويل وهو عامل هام للمسؤولية فإذا كان العمل الحكومي لا يطابق الوعود التي قدمت فإن الناخبين سيعبرون عن عدم رضاهم في أداء الانتخابات التالية لذلك كانت الاحزاب وسيلة

من خلالها تبدي الجماهير عدم رضاها فينعكس هذا الأثر على تغيير الحزب الحاكم وانتقال السلطة بطرق رسمية.

تؤدي الأحزاب أدوار سياسية مهمة فهي تستوعب كل أو معظم الاتجاهات في إطار النظام السياسي والدستوري مما يخلق جوا من الاستقرار السياسي في كافة مؤسسات الدولة.

إن أهم ما يميز حكومات العصر - هو قصر - عمرها وضخامة مشاريعها وهما ظاهرتان يصعب التوفيق بينهما لولا وجود الأحزاب السياسية التي تعمل باستمرار وبلا كلل وبطرق شرعية لتحقيق هذه المشروعات والتي يعجز الأفراد أو الحكومات عن القيام بها، فلأحزاب برامج معلنة وملزمة تهدف إلى تحقيقها لذلك الأحزاب عامل استقرار وعامل وحدة. (المصدر نفسه، ص ٦٥)

من هنا يمكن القول إن الانتقادات التي وجهت للأحزاب السياسية وأهم المزايا التي وضفت بها إنما تدور بصفة عامة حول الأساليب والوسائل التي تتبعها بعض الأحزاب السياسية لتحقيق أهداف خاصة بها، بعيدة عن القاعدة العامة التي تنظم مسار عملها وتحدد مسؤولياتها.

إن ما يلحق بالأحزاب من ضعف خلقي ينحرف بها عن أدائها لمسؤولياتها العامة إنما يرجع إلى أن مكوناتها من مجموعات بشرية ذات نزعات ومطامع شخصية شأنها شأن أي إنسان سواء كان حزبي أم غير حزبي لأن هذه الصفات هي من طبائع الإنسان الخلقية وليس من طبائع الإنسان الحزبية.

فمسؤولية الأحزاب لا تقوم على تغيير طبيعة النفس البشرية بقدر ما تقوم على تهذيبها. من ناحية أخرى فإن النظر إلى الوظائف التي تؤديها الأحزاب والتي تحدثنا عنها سابقا نجد أنها مؤسسات حيوية هامة داخل كل نظام سياسي وعاملا رئيسيا من عوامل الحياة النيابية على اعتبار أنها تمثل كافة الاتجاهات الجماهيرية العامة.

من هنا يمكننا القول بأن نجاح أو فشل الأحزاب يتوقف بالدرجة الأولى على مستوى الوعي السياسي لدى الجماهير من جهة ومدى إخلاص قادة وزعماء الأحزاب في المشاركة العامة من أجل تطوير النظام السياسي واستقراره من جهة.

لذلك الأحزاب ليست سيئة وإنما يجب درء كل ما يستطاع من المساوئ عن الأحزاب. (نعمان الخطيب، ص ٦٦)

المبحث الثاني

نشأة وتطور الأحزاب السياسية في الأردن

المطلب الأول : المراحل التي مرت بها الأحزاب السياسية:

أولاً: الأحزاب السياسية الأردنية في عهد الإمارة (١٩٢٠-١٩٤٦م)

ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لأي بلد من البلدان، والحديث عن الأحزاب السياسية في الأردن هو في الواقع حديث عن مجمل التطورات التي عاشها وشهدها هذا البلد.

إن أي دراسة للأحزاب لابد أن تراعي وتأخذ بعين الاعتبار تاريخ نشأة الإمارة وما صاحبها من علاقات متناسقة حيناً ومتناثرة في الحين الآخر سواء على المستوى الوطني أو المستوى الدولي.

لقد ظل الأردن حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام (١٩١٨) جزءاً لا يتجزأ من الدولة العثمانية وبعد انهيار الدولة وانسحابها من المنطقة أصبح جزء من الدولة السورية التي شكلها فيصل ابن الحسين واتخذ دمشق عاصمة لها.

في عام ١٩٢٠م احتل الفرنسيون سوريا وخضع الأردن للنفوذ البريطاني بموجب قرارات سان ريمو الذي عقده الحلفاء لتقسيم المشرق العربي. (الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية- ١٩٤٦، ١٩٧٠، ص٦)

أظهرت الحكومة البريطانية استعداداً للوفاء بالتزامها تجاه كل من الحكومة الفرنسية في سوريا واليهود في فلسطين حيث وعدهم وزير الخارجية بلفور عام (١٩١٧م) بإنشاء وطن قومي لهم فيها.

ولكي تستطيع الوفاء بهذه الالتزامات وتوفير الأمن الداخلي والمحافظه عليه قامت الحكومة البريطانية بإنشاء قواعد جوية في شرق الأردن، خلال السنوات (١٩٢١-١٩٢٨م) سعت الحكومة البريطانية من خلال معتمديها المقيمين في عمان إلى السيطرة على مختلف أجهزة الحكم المدنية والعسكرية وذلك بتشديد الرقابة المالية التي فرضتها على الإدارة المدنية الأردنية.

(المحافظه، علي، (١٩٨٩) تاريخ الأردن المعاصر، ص٥) أدت هذه السياسة إلى ظهور

معارضة شديدة من قبل السكان في أقاليم شرق الأردن كافة، الشمال والوسط والجنوب نتج

عنها حركات احتجاجية عديدة في البلاد في الفترة (١٩٢١-١٩٢٣م) أخدمت جميعها بالقوة.
(المصدر السابق، ص ١٨)

بعد نجاح المعتمد البريطاني في تشديد الرقابة المالية على الإدارة المحلية والتي كان بعض أعضاء حزب الاستقلال العربي من عناصرها قاد الحزب معارضة سياسية نشطة ضد التسلط والهيمنة اللذين مارستها سلطات الانتداب البريطاني في عمان.

ازدادت هذه المعارضة عندما رفضت الحكومة البريطانية الاستمرار في التفاوض مع حكومة شرق الأردن بشأن استقلال البلاد وكان الشرط الحد من نشاط الاستقلاليين. (المصدر السابق، ص ٩)

استجابت الحكومة الأردنية لهذا الشرط حيث عمل (علي رضا الركابي^(١)) رئيس الحكومة آنذاك على الحد من نشاطهم وذلك عن طريق السماح بإنشاء حزب منافس للاستقلاليين يضم بعض أعضاء الحكومة الوطنية المؤيدين لهم، وقد عرف الحزب باسم (حزب أم القرى^(٢)) ثم وجدت مجموعة أخرى من الأردنيين الفرصة لتشكيل حزب سياسي آخر أطلقت عليه اسم (أحرار الأردن). (سميران، محددات الانضمام إلى الأحزاب السياسية)

(١) علي رضا الركابي: سياسي سوري وأول رئيس وزراء في سوريا وكذلك كان بعد ذلك ثالث رئيس وزراء في الأردن، عاصر الحكم العثماني، وكان ركناً بارزاً فيه، عندما رحل الأتراك، ونهض الحكم العربي الفيضلي بشكل أول وزارة في تاريخ سوريا، وكان له الفضل في تشكيل وزارتين في الأردن، الأولى (١٩٢٢-١٩٢٣) والثانية (١٩٢٤-١٩٢٦)، ووضع نظامه المالي والإداري، ودعم الثورة السورية لدى قيامها، تقلب في عدد كبير من المناصب، وعهد إليه بعدد كبير آخر من المسؤوليات والمهام، كان إدارياً حازماً، توفي في دمشق عام (١٩٤٢م) (انظر ويكيبيديا الموسوعة الحرة، انظر أيضاً موسى، سليمان، إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦، ط١، لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٠، ص ٣٨٩).

(٢) حزب أم القرى: كان حزب الاستقلال العربي الأردني أول حزب أردني في تاريخ الدولة الأردنية، وكان بمثابة الفرع الأردني لحزب الاستقلال العربي الأم الذي اضطر قاداته ورجالاته بمن فيهم الملك فيصل بن الحسين وزعيم الحزب رشيد طليع اللبناني الأصل إلى مغادرة دمشق بعد نجاح المستعمرين الفرنسيين في القضاء على الحكومة العربية برئاسة الملك فيصل في دمشق التي كان معظم رجالاتها الذين تولوا المناصب فيها من رجالات حزب الاستقلال العربي، ولجا عدد كبير من الاستقلاليين إلى شرقي الأردن، ولم يمنع الأمير - الملك المؤسس عبد الله بن الحسين من قيامهم بإعادة تشكيل فرع الحزب في شرقي الأردن، بل كلف زعيم الحزب رشيد طليع بتشكيل الحكمتين الأولى (١٩٢١-٤) والثانية (٥-٧-١٩٢١م) في تاريخ الدولة الأردنية (عهد الإمارة)، وضم حزب الاستقلال العربي الأردني إلى جانب القادمين من دمشق كرشيد طليع وعلي رضا الركابي وأحمد حلمي عبد الباقي وأحمد مريود عدداً كبيراً من رجالات الحركة الوطنية العربية، كمحمد الشريفي وطاهر الجفة وأديب هبة ومسلم العطار وإبراهيم هاشم وسعيد خير وسالم الهنداوي وسليمان السوداني الروسيان وراشد الخزاعي الفريجات ومفتاح الفايز - بني صخر وتركبي الكايد العبيدات وحديثه الخرايشة - بني صخر والقائمقام (أمير اللواء) علي خلقي الشرايري والقائمقام (أمير اللواء) محمد علي العجلوني، وكان الاستقلاليون جهورون، وبنشجع من الأمير - الملك المؤسس عبد الله بن الحسين بأن الهدف الأول لحزبهم هو التعاون مع الوطنيين الأردنيين لتحويل إمارة شرقي الأردن إلى قاعدة لتحرير سوريا من المستعمرين الفرنسيين وإعادة الحكومة العربية فيها بزعامة الملك فيصل بن الحسين، وقد أثار هذا الموقف الوطني العربي لحزب الاستقلال العربي الأردني غضب المستعمرين الفرنسيين، فأخذوا يمارسون ضغوطهم على حلفائهم المستعمرين الإنجليز الذين كانوا يتسلطون على شرقي الأردن، وتفقدها وخبث المستعمرين الإنجليز عن خطة خبيثة للقضاء على

لم تكن هذه الأحزاب ذات تأثير ملحوظ في السياسة الأردنية، إلا أن حزب أحرار الأردن أثر على نشاط الاستقلاليين، بعد أن أكثر من انتقادهم واتهامهم بأن لديهم نزعة إقليمية صورية. استطاعت الحكومة الأردنية والمعتمد البريطاني استمالة بعض الاستقلاليين وضغطت على آخرين فغادروا البلاد (١٩٢٣م) إلى الحجاز ثم إلى مصر والعرق.

والذين استمالتهم الحكومة من الاستقلاليين أعلنوا انفصالهم عن الحزب وشكلوا حزب جديد أطلقوا عليه اسم (حزب العهد^(١)). (الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، ص ١٢)

بالإضافة إلى هذه الأحزاب ظهرت أحزاب سياسية أخرى في هذه الفترة، أهمها: (حزب جمعية الشرق العربي^(٢))، الذي تأسس في إربد عام (١٩٢٣م)، و(حزب ضباط شرق الأردن^(٣)) الذي تأسس في عام (١٩٢٤م).

سنذكر بعض الأحزاب في هذه الفترة، والتي من أهمها: (حزب الاستقلال العربي، وحزب العهد العربي، وجمعية الشرق العربي، وحزب أم القرى، وحزب أحرار الأردن، وحزب العمل الأردني، وحزب التضامن الأردني، الحزب الوطني الأردني، وحزب الإخاء الأردني، وحزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني. (سليمان، ص ٣٠١، ٣٠٢)

ويمكن وصفها بأنها أحزاب تجمعات برامجية بعيدة عن المعنى الحزبي ذات الإطار والمفهوم العقائدي، وقد انتهجت أسلوب العمل الجماعي ونادت بالوحدة العربية ولكن

حزب الاستقلال العربي الأردني وتشريد قاداته ورجالاته وطردهم من شرق الأردن، وكانت الخطة الإنجليزية على مرحلتين، بدأت المرحلة الأولى بنجاح الإنجليز في استمالة أحد قادة حزب الاستقلال علي رضا الركابي الذي كان رئيساً لأول حكومة للدولة العربية الفيصلية في دمشق، وأغرى الإنجليز الركابي بالانشقاق عن حزب الاستقلال وتشكيل حزب جديد، فقام الركابي في أواخر عام ١٩٢١م بتشكيل حزب أطلق عليه اسم حزب "أم القرى" مسجلاً أول حركة انشقاق حزبية في تاريخ الدولة الأردنية، ولم يلبث الركابي أن نفذ المرحلة من الخطة الإنجليزية الخبيثة فطارد الاستقلاليين وضيق عليهم وقام بنفي عدد من قادة الحزب إلى الحجاز، ولجأ بعضهم إلى مصر وفلسطين، ولجأ آخرون إلى المناطق السورية التي كانت تخوض مقاومة مسلحة ضد المستعمرين الفرنسيين. (مقال بعنوان: من مفكرة الحياة السياسية، بتحريض من الإنجليز الركابي انشق عن حزب الاستقلال وشكل حزب أم القرى، صحيفة الدستور الأردنية، السبت ٧-أب-٢٠١٠).

(١) حزب العهد العربي: تم إنشاء هذا الحزب من أعضاء جمعية العهد السورية، كان هدفها العمل على استقلال جميع البلاد العربية تحت إدارة الملك حسين بن علي وأبنائه، وعلى الرغم من وجود إشارات تدل على أن هذا الحزب استمر لفترة معينة إلا أنه لم تتوفر معلومات عن نشاطاته السياسية على الساحة الأردنية، (انظر الحجاج، خليل إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٥، انظر أيضاً دروزة، محمد عزت، حول الحركة العربية الحديثة، (دن)، صيدا، ١٩٥٠، ص ٦٩).

(٢) جمعية الشرق العربي: هي التي دعت إلى استقلال سوريا بحدودها الطبيعية. (مقال بعنوان، من مفكرة الحياة السياسية).

(٣) حزب ضباط شرقي الأردن (تأسس في عام ١٩٢٦م) أبرز رموزه: ناصر الفواز الزعبي، توفيق النجدوي، أحمد أبو راس الروسان، جلال القطب، أبرز أهدافه: العمل على منع إلحاق شرقي الأردن بفلسطين في وعد بلفور لإقامة وطن قومي لليهود.

مطالبها كانت مطالب إصلاحية متكررة، لذلك لم تكن هذه الأحزاب أحزاباً سياسية بمعنى لكلمة حيث اقتصرت على النخب المثقفة والزعامات العشائرية، كذلك لم يكن هناك وسائل إعلامية للتواصل مع الجماهير، إضافة إلى آثار الهيمنة البريطانية على الأردن حيث لم تسمح بتطوير العمل الجماهيري المنظم ولم تساهم في رفع المستوى الثقافي والإداري للمواطنين.

يلاحظ أن هذه الأحزاب التي تأسست في عهد الإمارة بأنها كثيراً ما تبنى في البداية كمعارضة للانتداب ثم تحولت إلى معارضة نظام الحكم في الأردن، ثم إن هذه الأحزاب لم تعمر أكثر من عدة شهور والبعض الآخر لم يعرف إلا تسميته. (سليمان، محددات الانضمام للأحزاب السياسية في الأردن، كما وانها اتسمت بالشخصانية والجهوية الى حد ما، ٢٠١٤، ص٣٦-٣٧).

عهد المملكة (١٩٤٦-١٩٥٧)

تعتبر هذه الفترة في عهد المملكة فترة تحولات ومحطات كثيرة اسهم بعضها في النضج والاندفاع، وتسببت بعضها بالوقف والانحدار ومن أبرز هذه المحطات: الحرب العربية الاسرائيلية وإنشاء الكيان الصهيوني (١٩٤٨م) والوحدة الأردنية الفلسطينية (١٩٥٠) وقانون تنظيم الاحزاب (١٩٥٤م) وحلف بغداد (١٩٥٥م) وصدور الدستور الأردني. (الحجاج، مرجع سابق، ص٤٧-٤٨)

كانت هناك نقلة نوعية كبيرة في عهد الأردن تمثلت بالاستقلال ووحدة الضفتين عام (١٩٥٠) وما تلاها من تعديل للدستور وتحديثه عام (١٩٥٢م) حيث أجاز تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات إضافة إلى تغيير البنية السكانية والثقافية في المجتمع الأردني.

ظهرت في هذه الفترة العديد من الأحزاب الأردنية والتي مارست نشاطها بشكل علني، وكان لها دور فاعل في مؤسسات الدولة الحكومية إذ تميزت هذه الفترة بذروة النشاط الحزبي، إلا أن توسع الأحزاب القائمة في نشاطاتها وخروجها عن الأهداف الوطنية التي حددها الدستور أدى إلى إيصال البلاد إلى حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي وساهمت الأحزاب بعملية تحريك الجماهير ضد الحكومات ونجحت في تحقيق أهدافها من خلال المناشير المكتوبة والصحف. (السليمان، مرجع سابق، ص٣٠٢)

إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي سادت في تلك الفترة قد ولدت احساساً بالمرارة لدى الأردنيين مما دفعهم لدفع شعار الأردن للأردنيين أدى إلى مطالبة عدد كبير من أفراد الشعب بحقوقهم ولكن نشوب الحرب العالمية الثانية ودخول الأردن إلى جانب الحلفاء في هذه الحرب. (الحجاج، ص٥٢)

أعلن وزير الخارجية البريطاني ومن منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة رفع الانتداب عن شرق الأردن، وعلى ضوء هذا الإعلان تم عقد معاهدة وتحالف بين الدولتين البريطانية والأردنية، وأن تقيم قوات مسلحة في شرق الأردن، مما أثار حفيظة مجموعة من الشباب الأردنيين على رأسهم الدكتور صبحي أبو غنيمة وتنادوا إلى تشكيل حزب وسمي (الحزب العربي الأردني، وفي حزيران ١٩٤٦م) أعلنت مجموعة أخرى من الشباب تشكيل حزب سياسي آخر باسم (حزب جماعة الشباب الأردنيين الأحرار)، وفي عام (١٩٤٧م) تشكل حزبان آخران هما: (حزب الشعب الأردني^(١)، وحزب النهضة العربية). (خلة، كامل، التطور السياسي لشرق الأردن، ١٩٨٣، ص ٢١١)

أخذت الأحزاب تنشط وبشكل كبير وخصوصاً حكومة سليمان النابلسي- الأمين العام للحزب الوطني الاشتراكي، حيث أخذت حكومته التوجه للنظام الجمهوري، وهذا ما دفع الملك المغفور له بإذن الله الملك حسين في ٢٥- نيسان- ١٩٥٧ لإعلان الأحكام العرفية وفق أحكام الدستور. وتم إلغاء الأحزاب السياسية والتنظيمات في كافة أنحاء المملكة وكان الهدف من وراء هذا القرار هو حماية وسلامة الوطن وذلك بعد أن خرجت الأحزاب الأردنية عن إطارها المقدر وأصبحت تعمل لخدمة مصالح غير أردنية وفتحت المجال أمام بعض الأنظمة العربية والأجنبية المعادية للأردن التدخل في الشؤون الداخلية وتعريض أمنه واستقراره للخطر. (السليحات، مرجع سابق، ص ٣٠٢)

تعتبر الفترة التي مارست فيها الأحزاب دورها قصيرة نوعاً ما حتى إن بعضها لم يحصل على الترخيص وبعضها الآخر فشل في استقطاب عدد كاف من الأعضاء القياديين، كانت هذه بمثابة تجربة سياسية معقولة حملت كثيراً من الدلالات والمؤشرات لما ستكون عليه الحركة السياسية في الأذن في السنوات التالية. (الحجاج، مرجع سابق، ص ٥٣).

ولكن رغم خطورة الأحزاب إلا أن بعضاً منها وخصوصاً القومية منها وأحزاب اليسار بقيت تعمل في الخفاء كما جرى تصنيف جماعة الإخوان المسلمين على أنها جمعية اجتماعية، لذا بقيت هذه الجماعة نشطة طوال هذه الفترة. (السليحات، مرجع سابق، ص ٣٠٢).

(١) حزب الشعب الأردني: تم ترخيص هذا الحزب في: ١٩٢٧/٣/٢٧، ركز الحزب على جملة من الأهداف أهمها: تأييد الحكم الدستوري بقيام حكومة نيابية برئاسة الأمير عبد الله بن الحسين وأنجاله، والعمل بالطرق المشروعة للحفاظ على استقلال البلاد، ونشر المعارف بين السكان، وتحسين ظروفهم الاقتصادية، وصيانة الحرية الشخصية، وحق الملكية، وحرية الأديان والمذاهب، (انظر الحجاج، خليل إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٩، انظر أيضاً المحافظة، علي (١٩٩٠)، الفكر السياسي في الأردن منذ قيام الثورة العربية الكبرى حتى نهاية عصر الإمارة، ١٩١٦-١٩٤٦، منشورات دار الكتب الأردنية، عمان، ص ٧٥-٧٦).

المرحلة التي بدأت منذ عام (١٩٨٩م) حتى اليوم:

انطلقت الحياة الحزبية من جديد مع عودة الحياة البرلمانية عان (١٩٨٩م) وقد سميت هذه المرحلة عدة تسميات، منها: مرحلة الانفراج الديمقراطية وذلك عندما غضت الحكومة الطرف عن نشاط الأحزاب السياسية بعد أن تم اعتماد الحكومة لمبدأ التعددية السياسية في البلاد. ولتحقيق المصلحة الوطنية تم قبول طلبات الترشيح من أعضاء التنظيمات والأحزاب السياسية غير المرخصة جراء تطبيق الفقرة (هـ) من المادة ١٨ من قانون الانتخابات عام (١٩٨٦م) والتي تحظر على التنظيمات غير المشروعة والتي تتنافى مبادئها مع أحكام الدستور بالترشيح للانتخابات، ولضمان أن لا تنتهي عملية الانفتاح والمسيرة الديمقراطية التي جرت عام (١٩٨٩م) إلى نفس النهاية التي وصلت إليها تجربة عام (١٩٥٧م).

سعى الحسين بن طلال للوصول إلى اتفاق مع الشعب كان نتيجته صدور الميثاق الوطني عام (١٩٩١م) والذي أكد أن تكون القوانين بشكل عام وقوانين الأحزاب السياسية والانتخابية والمطبوعات بشكل خاص ملتزمة باحترام حقوق المواطنين السياسية وحرية التعبير العامة.

وبصدور الميثاق الوطني الذي وضع البنود التي تسير عليها الأحزاب السياسية ضمن نطاق الدستور حيث أكد عدم الاعتماد على التمويل الخارجي، وأكد بشكل موسع على التعددية، وقلص القيود على حرية التعبير، لذلك يعد الميثاق الوطني استكمالاً وتعزيزاً لمسيرة البناء الأردنية، وأساساً لإقامة التعددية السياسية في البلاد باعتبارها أهم أركان الديمقراطية. (السليحات، مصدر سابق، ص ٣٠٢)

لقد تميزت هذه الفترة بالانفتاح السياسي، وقد رافقها تحول ملموس في بنية النظام السياسي القائم، حيث جرت انتخابات مجلس النواب الحادية عشر - عام (١٩٨٩م) بمشاركة غير رسمية من الأحزاب السياسية السبعة القائمة في ذلك الوقت.

فاز مرشحو هذه الأحزاب بـ (٣٤) مقعداً من مقاعد مجلس النواب، تلا ذلك صدور قانون الأحزاب رقم (٣٢) لسنة (١٩٩٢م)، والذي مهد لترخيص (٢٠) حزباً سياسياً في عام (١٩٩٤م). في عام (١٩٩٦م) وصل عدد الأحزاب إلى (٢٣) حزباً سياسياً، أما في عام (١٩٩٧م) فقد تراجع العدد إلى (١٩) حزباً.

أما في عام (٢٠٠٠م) عاد عدد الأحزاب ليرتفع، ليصبح (٢١) حزباً سياسياً، ثم أصبح عام (٢٠٠٦م) (٣٤) حزباً. (نحو رؤية اقتصادية مشتركة للأحزاب السياسية والقطاع الخاص في الأردن، ط ١، مركز القد للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠٦).

منذ عام (١٩٨٩م) استقرت خارطة الأحزاب السياسية ضمن خمسة اتجاهات أساسية هي:

١. الأحزاب الإسلامية وعمودها الفقري جمعية العمل الإسلامي.
 ٢. الأحزاب اليسارية ممثلة بالحزب الشيوعي الأردني، وحزب الشعب الديمقراطي الأردني.
 ٣. أحزاب المصالح.
 ٤. أحزاب الوسط ممثلة بالحزب الوطني الدستوري.
 ٥. الأحزاب القومية ممثلة بحزب البعث.
- أولاً: في الأردن، مرجع سابق، ص ١٤٠)

ثانياً: تيار الأحزاب القومية: تعود جذور هذا التيار إلى حزب البعث الذي تأسس في سوريا في نهاية الأربعينيات، ويتألف تيار الأحزاب الإسلامية: يتكون هذا التيار من ثلاثة أحزاب، يشكل حزب جبهة العمل الإسلامي عموده الفقري، إلى جانب حزب الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية (دعاء) والذي يقترب من التيار القومي، وحزب الوسط الإسلامي الذي يحمل بعض الأفكار الليبرالية. (نحو رؤية اقتصادية مشتركة لأحزاب السياسية والقطاع الخاص هذا التيار من سبعة أحزاب، حيث يعكس حزبان من هذا التيار الانقسام الكبير للحزب عام ١٩٦٣م) إلى جناحين رئيسيين أحدهما يميل للعراق والثاني يميل إلى سوريا، ويتضمن هذا التيار الأحزاب السياسية التالية: (حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، حزب البعث العربي التقدمي، حزب الأرض العربية، حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية، حزب العمل القومي حق، حزب الجبهة الأردنية العربية السورية). نحو رؤية اقتصادية مشتركة للأحزاب السياسية والقطاع الخاص في الأردن، مرجع سابق، ص ١٤٤-١٤٥)

ثالثاً: الأحزاب اليسارية: يتكون هذا التيار من ستة أحزاب تتمدد تاريخياً من رافدين هما: الحركة الشيوعية الأردنية، وعنوانها الأبرز الحزب الشيوعي الأردني، ويتكون من (الحزب التقدمي، الحزب الشيوعي الأردني، حزب الشغيلة الشيوعي الأردني).

أما الرافد الثاني فيتكون من الأحزاب ذات الجذر الفلسطيني والتي تعتبر امتداداً للفصائل اليسارية المنطوية في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية وتتبنى وجهات تتراوح ما بين الماركسية وما بين الاشتراكية الليبرالية وتتكون من (حزب الشعب الديمقراطي الأردني، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، حزب اليسار الديمقراطي الأردني). (الأحزاب السياسية الأردنية الواقع والطموح، تقديم ومراجعة عريب الرنتاوي، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠٣)

رابعاً: أحزاب الوسط (أحزاب البرامج): تتألف من مجموعة من الأحزاب: حزب المستقبل، حزب النهضة الأردني، حزب العمل الأردني، الحزب الوطني الدستوري، حزب الأحرار، حزب الأمة الأردني، حزب السلام، حزب الرفاء الأردني، حزب العهد، حزب الحرية والمساواة. (رؤية اقتصادية مشتركة للأحزاب السياسية والقطاع الخاص في الأردن، مرجع سابق، ص ١٤٥-١٤٩)

خامساً: أحزاب المصالح: ويضم حزب حركة حقوق المواطن، حزب الخضر الأردني. (دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن، مركز الأردن الجديد للدراسات، دار سندباد للنشر، عمان، ٢٠٠٦، ص ٢٨١).

١. الحزب الشيوعي الأردني.
٢. حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني.
٣. حزب البعث العربي التقدمي.
٤. حزب جبهة العمل الإسلامي.
٥. حزب الشعب الديمقراطي الأردني
٦. حزب الوسط الإسلامي.
٧. حركة التحرير الوطنية الأردنية
٨. حزب الشغيلة الشيوعي الأردني.
٩. حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني.
١٠. حزب الفرسان الأردني
١١. الحزب الوطني الدستوري.
١٢. حزب الحركة القومية للديمقراطية المباشرة.
١٣. حزب أحرار الأردن
١٤. حركة اليسار الاجتماعي الأردني.
١٥. الحزب الوطني الاردني
١٦. حزب الجبهة الاردنية الموحدة
١٧. حزب المستقبل الأردني.
١٨. حزب الأنصار الأردني
١٩. حزب التيار الوطني
٢٠. حزب الرسالة الأردني
٢١. حزب الحياة الأردني
٢٢. حزب العهد الأردني
٢٣. حزب العدالة والتنمية الأردني
٢٤. حزب العون الوطني الأردني
٢٥. الحزب الديموقراطي الاجتماعي الأردني
٢٦. حزب الطبيعة الديموقراطي الأردني
٢٧. حزب الاتجاه الوطني الأردني
٢٨. حزب جبهة النهضة الوطنية
٢٩. حزب المحافظين الأردن
٣٠. حزب الوعد الأردني
٣١. حزب العمل الشعبي الأردني
٣٢. حزب النداء الأردني
٣٣. حزب الراية الأردنية

٣٤. حزب الحرية والمساواة الأردني
٣٥. حزب مساواة الأردني
٣٦. حزب العدالة والإصلاح
٣٧. حزب الإصلاح والتجديد الأردني " حصاد"
٣٨. التجمع الوطني الأردني الديمقراطي " تواد"
٣٩. حزب المؤتمر الوطني " زمزم"
٤٠. حزب الوفاء الوطني
٤١. حزب أردن أقوى الأردني
٤٢. الحزب العربي الأردني
٤٣. حزب الشهامة الأردني
٤٤. حزب العدالة الاجتماعية الأردني
٤٥. حزب الشورى الأردني
٤٦. حزب البلد الأمين الأردني
٤٧. حزب الوحدة الوطنية الأردني

المبحث الثالث

التنمية السياسية

تعرف التنمية على أنها توحيد جهود جميع المواطنين مع الجهود الحكومية، لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للجماهير، وربطهم بظروف مجتمعتهم ونمط الحياة فيه وتمكينهم من المساهمة في تحقيق التقدم والرضى لمجتمعهم.

في حين ينظر الكثيرون من المفكرين إلى أن التنمية السياسية هي أحد أهم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم ضرورات تقدم المجتمع. (١) عبد المجيد عزام - (٢٠٠٦) التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن، بحث منشور في مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد ٣٣، العدد ٢، صفحة ٣٦٥

وتعرف بانها " إحداه تغيرات أساسية في المجتمعات والنظم والنماذج السياسية، والمؤسسية، مع تأكيد أهمية اكتساب قيم ومفاهيم جديدة ". (٢) عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث نظريات وقضايا، ١٩٨٨ صفحة ٤٨

لقد تعدد التعريفات لهذا المصطلح وذلك وفقاً لآراء المفكرين والمحللين السياسيين ولكن ولأغراض هذه الدراسة فإننا نوافق الرأي القائل بأن التنمية السياسية هي: " عملية تحول شاملة نحو الأفضل لجميع جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والادارية والقانونية وفق منظومة القيم الديمقراطية الليبرالية الغربية القائمة على التعددية والتنافس والكفاءة والتي توفر مشاركة سياسية حقيقية تضمن الأمن والاستقرار واندماج فئات المجتمع على كافة أطرافها، كما أنها تحرص على وجود علاقة متوازنة بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة السياسية مع وجود قدر من الحرية والاستقلالية والمؤسسية في مجتمع يسوده القانون. (٣) العزام، ٢٠٠٦ - صفحة ٣٦٦

المطلب الأول: الاصلاح السياسي

أولاً: وقائع التنمية السياسية في الأردن ٢٠١١ - ٢٠١٦.

والتنمية السياسية بوصفها آلية للتفاعل بين المشاركة السياسية والقرار السياسي، تؤثر في حجم المشاركة السياسية ومدى فاعليتها، تتأثر التنمية بالمشاركة السياسية لأنها دليل مباشر واساسي على قدرتها في تحقيق أهداف التنمية وتنفيذ برامجها وسياستها ونقلها من مستوى الأطروحات النظرية إلى مستوى الفعاليات

الانجازية والسياسات التطبيقية وبذلك فغن عدم تحقيق حالة من المشاركة السياسية هو دليل على معاناة المجتمع ونظامه السياسي من حالة القلق السياسي. (محمد محفوظ) ٢٠٠٤ صفحة ١٢٦

يعد حقل التنمية السياسية حديث نوعاً ما والذي ارتبط بالتطورات الناجمة عن الحرب العالمية الثانية، والتغير في ميزان القوى الدولي. حيث خضعت الدول لحرب باردة أصبحت من خلالها ساحة للنقاش تدافع باتجاهات عديدة أوصلتها لحالة من التوتر جراء هذه الحروب المستمرة والتي بدأت منذ إعلان قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨م مروراً لحرب السويس ١٩٥٦م وحرب يونيو ١٩٦٧م وصولاً لحرب أكتوبر ١٩٧٣م.

لم تدفع هذه الأحداث بالولايات المتحدة - باعتبارها اللاعب الأبرز في شؤون المنطقة - للسعي في بناء الديمقراطية والتي تتطلب إصلاحات جذرية في النظم السياسية القائمة في المنطقة من أجل حماية حقوق الإنسان في تلك الدول، بل ركزت أولوياتها على ضمان الحصول على النفط وحماية أمن اسرائيل.

هذه الأولويات لم تشر إلى بناء الديمقراطية من المنطقة أو إجراء أية تنمية سياسية لتشمل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والثقافية والتي كانت الأنظمة بحاجة ماسة لها في ظل التطور العالمي والنظم الديمقراطية. (شبلي سعد شاكر / ٢٠١٢ صفحة ٥٠)

هذه الحداثة لم تمنع أن يشهد حقل التنمية السياسية تحولاً جذرياً عندما زالت العناصر الأساسية في التركيبة الاجتماعية والسياسية والدولية وحدثت ملامحه.

يعد انتهاء الحرب الباردة وتغير هيكل النظام الدولي وانتشار النموذج الرأسمالي وظهور حركة ما بعد الحداثة على جميع المستويات كل ذلك وضع إلى ضرورة أن يتجاوز حقل التنمية النسق التقليدي بل تحول إلى ما بعد الحداثة.

إن الشروع بإجراء التنمية السياسية التي هي عملية معنية ببناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية إلى جانب تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وتنمية قدراتهم على تعبئة الامكانات المتوفرة لمواجهة التحديات والمشاكل بأسلوب علمي يتلخص في أهمية ربط المواطن بالدولة من خلال قنوات تواصل تلبى الاحتياجات والمتطلبات السياسية والاقتصادية وخلق

الارتباط الذي يتألق من بناء مبدأ المواطنة القانوني والمرتبط بالانتماء للدولة والولاء للنظام.

إن الاخفاق في ذلك هو من الاختبارات الاستراتيجية والسياسية للنظام السياسي في الدولة، لذلك يجب اختيار النخب السياسية وتطوير الأداء السياسي بما ينسجم وتطلعات المجتمع ومطامح الأمة. محمد محفوظ، الاصلاح السياسي والوحدة الوطنية، ٢٠٠٤.

برامج التنمية السياسية في الأردن

يتطلب نجاح التنمية السياسية برنامجاً رسمياً ثانياً مع الأخذ بعين الاعتبار الديمقراطية والقوانين ذات العلاقة المباشرة، والأحزاب وقانون الانتخاب إضافة إلى المحكمة الدستورية وحرية الرأي والتعبير.

إن كل هذه المواضيع السابقة تعتبر على احتكاك مباشر مع قطاعات المجتمع وبشكل خاص مؤسسات المجتمع المدني. لذلك لا بد من اخذ ملاحظات وآراء هذه المؤسسات عند الوصول للصيغة النهائية لمشروع التنمية السياسية بكافة أشكاله. الفريحات، غالب / ٢٠٠٥ / على طريق التنمية السياسية / ٤٥

في هذا الجانب نتذكر قول: جان جاك روسو " يوجد لنظام الدولة الأقوم حدود لا يكون لها من الاتساع ما يناهز حسن إرادتها، ولا من الضيق ما لا يستقيم معه حفظها بنفسها، ويوجد في كل هيئة سياسية من الحد الأعلى للقوة ما لا تمكن مجاوزته، وإما يتعد عنه في الغالب للتوسع، فكلما اتسعت الرابطة الاجتماعية ارتخت، وإذا نظر إلى دولة صغيرة وجدت على العموم أقوى من الدولة الكبيرة نسبياً " روسو - ٢٠١٦ - صفحة ٦٩

لقد تبنت معظم الدول العربية شعار التنمية السياسية في خطابها السياسي ومنها القيادة الأردنية التي استشرقت قدوم تلك التحولات مبكراً عام ١٩٨٩، حيث كان ذلك العام بداية لمرحلة جديدة تحمل في طياتها انفراجاً ديمقراطياً من حيث التعددية السياسية، والإصلاح الإداري وتمديد تحرير السوق والشفافية والخصخصة. (العزام - ٢٠٠٦ - صفحة ٣٦٨)

لذلك تعد التنمية السياسية أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأن الهدف أن يعرف المواطن حقوقه وواجباته الدستورية وان يشارك مشاركة فعالة وإيجابية في الحياة السياسية، لذلك فالتنمية السياسية هي ضرورة

وطنية وحتمية من أجل تحقيق تقدم المجتمع ورقبه.

الأجندة الوطنية

يعمل الأردن ومنذ عقود طويلة على تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة وفي عام ٢٠٠٥ كان بداية مرحلة جديدة حيث أعلن عن رؤية جلاله الملك عبد الله الثاني بن الحسين وتوجيهاته بتشكيل لجنة ملكية لصياغة هذه الرؤية في التنمية الشاملة والمستدامة والتطور في رؤية جلاله الملك وصل إلى جميع أطراف التنمية في بوتقة واحدة لتتوحد جميعها لخدمة الأردن وتطوره.

إن التنمية بجميع أقسامها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الإدارية لا بد أن تسير في خطوط متساوية ومتوازنة ليتحقق الرفاه والعيش الكريم الذي أراده جلالته لشعبه.

وقد قسمت لجنة الأجندة الوطنية العمل إلى ثمانية محاور واعتمدت عضوية فرق العمل فيها بناءً على معايير محدودة هي إشراك أكبر عدد ممكن من ممثلي القطاعات المختلفة (النقابات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بالإضافة إلى ممثلين عن الوزارات).

لقد حظي القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بحصة كبيرة من التمثيل بعضوية اللجان إذ بلغ عددهم ١٣٠ من أصل ٢٠٠. ومثل القطاع العام ٧٠ عضواً من غير الوزراء العاملين لضمان عدم فرض الأنظمة في الوزارات على اللجنة.

لقد مثلت الأجهزة الوطنية توافقاً وطنياً ورؤى مستقبلية على المبادئ العامة لمختلف القضايا الوطنية وتتضمن توصيات ومبادرات تقدم إلى الحكومات المتعاقبة وصاحبة الولاية في ترجمتها إلى قوانين وإقرارها في النهاية من قبل السلطة التشريعية. (المبادرات الملكية، ٢٠١٧، موقع جلاله الملك عبد الله الثاني)

يمكننا تلخيص مواضيع هذه الأجندة من ملخصها التنفيذي فقدت حددت الأجهزة الوطنية برنامجاً طموحاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تم تنظيمه حول "محاور" مختلفة سنعرض أدناه تحليل لهذه المحاور مع النقاط الرئيسية التي جاءت به:

١. التنمية السياسية والإدماج:

ينص الدستور الأردني على المساواة بين المواطنين وحماية الحريات الشخصية التي هي جوهر النشاط السياسي بالمعنى القانوني، فقد نصت المادة (١/٦) من الدستور الأردني لعام ٢٠١١ على أنه "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في اللغة أو العرق أو الدين".

تهدف الجهود إلى ضمان توافق القوانين مع المبادئ الدولية لحقوق الإنسان وضمان حرية التعبير والإعلام، فقد نصت المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه "يولد جميع الناس أحراراً أو متساوين في الكرامة والحقوق، وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء".

نلاحظ أن هذه المادة وكذلك بشكل خاص على الحرية والمساواة وعدم التمييز والإخاء والتي هي الأركان الأساسية التي انبثق منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (العبادي - ٢٠١٦ - صفحة ١١٥)

٢. التشريع والعدل

يتطلب تحقيق التنمية تحديث وتطوير مستمر للتشريعات للاستجابة لاحتياجات البلدان للتواصل والتعاون والتبادل التجاري وتسهيل نقل المعرفة.

لا يمكن أن ينجح التشريع إذ لم يتطابق مع ضمانات لتنفيذ مبادئ العدالة بأفضل طريقة ممكنة فالتشريعات والأهداف وحدها لا تقدر على توسيع العدالة وقوانين اجراءات التقاضي تحتاج للخضوع لتعديلات جوهرية حتى تسود العدالة وهنا نستذكر قول روسو "وكل عدل يأتي من الله والله وحده هو مصدره، ولكننا لو كنا نعرف أن نتلقاه من هذا المقام الأعلى لم نحتج إلى حكومة ولا لقوانين، فلا ريب في وجود عدل صادر عن العقل وحده، غير أنه يجب أن يكون العدل متبادلاً ليكون مقبولاً بيننا". (روسو، ٢٠١٦، صفحة ٥٨)

٣. تنمية الاستثمار

هناك تحسن في بيئة الأردن الاستثمارية ولكن هذا التحسن طفيف نوعاً ما خصوصاً في السنوات الأخيرة بالرغم من التدابير المتخذة لهذا الغرض.

والسبب في محدودية هذه الجهود هو وجود فجوات في البنية التحتية العالية

على الخدمات الأساسية، وقوانين العمل غير المرنة وهياكل الضرائب والحوافز المعقدة.

ولكن أهم التحديات التي تواجه تشجيع الاستثمار في الأردن هي عدم وجود قاعدة بيانات حقيقية حسب الوزير الأسبق والعين الدكتور محمد الحلايقة (موضع اقتصاد الأردن، ٢٠١٦/٣/٧).

٤. العجز المالي

يواجه الأردن تحديات كبيرة وخصوصاً في الأداء المالي تشمل ارتفاع عجز الموازنة والدين العام، والاعتماد الكبير على النفط، وضعف الموازنة أمام تذبذب أسعار النفط.

لقد تحسن الأداء المالي من خلال الإصلاحات المالية وفي نفس الوقت تحسّن كفاءة الحكومة من خلال الإدارة المالية وإصلاح القطاع العام. لقد بلغ عجز الموازنة عام ٢٠١٦ مبلغ ٩٠٧ مليون دينار أو ما نسبته ٣ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي " وهي نسبة مقبولة دولياً " وذلك حسب تصريح وزير المالية الأردني الدكتور أمية طوقان. (صحيفة الرأي اليوم، ٢٠١٥/١١/٨).

٥. الخدمات المالية:

إن أداء القطاع المالي في الأردن مقلق من حيث العائد على الأصول ويرجع ذلك أساساً إلى تفضيل قوي من قبل المستهلكين للمعاملات النقدية مما يحد من العائدات المصرفية، فعلى الرغم من أن القطاع حقق تحسناً كبيراً في السنوات الأخيرة، لكن ما زال هناك بعض المعوقات نذكر منها:

أ- التمييز والاختلاف في الضرائب والاعفاءات بين مختلف المنتجات المالية.

ب- عدم التعاون والتنسيق بين مختلف الكيانات التنظيمية والرقابية.

ج- عدم وجود تمويل للشركات الناشئة والمشاريع الجديدة.

٦. دعم التشغيل والتدريب المهني:

إن استحداث فرص عمل هو أمر حيوي للحد من البطالة في الأردن ولكنه يتطلب آليات مناسبة لدعم التشغيل وإعادة هيكلة قطاع التدريب المهني. إذ يعاني التعليم والتدريب في الأردن وتحديداً التعليم والتدريب المهني من بعض الضعف في نوعية وجودة التعليم حيث تتسم مخرجات هذا النوع من التعليم، بضعف في المهارات المكتسبة نتيجة لتعدد المؤسسات المعنية بالتعليم والتدريب المهني من

ناحية، ونتيجة لعدم اتباع هذه المؤسسات لاستراتيجيات مناسبة للعصر الحالي
ولمتطلبات سوق العمل.

بالرغم من أهمية التعليم المهني في حياة الفرد والمجتمع نجد أن مخرجات
التعليم المهني (الطلاب) هي عماد التنمية والتصنيع في المجتمع، ولذلك اتجهت
المملكة الأردنية الهاشمية نحو الاقتصاد المعرفي عبر مؤسساتها التعليمية ومنها وزارة
التربية والتعليم ومؤسسة التدريب المهني التي يؤمل من خريجها الإسهام في نقل
الأردن إلى اقتصاد المعرفة المعتمد على الإبداع والابتكار المهني والتقني. (المعاينة،
٢٠١٦ صفحة ٢)

٧. التعليم والتعليم الحالي والبحث العلمي:

لقد حقق الأردن انجازات كبيرة في مسيرة التعليم وذلك على الرغم من
التحديات الكبيرة التي واجهته فقد تم وضع الاجراءات المناسبة لتحسين دور هذا
القطاع في التنمية.

لقد أظهرت مؤشرات الأداء الرئيسة في استراتيجية التعليم العالي نمواً وتطوراً
ملحوظاً حيث ازدادت نسبة الالتحاق في برامج القبول من الجنسين، كما يلاحظ
ارتفاع في أعداد الهيئة التدريسية إضافة إلى التوسع في الجامعات الخاصة بهدف
تحمل أعباء ومسؤوليات التعليم بالاشتراك مع القطاع الحكومي وإنشاء هيئة
اعتماد مؤسسات التعليم العالي لضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي. (فريج
وشهاب، ٢٠١٢ صفحة ٦)

٨. الرعاية الاجتماعية:

من أهم أهداف الخطة الوطنية لتطوير قطاع العمل الاجتماعي من خلال:

أ. الأجهزة الوطنية

حيث تعمل الوزارة بالتعاون مع شركائها لوضع سياسة عامة تتعلق بالتنمية
الاجتماعية ومكافحة الفقر فقد اطلقت الحكومة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة
الفقر (٢٠١٣-٢٠٢٠) وقامت بإنجاز العديد من التشريعات التي تتعلق بالتنمية
الاجتماعية منها قانون الجمعيات رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته، وقانون
الأحداث رقم (٣٢) لعام ٢٠١٤. (الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية
٢٠١٤-٢٠١٦ صفحة ١١)

ب. مبادرة كلنا الأردن:

تهدف إلى حماية المستضعفين وذوي الاحتياجات الخاصة واهتمت بتفعيل

قوانين حماية الأطفال وشبكة أمان اجتماعي وهدفت إلى دمج الأحداث ومجهولي النسب في المجتمع لتغيير النظرة السلبية تجاههم. (المواد ٤٤-٥٠ من وثيقة كلنا الأردن)

جـ. خطة عمل الحكومة للسنوات ٢٠١٣-٢٠١٦:

عملت هذه الخطط على تمكين فئات المجتمع المختلفة وخاصة الفقيرة من خلال بناء قدراتهم وتوفير اجراءات الحماية الاجتماعية لهم انطلاقاً من اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ والأهداف الالمائية الثانية والعهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، والدستور الأردني وخاصة المادة (٤/٦) والتي نصت على " الأسرة الأردنية أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويحفظ القانون كيانها الشرعي ويقوي قيمها وأواضدها ". ونصت المادة (٥/٦) من الدستور الأردني على أنه "يحمي القانون الأمومة والطفولة والشيخوخة وذوي الاحتياجات الخاصة ويحميهم من الإساءة والاستغلال". (الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية ٢٠١٤-٢٠١٦، ص ١٢)

٩. خطة الأردن الوطنية للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٨ في إطار مبادرة الشراكة الحكومية والشفافية:

تهدف هذه الخطة إلى تعزيز الالتزامات التي أخذتها الحكومة على عاتقها ويمكننا تلخيصها بالنقاط الآتية:

- أ- ترسيخ ركائز النهج التشاركي في عمل وتخطيط الأجهزة الحكومية.
- ب- تعميق مسار اللامركزية في اتخاذ قرارات تتعلق بالاقتصاد.
- ج- استخدام أفضل الممارسات والمعايير الدولية بهدف الوصول لسياسات مستقرة.
- د- تعزيز بيئة التسهيلات البيئية المتاحة للمواطنين بهدف استخدامها والانتفاع منها.
- هـ- توفر المعلومات للجمهور بالإضافة إلى تشجيع نمو الاقتصاد المجتمعي وتحفيز بيئة حاضنة للابتكار والريادة المالية وتمكين المجتمع من التخطيط البرمجي الفعال باستخدام البيانات المفتوحة. (خطة الأردن الوطنية للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٨، في إطار مبادرة الشراكة الحكومية الشفافة - ٢٠١٦ - صفحة ٧)

يعرف المفكرين السياسيين التنمية بانها : عملية سياسية متعددة
الفعاليات تهدف إلى ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل
المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية". (وهيان ٢٠٠٠ -
١٤٣ - ١٤٤)

هناك العديد من المؤشرات للتنمية السياسية منها: مبدأ سيادة القانون
وتكافؤ الفرص والالتزام بالحقوق الدستورية للمواطن، وضمان حرية التعبير، وجود
مجتمع مدني فاعل وثقافة سياسية مدنية تقوم على أساس التسامح والحوار واحترام
الرأي ومشاركة سياسة ديمقراطية في صنع القرار السياسي وفق أسس حديثة.
بالإضافة إلى قدرة النظام السياسي على التكيف من خلال تطوير مؤسساته
المختلفة وكذلك وجود برلمان فاعل يمثل الإرادة الحقيقية للشعب ويمارس صلاحياته
الدستورية في الرقابة على السلطة التنفيذية. (العزام ٢٠٠٦، ٣٦٦)
وفيما يلي تحليل لواقع أبرز مؤشرات للتنمية السياسية في الأردن •
أولاً: حقوق الإنسان

حيث خصص الدستور الأردني فصلاً كاملاً تحت عنوان حقوق الأردنيين وواجباتهم واستمد
مواده من أحكام الشريعة الإسلامية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية
العامة للأمم المتحدة وأعلنته. (أمل، ٢٠١١)

تعد هذه الحقوق والحريات من أهم ما نص عليه دستور المملكة الأردنية الهاشمية،
وتتمثل هذه بالحقوق الضرورية أو الشخصية وهي طائفة من الحقوق التي نصت عليها
الداستير والمواثيق الدولية. (الهلال، ٢٠١٦، ١٠٠)

لقد نظم الدستور الأردني هذه الحقوق والحريات من خلال المادة (١/٧) من الدستور
الأردني والتي تنص على أن " الحرية الشخصية مصونة ".

وتم تأكيد هذا الأمر من خلال المادة (٣) من القانون المعدل لقانون العقوبات (٢٠١٠)
والذي جاء فيه " لا جريمة إلا بنص ولا يقض بأي عقوبة أو تدبير لم ينص القانون عليها حين
اقتراف الجريمة ". (السعيد، ٢٠١١، ص ٥٥)

وأكدت المادة (١/٨) من الدستور الأردني التي نصت على أنه " لا يجوز أن يقبض على أحد
أو يوقف أو يحبس أو تقيد حريته إلا وفق القانون ".

"وتناول الدستور الأردني حق الأمن " وجاءت المادة (٢/٨) لتعزز ذلك ونصت على أنه " كل من يقبض عليه أو يوقف أو يحبس أو تقيّد حرّيته يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز تعذيبه، بأي شكل من الأشكال أو إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، ولا يجوز حجزه في غير الأماكن التي تجيزها القوانين. (الهللات، ٢٠١٦، ص ١٠٥)

أما في مجال الحريات الفكرية فقد كفل الدستور الأردني حرية الرأي في المادة (١٥) منه حيث نصت الفقرة الأولى منه على " تكفل الدولة حرية الرأي ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط ألا يتجاوز حدود القانون ".

وكفل الدستور الأردني حرية العقيدة في المادة (١٤) حيث نصت على أنه " تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات في المملكة ما لم تكن مخلة بالنظام العام أو منافية للآداب ".

وكفل الدستور الأردني في المادة (٣/٦) حق التعليم حيث نصت على أنه " تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود امكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين".

وكفل الدستور الأردني إلزامية التعليم الأساسي وهو مجاني في مدارس الحكومة إضافة إلى حق التنظيم النقابي الحر على أن يمارس ضمن القانون، وكفل أيضاً الحرية الحزبية على أن تكون غاية هذه الأحزاب مشروعة ووسائلها لا تخالف أحكام الدستور.

وبذلك تحتل حقوق الإنسان في الأردن مركزاً متقدماً حيث لها أساس متين وراسخ في مبادئ الدستور. (العبادي ٢٠١٦، ١٤٤-١٤٧)

ثانياً: تكريس المواطنة من حيث الحقوق والواجبات

تعرف المواطنة بأنها أن يتمتع الإنسان بحقوق وواجبات وأن يمارسها في بقعة جغرافية معينة لها حدود محددة.

وتعرف بالوقت الحاضر بأنها الدولة القومية الحديثة التي تستند إلى حكم القانون، وفي هذه الدولة جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات ولا تمييز بينهم بسبب الاختلاف في الدين أو العرق أو اللون أو الموقع الاجتماعي.

وبذلك فالقانون يحقق المساواة داخل المجتمعات ويفرض النظام. (فوزي ٢٠١٧ ص٧)

إن المواطنة لا تعني فقط تمتع الفرد بحقه في مجتمع ما وإنما تعني المشاركة المجتمعية في المشروع الوطني للنهضة والتنمية وبالتالي تحت مدى مشاركة الفرد بمسؤولياته وفاءً لحق الوطن لذلك فإن سلوك المواطنة يتحدد مبرجعية الانتماء للوطن وهنا يلتقي المفهوم الأسمى

للإنسان مع المفهوم الأسمى للمواطن عند مفهوم المواطنة حيث يزداد المواطن اقتراباً من
أسمى مفهوم للإنسانية. (العقيل والحياري ٢٠١٤، ٥١٧)

من هنا يمكن القول بأن من أهم مطالب الإصلاح إعادة مفهوم المواطنة ودورها في تحقيق
الديمقراطية الحكيمة والرشيده في دولة القانون.

لقد ارتبطت فكرة المواطنة الفاعلة في ذهن المواطن الأردني دائماً بالإصلاح السياسي،
وبغياب نص دستوري صريح عليها فعدم وجود النص يتعارض مع الاتجاه العام للإصلاح والذي
تبناه الدولة ويتفاعل معه المجتمع.

وهو ما يفرض على المشروع الدستوري يقوم بتفعيل مفهوم المواطنة وذلك تجسيدا للرؤى
الإصلاحية التي تتكامل مع الجهود الملكية التي تستشرى الإصلاح وترسم الطريق الأمثل له
والتي كان آخرها الدعوة إلى تكريس نهج المواطنة الفاعلة في الورقة الملكية النقاشية الرابعة
التي حملت عنوان " نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة ". موقع أيونا ٢٠١٣/٩/١٠

المرأة والتنمية السياسية في الأردن

تعد مشاركة المرأة العربية في المجالات السياسية والاقتصادية الأقل على مستوى العالم،
فالمرأة العربية لا تشارك في صنع القرار ورغم ذلك تراجعت بالأردن وبدرجة كبيرة، التحديات
التي تواجه المرأة في الوصول إلى مراكز القيادة سواء في القطاعين الخاص والعام، إلا أنه ما زال
هناك بعض المعوقات التي تحول دون قيام المرأة الأردنية بدورها المطلوب. (البدارين
والقواسمة، ٢٠١٣، ص ٢١)

انخرطت المرأة في الأحزاب السياسية وشاركت بها إلا أن دور المرأة كان ضعيفاً في المشاركة
بالحركات السياسية وخصوصاً بعد أن تم حل الأحزاب السياسية وتم حظر نشاطها تحت طائلة
العتاب. وقد تركت هذه التمييزية آثارها السلبية في مرحلة العمل الحزبي العلني بهد ترخيص
الأحزاب ١٩٩٢-١٩٩٣ حيث جاءت مشاركتها محدودة جداً. (نفاع، درت، ١١)

ولكن الأردن عمل على إدراج المرأة في الحياة العامة من خلال برامج متكاملة حيث تم
مراجعة التشريعات ومعرفة المعوقات والصعوبات التي تحول دون مشاركة المرأة وتمكينها.
وعمدت الدولة على إدراج قضايا المرأة في الأجندات الحكومية وأهمها دعوة قانون الأحزاب
السياسية رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٧ إلى ربط حصص التحويل للأحزاب بمستوى مشاركة النساء
والشباب في صفوف هذه الأحزاب. (الرواشدة والعرب، ٢٠١٦، ١٣٥٤)

إن مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع وذلك بتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بجدية وفعالية في نشاط الأحزاب السياسية وهذا يعني إيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع وفي المجلس النيابي. (بلول، ٢٠٠٩، ٦٥٠-٦٥١)

حدد نظام الدوائر الانتخابية لعام ٢٠١٦ إضافة خمسة عشر- مقعداً للمحافظات لإشغالها من المرشحات في مختلف الدوائر الانتخابية.

لقد ضم المجلس النيابي الثامن عشر- عشرين سيدة فازت خمسة عشر- من عضوات المجلس الجديد وفق نظام الكوتا وخمس سيدات بالتنافس وهذه المرة الأولى التي يضم مجلس النواب الأردني هذا العدد من النساء كما أنها المرة الأولى تفوز بها لخمس سيدات. (هلا نيوز، ٢٠١٦/٩/٢٢)

إن نجاح هذا العدد من السيدات يعد تفوراً كبيراً في العملية الديمقراطية الأردنية وخطوة إلى الأمام ستعزز من دور المرأة في الحياة السياسية الأردنية. خصوصاً مع تعالي موجات استياء من ناشطات سياسيات مؤسسات مدنية " لإقصاء المرأة " أو تهميشها عن لعب أدوار سياسية.

لعب نظام الكوتا دوراً كبيراً في وصول المرأة إلى مجلس النواب إلا أن الأرقام التي حصرها تدل على وجود قاعدة شعبية وعلى ثقة المواطن الأردني بدور المرأة. (رؤيا الأخبار، ٢٠١٦/٩/٢٣)

المطلب الثاني: المشاركة السياسية

تعريف المشاركة السياسية

بداية قبل تعريف المصطلح كاملاً لا بد من توضيح المقصود بمصطلح المشاركة

فالمشاركة قد تعني أي عمل تطوعي من جانب المواطن يهدف للتأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة، أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلي أو قومي.

هناك تعريف آخر بأنها تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع، سواء كان طابعها استشارياً أو تقريرياً أو تنفيذياً أو وقائياً، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة.

وقد تعني الجهود التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية وصنع السياسات وصنع الخطط وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى الانتاجي، وكذلك على المستوى المحلي أو المستوى القومي^١.

تبرز الحاجة لانتهاج مبدأ المشاركة (Communion) في العديد من دول العالم يعد تعرضها للإخفاقات والصعوبات في مسيرة عملها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، جراء سياسة الانفراد والتسلط والطغيان، وغياب معاني الديمقراطية والحقوق والحريات. بحيث يصبح من الضروري اتباع هذا المبدأ للخروج من مستنقع الشمولية والبطش خاصة بعدما تقلصت طبيعة وسلطات الحكومات، وظهور ما يعرف بالفاعلين الجدد (New actors) وتم الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص كأجزاء رئيسية للدولة الرشيدة وضعت مبادئ الحكم الراشد التي تقوم على سيادة حكم القانون والمساواة والعدالة والحرية وحقوق الإنسان والفاعلية والاستجابة والمسائلة والشفافية والمشاركة.

والمشاركة تعني المساهمة الإيجابية في صنع القرارات لتحديد نوع ومستوى الفرص الحياة الممكنة والمرغوبة للمواطنين ومجتمعاتهم، وفي كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية

^١جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، ١٩٨٣، صفحة ١٠٩،

المستقبل العربي السنة السادسة، العدد ٥ سبتمبر

والثقافية على كافة الأصعدة من الأسرة ومنظمات المجتمع إلى مؤسسات الدولة^١.

المشاركة السياسية في الأردن

هناك فرق كبير بين العمل الفردي والعمل الجماعي من حيث دقة التنفيذ وسلامة التخطيط، وتعدد البدائل ونسبة الخطأ.

ولأن المشاركة نقيض الانفراد والأحادية فقد تجاوز الزمن عهد الأحادية وبدا عهد الجماعية والمؤسسية والمشاركة كل حسب طاقته وقدرته وتخصصه وخصائصه، لأن من لم يشارك في صنع وتنفيذ القرار لا يتحمل النتيجة المترتبة عليه، والمشاركة من الحقوق الأصلية التي نصت عليها المواثيق الدولية وأقرتها المواثيق الإقليمية والمحلية.

ويمكن أن تكون هذه المشاركة عبر التعبئة السياسية للمواطنين أو من خلال الجهود الحكومية الكافية المقدمة سواء للقطاع العام أو الخاص أو منظمات المجتمع المدني من أجل المشاركة. (عبد النبي، ٢٠١٠، ص ٥)

يعتبر مفهوم المشاركة السياسية من المواضيع المهمة في المجتمعات كافة ويفصح عن نفسه بشكل أكثر وضوحاً من المجتمعات ذات الطابع الديمقراطي المتحضر. وهو مهم وضروري للمجتمعات التي تعيش أزمة في المشاركة السياسية، لأنها العملية التي يستطيع المواطن من خلالها التعبير عن إرادته والمطالبة بحقوقه كما أنها ضرورية لمنع استبداد السلطات في هذه المجتمعات.

يعبر مفهوم المشاركة عن العديد من المفاهيم المتداخلة والمتفاعلة معه والتي من أبرزها الاثام والتفاعل والدور، فالدور يعني نمطاً متكرراً من الأفعال التي يؤديها شخص معين أو مجموعة من الأشخاص معينين في موقف تفاعل. (عليوة، د.ت، ١٠٤)

أما التفاعل فيعني التجاوب وهو أن يبقي المواطن ذاته في الوجود السياسي، وهذا التفاعل هو حلقة الوصل بين الاهتمام والمشاركة.

أما الاهتمام فيعني أن يشعر المواطن العادي أن الدولة والشؤون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته ووجوده الذاتي، تأثيراً وتأثراً، سواء كان استخدام حقاً معيناً في عملية اتخاذ القرار أم لا. (معوض، ١٩٨٣، ٦٤)

^١ رسالة ماجستير - هشام الخلايلة - أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في الأردن (ص ٧٠ - ٧١).

إن المشاركة تنتج من التفاعل والاهتمام سواء أكانت بصورة إيجابية أم سلبية، والمشاركة تعني ببساطة أن تأخذ دوراً مع الآخرين وهي حق من حقوق المواطنة وحق المشاركة هو مجموعة متداخلة من الحقوق لا تقف عند حرية التعبير عن الرأي بل هناك أخرى مثل حق امتلاك المعرفة التي تبنى على أساسها الأفكار والآراء. ويمكن أن تعد المشاركة تعاوناً وتبادلاً للرأي بين الفرد والسلطة. (عبد اللطيف، ١٩٩٤، ٢٢٢)

يرتبط مفهوم المشاركة ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع الديمقراطي المفتوح، وهي مكون أساسي من مكونات التنمية، وهي تقوم على حرية التعبير والتنظيم زعلى قدرة المشاركة البناءة. وتعني الانخراط الطوعي في إحداث التغيير الذي يحدده المشاركون أنفسهم وتعني أيضاً انخراط المواطنين في تنمية أنفسهم وحياتهم وبيئتهم. (السيد، ١٩٩٣، ١٨٣)

ظهرت البدايات الأولى لمفهوم المشاركة في أوروبا حيث جاءت بعد انهيار النظام الإقطاعي والزراعي وبداية الثورة الصناعية، الذي صاحبه بروز الطبقة الوسطى، ومطالبتها بالاشتراك في الحكم وذلك في القرنين الثامن عشر- والتاسع عشر- خصوصاً عندما تطورت نظم الانتخابات البرلمانية التي رفعت القيود التي كانت تحد من المشاركة السياسية والجمهورية والشعبية كافة والتعبئة في خوض المعارك الانتخابية، أما في آسيا وإفريقيا فقد برزت هذه الظاهرة في القرن العشرين، بعد انحسار الاستعمار للتصدي لجور العلاقة بين الفرد والسلطة. (الأسود، ١٩٩٠، ٢٤٨)

أما في البلاد العربية وعلى الرغم من بروز تيارات تحررية منذ مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر- إلا أن معظم الدارسين العرب في الشؤون السياسية عندما يتصدون لدراسة هذه الظاهرة، فإنهم يدرسونها تحت عنوان أزمة المشاركة السياسية ويعتبرونها احد الأزمات السياسية التي تواجه المجتمع. (محمد، ٢٠٠٥، ٢٧)

من أهم التعريفات للمشاركة السياسية بأنها " ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح للأفراد وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة في البلاد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يكفل تنظم الجماهير الشعبية بما يحقق أهدافها. (الخطيب، ١٩٨٢، ١٨)

لقد أصبحت المشاركة السياسية من حيث طبيعتها وحجمها ومضمونها ضرورية لمواطن هذا العصر، والذي بات كيانه يتمدد بمجموعة من الحقوق تتمثل في حرية التعبير والتفكير والاجتماع وإنشاء الأحزاب السياسية والنقابات وحق التعليم والمساواة والتكافؤ في الفرص وضرورة لتمكينها للأفراد من اختيار الحكام ومراقبتهم وعزلهم. (كامل، ٢٠٠٠، ٢٨٤)

أهمية دراسة المشاركة السياسية:

١. تعتبر ضرورية لكل دولة، لأنها تحقق الوحدة الوطنية والاندماج بين أبناءها بل شرط أساسي لذلك من خلال المساواة في توزيع الموارد بين تيار الشعب الواحد. (اليوسف، ٢٠٠٣، ١٢٥)
٢. توسيع دائرة المواطنة وتعزيزها من خلال تيسير فرص الالتحاق الوطني وكسر الطائفية بين أبناء المجتمع وتحقيق الوحدة الوطنية عن طريق إدماج المواطنين في الحياة العامة. (بغدادى، ١٩٩٣، ٢٨١).
٣. تعتبر هامة للفرد لأنه من خلالها الفرد يؤدي دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون هوية الفرصة في المشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة لذلك المجتمع. (الخرزجي، ٢٠٠٦، ١٤٦).
٤. تجنب النظام السياسي وجود معارضة سوية تهدده وهي حق الشعب في المساهمة في صياغة السياسة العامة للبلاد وتمديد موقفه من القضايا التي تهمة في تحديد المصير ومستقبله. (قاسم، ٢٠٠٤، ١٦)
نظراً لأهمية المشاركة السياسية في حياة الأمم فقدت أكدت عليها المواثيق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، حيث ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام (١٩٤١) الذي يؤكد في المادة (٢١) على حق كل شخص في إدارة الشؤون العامة لبلاده، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية، ويؤكد على أن إرادة الشعب هي مناط صفة الحكام، ويجب أن تتجلى هذه افردة من خلال انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين بالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من ضمان حرية التصويت. (شعبان، ٢٠٠٧ ن ٣١١)

واقع المشاركة السياسية في الأردن:

بدأت المشاركة السياسية في الأردن وبشكل واقعي منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام (١٩٢١) وكان ذلك بإصدار القانون الأساسي للإمارة عام (١٩٢٨) وبدستور المملكة الأول عام ١٩٤٧. حيث تم إجراء انتخابات المجلس التشريعي في عهد مؤسس المملكة المغفور له الملك عبد الله بن الحسين، وتواصلت هذه المسيرة في عهد المغفور له الملك طلال بن عبد الله والذي أصدر دستوراً جديداً شاملاً عام ١٩٥٢ يتلاءم مع الظروف والمتطلبات المستجدة في المملكة.
استمرت المسيرة في عهد الحسين بن طلال والذي حرص منذ توليه العرش عام ١٩٥٣ على تطبيق الدستور وإجراء الانتخابات البرلمانية والنقابية والجمعيات.
تتجلى المشاركة السياسية في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين وذلك بعد توليه العرش في المملكة.

حيث عمل على بناء الأردن الحديث بشكل يتناسب مع التطورات العالمية لمفهوم المشاركة. فأصبح الإصلاح الشامل أولوية مطلقة عبر الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية وأغلب جوانب الحياة.

حيث جرى الاهتمام بإصدار التشريعات اللازمة والاهتمام بقطاعات الشعب المختلفة ومن أهمها تنمية دور المرأة في بناء المجتمع الأردني الجديد، بالإضافة على النقابات المهنية والتي ينطوي تحت تشكيلاتها أعداد و أفراد من أبناء الشعب حيث تعد النقابات من أهم المظاهر التي تدل على وجود مشاركة سياسية فاعلة. وقد نصت المادة ١٦ من الفقرة ٢ من الدستور الاردني على حق تكوين النقابات، والتي من أهم واجباتها تنظيم العمال والمهنيين في مجالات عملهم. ومن الأمثلة على هذه النقابات نقابة الأطباء و نقابة الصيادلة و نقابة المعلمين و نقابة عمال النقل البري و الميكانيك .
هناك أهداف مشتركة لهذه النقابات من أهمها :-

أ- تأمين الحياة الكريمة للمنتسبين في حال قيامهم بأعمال العجز و الشيخوخة.

ب- المحافظة على مصالح المهنة.

ج- المحافظة على حقوق المنتسبين و توثيق صلات التعاون مع النقابات المتعددة في الدول العربية.

د- تعتبر النقابات قوة ضاغطة على الوزارات وعمل ممثلي الشعب في مجلس الأمة لتحقيق مصالحها و سن القوانين التي تتفق مع أهدافها.

أما فيما يتعلق بالمرأة الأردنية بالمرأة الاردنية والمشاركة السياسة فقد شاركت المرأة ومنذ تأسيس الدولة بالحياة العامة وذلك من خلال تأسيس الجمعيات النسائية في الأردن والتي من مهامها نشر- الوعي وتقديم الخدمات التعليمية والصحية والمساعدات المادية للأسر الفقيرة.

أستمرت مشاركة المرأة الاردنية في الجمعيات الميدانية بشكل كبير ومن ثم منحت حق الانتخاب عام ١٩٥٥ وشاركت في الأحزاب السياسية القومية والسيادية منذ الخمسينات وخرجت في المسيرات تطالب بحقوقها السياسية والاجتماعية ومناصرة كفاح المرأة الفلسطينية والجزائرية.

(الموقع الإلكتروني <http://jo.qalbjjo.com/v/showthread.php?t=٣٩٥٤٢>)

إلا أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية بقيت ضعيفة و محدودة وذلك لعدة أسباب نذكر منها، طبيعة المجتمع الأردني الذكوري والأبوي الذي يحتاج إلى تغيير في نظراته

تجاه عمل المرأة السياسي و ضعف نشاط الحركة النسائية.

هذا الأمر يحتاج إلى المزيد من الجهد من قبل المرأة الأردنية و التنسيق بين كافة التنظيمات النسائية والعمل المشترك و توحيد جهودها لتشكيل قوة ضاغطة فاعلة لتغيير التوجهات العامة والأعراف السلبية للوصول إلى برنامج عمل واضح ومقنع. إن ما تقوم به جلالة الملكة رانيا العبدالله من أنشطة و فعاليات على الساحة المحلية و العربية و الدولية تشكل المثل الأعلى و القدوة لمشاركة المرأة الأردنية في كافة البرامج المحلية فيما يتعلق بشؤون المرأة.

أنواع المشاركة السياسية و مستوياتها

تعتبر المشاركة السياسية معيار أساسي للتمييز بين المجتمعات المتقدمة و المجتمعات المتخلفة التي تغيب فيها مثل هذه المشاركة أو تكون مشاركة شكلية دون فاعلية تطبيقية. (مراد، ٢٠٠٦، ٧٨، ٢٠٠٦)

هنالك نوعين من المشاركة السياسية وذلك تبعاً للأنظمة السياسية وهما:-

المشاركة الحرة ذات الطابع الديمقراطي و المشاركة ذات الطابع القسري، فالنوع الأول يشير إلى تعاون وإدراك النظام السياسي أما النوع الثاني فإنه يشير إلى الاستبداد الذي يمارسه النظام السياسي، من هنا يمكن تقسيم المشاركة السياسية إلى نوعين:-

أولاً:- المشاركة السياسية الطوعية أو المستقلة أو الديمقراطية

وتعني مشاركة الشعب ككل دون تمييز سواء كان أفراد أو جماعات ضمن نظام سياسي و ديمقراطي، وتكون هذه المشاركة بوصفهم ناخبين أو عناصر نشطة سواء كانت سياسية أم بوصفها جماعات يمكن أن تقوم بنفس الدور من خلال العمل الجماعي أو النقابي أو الحزبي (بطرس، ٢٠٠٩، ٢٠٠٧) لتشمل هذه المشاركة التصويت و متابعة الأمور السياسية و حضور الندوات و المؤتمرات العامة و المشاركة في الحملة الانتخابية و الانضمام إلى عضوية الأحزاب.

كما أن المشاركة في صناعة القرارات في حد ذاتها تشكل ضماناً اجتماعياً لقبول تلك القدرات و الالتزام بها و تنفيذها (قاسم، ٢٠٠٥، ص ١٤) وهذا النوع من المشاركة يبنى على عدة ركائز:- (عبد الرازق، ٢٠٠٥، ٧٦).

١- إيمان النظام السياسي بالمشاركة السياسية و احترامها و السعي لتوسيعها.

٢- قدرة النظام السياسي على الاستجابة للمتغيرات الى صلة في المجتمع و قبول الشرائح الاجتماعية الجديدة و عدم تهميشها.

٣- خضوع السلطة السياسية لصوت الشعب و الاستماع لمطالبه.

٤- وجود دستور و الخضوع له بوصفه القانون الذي يسمو فوق سلطة الحكام ليفهم و ينظم المشاركة السياسية و يحميها.

ثانياً :-المشاركة السياسية المعبئة أو غير الديمقراطية أو السلبية:-

على الرغم من أن أي مجتمع من هذه المجتمعات لا يخلو من هذا التعدد و هذه القيم المتعددة لكن تكون بدرجات متفاوتة من حيث عددها ووعيتها السياسي وهي مشاركة معبئة ليس لإدارة المواطن تأثير فيها. ويكون الموظف مجبراً عليها و مدفوع نحوها نتيجة للبطية السلطوية التي يقوم عليها النظام السياسي. (Huntington ,١٩٧٩:٩)

يقوم هذا النظام بتعبئة جماعات واسعة من الجماهير المساندة قدراتها وإخفاء الشرعية عليها من خلال المظاهرات و المسيرات الشعبية أو الاحتفالات العامة لتصبح الانتخابات ليست وسيلة للمشاركة الحقيقية و انما أداة لتدعيم هذه النظم و مواجهة الرأي العام الخارجي الذي قد تضلله نتائج الانتخابات إضافة إلى عدم وجود معارضة نظامية قوية وعلنية أو حتى سرية(معوض، ١٩٨٣، ٦٧).

هذا النوع من المشاركة تأخذ به معظم الدول النامية و هي في أغلب دلالاتها تشير إلى ضعف المشاركة السياسية و أهم أسباب الضعف هي (علوان،٣١،١٩٩٦).

١- عدم إدراك المواطنين لحقوقهم السياسية وهذا يعود إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية و السياسية كذلك عدم رغبة المواطنين في المساهمة بالحياة السياسية و ذلك أيماً منهم بعدم قدرتهم على إحداث التغيير.

٢- ضعف المؤسسات التمثيلية و من أهمها البرلمان حيث لم يعد قادراً على نقل مطالب المواطن إلى النظام السياسي ن بالإضافة إلى المؤسسات الحزبية وضعفها حيث أنها لا تمس أعمالها الحقيقة أذا تقتصر على تعبئة الجماهير لتأييد النظام.

٣- هيمنة المؤسسات السلطوية إذ تجري كل العملية السياسية تحت هيمنه تامة من قبل السلطة التنفيذية. من خصائص هذا النوع من المشاركة:-

١- تكون هذه المشاركة شكلية وموسعه وغير فعالة.

٢- اختلال في شرائح المجتمع السياسي حيث هنالك تقليص في شرائح المشاركين.

٣- التدخل الكبير وبشكل واضح للدولة في تعبئة الجماهير وعدم وجود مشاركة حقيقة إضافة لعدم قدرة الجماهير على التأثير بما يصدر من قرارات.

المشاركة بالقوة

تستخدم هذه المشاركة جانب العنف و القوة و الأعمال المسلحة و ذلك أيما منها بأن النظام السياسي غير شرعي و لا يعبر عن مطالب قطاعات واسعة من الشعب مما يدفع هذه الجماعات إلى العنف من أجل تغيير هذا النظام و الاطاحة برموزه، وتنظر هذه الجماعات إلى الاوضاع الجارية على أنها أوضاع فاسدة. لا تستطيع هذه الجماعات تغيير شيء أو انها تضيي الشرعية على النظام السياسي في حال المشاركة ومثال ذلك الجماعات المتطرفة فالموقف السلفي مثلاً يرفض فكرة سيادة الشعب وجعل الشعب مصدراً للسلطات، لأن مرجعية تقول بسيادة الله.

للخروج من هذه المشاركة السياسية (المعبئة / القوة) لا بد من تعزيز القضاء وجعله مستقلاً وقيام دولة القوانين وإنشاء هيئة دستورية تشرف على مراقبة دستورية القوانين وتمارس عملها باستقلال ونزاهة. لا بد كذلك من جعل المواطنين مصدر السلطة أساساً لأي حكم شرعي يقوم على رضا. (جزوي، ٢٠٠٠، ١٨١)

لا بد من الإيمان بمبدأ تعدد الأحزاب السياسي وجعلها تمارس عملها بحرية من خلال التمتع بحقوقها السياسية دون فرض قوانين عليها تحد من نشاطها. والابتعاد عن أنظمة الحزب الواحد، وتوفير صحافة حرة ونشطة وجمعيات أهلية ونقابية مستقلة عن الدولة وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة السياسية أن تكون حرة ومنسجمة مع قيم المجتمع وملزمة بأصولها الحضارية. (اليوسف، ٢٠٠٣: ١٣٤) يمكن تصنيف المشاركة السياسية أيضاً إلى:

مشاركة قانونية وأخرى غير قانونية، تتمثل المشاركة غير القانونية بالعصيان المدني والأعمال الإرهابية وأعمال الشغب. أما المشاركة القانونية فتتنقسم إلى قسمين تقليدية وغير تقليدية تتمثل الغير تقليدية بالتظاهر والإضراب والاعتصام، أما التقليدية فإنها تتمثل بالتصويت والمشاركة في الحملات الانتخابية والانخراط في عضوية الحزاب السياسية. (المنوخي، ١٩٨٧، ٣٤٢)

يمكننا القول بأن المشاركة السياسية تصبح كل عمل مباشر أو غير مباشر من جانب المواطنين من أجل التأثير بالقرارات السياسية واختيار الأشخاص للمناصب العامة، حتى وإن أخذت هذه المشاركة طابع الاحتجاج على سياسة النظام السياسي عن بعض الوقات ولأي سبب وخاصة عندما يتجاوز على حقوقهم السياسية والدستورية.

المراحل التي مرت بها المشاركة السياسية:

هناك من يسميها المشاركة الشعبية أو الجماهيرية أو المشاركة العامة وكلها تدور في معنى واحد. وهو مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع في كل الأعمال وعلى كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. الهدف من المشاركة السياسية هو المشاركة في صنع القرار عبر مراقبة السلطة ومسائلتها ومحاسبتها لأجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لأن القرار المتخذ له آثار حاضراً ومستقبلاً. (المشاركة السياسية - موسوعة الشباب : ٣)

أبرز هذه المراحل:

- أ- المعرفة السياسية وهي معرفة الشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع.
- ب- التصويت السياسي، وهو نابع عن الاهتمام السياسي والمعرفة السياسية ويعني إدلاء المواطن بصوته والمساهمة في الحملات الانتخابية.
- ج- المطالب السياسية وتمثل في الاتصال بالأجهزة السياسية وتقديم الشكاوى والاشتراك في الأحزاب السياسية.

د- الاهتمام السياسي ويعني اهتمام المواطنين بالقضايا العامة والسياسية.
خصائص المشاركة السياسية:

١. المشاركة عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة متعددة الجوانب والأبعاد تهدف إلى اشتراك كل فرد من أفراد المجتمع في كل مرحلة من مراحل التنمية في المعرفة والفهم والتخطيط والتنفيذ والإرادة.

٢. المشاركة سلوك إيجابي واقعي، بمعنى أنها تترجم إلى أقوال وتطبيق.

٣. المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إرادي.

٤. المشاركة السياسية سلوك مكتسب، فهي ليست سلوكاً فطرياً يولد به الإنسان أو يرثه وإنما هي عملية مكتسبة يتعلمها الفرد في حياته.

٥. هي هدف ووسيلة في آن واحد، فهي تهدف على أن الحياة الديمقراطية السليمة تقتضي- مشاركة الجماهير في المسؤولية الاجتماعية، كما أنها وسيلة لتمكين الجماهير من لعب دور محوري في النهوض بالمجتمع ودفع عجلة التنمية. (المحمد، أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية، ص ١١،١٢)

مستويات المشاركة السياسية:

أ- المستوى الأول وهو المشاركة التي يقوم بها الرسمىون المناصب.

ب- المستوى الثاني أعضاء المنظمات السياسية الذين يدافعون عن المصلحة العامة وذلك بمشاركتهم في المؤتمرات الرسمية وغير الرسمية.

ج- المستوى الثالث وهم أولئك الذين خارج السلطة والباحثين عن الذين يستطيعون التأثير في عملية صنع القرار. (الأسود، شعبان، ١٩٩٩، ١٧٧)

يمكننا القول أن المشاركة السياسية هي التي تؤثر في القرار السياسي وتختلف المشاركة السياسية من مجتمع لآخر، وذلك يعود إلى طبيعة المجتمع ومستوى ثقافته واهتمامه بأمور السياسة وشؤونها.

تعني المشاركة تحقيق مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرارات السياسية واتخاذها أو التأثير فيها واختيار الحكام وعزلهم. لا يتحقق هذا إلا من خلال وجود نظام حكم يقوم على القيم الديمقراطية المتجذرة في المجتمع أو من خلال العمل على تعليمها وتعميمها في المجتمع.

الفصل الثاني

البادية الشمالية وطبيعتها الديمغرافية

البادية الشمالية

تقع في الجزء الشمالي من المملكة، وتحتل الجزء الأكبر من محافظة المفرق، حيث تبلغ مساحتها حوالي ٢٦٤٣٥ كم^٢، وتقسّم من الناحية الإدارية إلى ثلاثة أوعية، وهي: لواء البادية الشمالية الشرقية، لواء البادية الشمالية الغربية لواء رويشد، وتقسّم إلى تسعة أفضية وهي: قضاء الصالحية، قضاء صبحة، قضاء أم الجمال، قضاء أم القطين، قضاء دير الكهف، قضاء البادية الشمالية، قضاء سماء السرحان، قضاء حوشا، قضاء الخالدية.

المحافظة	الواء	القضاء
المفرق	البادية الشمالية الشرقية	أم الجمال
		صبحة
		أم القطين
		الصالحية
		دير الكهف
	البادية الشمالية الغربية	البادية الشمالية
		الخالدية
		سما السرحان
		حوشا
	الرويشد	الرويشد

(جدول يوضح التقسيمات الإدارية في البادية الشمالية المصدر من تصميم الباحث)

أما لواء البادية الشمالية فهو يضم حسب المادة (١٠/ج١) من نظام التقسيمات الادارية لسنة ٢٠٠٠: لواء البادية الشمالية الغربية ومركزه مثلث جامعة ال البيت ويشمل المدن والقرى التالية: الزعتري، الباعج، ام السرب، المنصورة، ثغرة الجب، الزبيدية، النهضة، منشية، السلطه، المفردات، حويجه، روضة الرويعي، الرايبة، الفحيلييه، المشرف، روضة ابو الهيال، الصوالحه الناصرية (بني خالد)، البوادي^(١)، والخريطة التالية توضح ذلك:

١ - موقع وزارة الداخلية الأردنية، (<http://moi.gov.jo/arabic>) .

الشمالية تتمتع بكثافة سكانية عالية مقارنة مع مناطق البادية الوسطى والجنوبية، موزعة على عدد كبير من التجمعات السكانية بلغ عددها أكثر من ٧٣ تجمعاً، يوضحها الجدول رقم ٢ الذي يوضح التعداد السكاني المصدر^(١):

الإناث	الذكور	عدد السكان	القضاء	اللواء	
٧٧٥٤٢	٧٨٥٥٧	١٥٥٧٩٩	قضاء البادية الشمالية الغربية	البادية الشمالية الغربية	البادية الشمالية
١٢٨٢٧	١٣٤٨٧	٢٦٣٠٥	سما السرحان		
١٢٥٦١	١٢٩٦٩	٢٥٥٣٠	حوشا		
١٩٠١١	٢٠٣٨٦	٣٩٣٩٧	الخالدية		
١٤١٧٨	١٥٧٨٨	٢٩٩٦٦	الصالحية	البادية الشمالية الشرقية	
١٣٣٨٢	١٤٧١٣	٢٨٠٩٥	أم الجمال		
٧٩٦٦	٩٠١٠	١٦٩٧٦	صبحا		
٦٣٣٥	٦٩٤٠	١٣٢٧٥	أم القطين		
٥٣٤٥	٥٥٧٤	١٠٩١٩	دير الكهف		
٣٥٧٦	٣٩١٤	٧٤٩٠	الرويشد	الرويشد	
١٧٢٧٢٣	١٨١٠٢٩	٣٥٣٧٥٢	المجموع		

من مراجعة الجدول السابق وملاحظة تعداد السكان للألوية ولمراكز الأفضية في البادية الشمالية يتضح ارتفاع عدد السكان في التجمعات السكانية التالية: قضاء البادية الشمالية، قضاء الخالدية، قضاء الصالحية، وأيضاً في قضاء سما السرحان، وقضاء أم الجمال، تليها مباشرة مناطق لواء حوشا في الشمال الغربي، ولواء صبحا في منطقة وسط البادية الشمالية، وتتميز مناطق لواء البادية الشمالية الشرقية أي في قضاء دير الكهف ولواء رويشد بقلّة عدد السكان مقارنة بباقي مناطق وسط وغرب البادية الشمالية^(٢).

١ - انظر محمود، عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٣.

٢ - انظر محمود، عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٤.

ولما كان العامل الديموغرافي يتأثر بخصوصية الموقع ودرجة النمو العمراني في البادية؛ لذلك فنحن نلاحظ أن الأماكن التي شهدت استقرارا سكانيا مبكرا ونشطا تقع في منطقة تتمتع بميزات الجذب السكاني، كمميزات المناخ الملائم، والأمطار الكافية لجريان الأودية الكافية لامتلاء البرك والسدود، حيث تسهل عمليات استصلاح الأراضي، واستغلالها بالزراعة، وتتوافر فيها المراعي الخصبة مثل مناطق سما السرحان ووسط البادية، وبعض التجمعات السكانية نشأت ضمن نطاق المراكز التاريخية بحيث استفادت من تجربة إعادة إعمار المواقع الحضارية القديمة مثل أم الجمال والباعج وصبحه وأم القطين، وبعض التجمعات اعتمدت في نشأتها على نشاطات قطاع خدمات النقل والتجارة على طرق المواصلات الدولية، مثل مواقع الصالحية والصفراوي والرويشد وجابر السرحان، ومراكز سكانية اعتمدت على نشاط المشاريع الإنتاجية الزراعية، وتطور الحركة العمرانية والإدارية، مثل الخالدية، وباقي مراكز الأفضية في البادية^(١).

وفي الجدول التالي المأخوذ من دائرة الإحصاءات لعام ٢٠٠٧ يتبين درجة الكثافة السكانية

لواء البادية الشمالية .

اللواء	عدد السكان (نسمة)		النسبة من عدد السكان %	المساحة كم ^٢	النسبة %	معدل الكثافة السكانية فرد/كم ^٢
	ذكور	إناث				
البادية الشمالية	٥٢٠٢٩	٤٧٢٠٩	١,٤١	٣٦٥١,٠	١٣,٨	١٧
البادية الشمالية الغربية	١٢٥٠٩٠	١٢١٩٤١	٢,٥٩	٦٦٨,٥٨	٢,٥	١٢٤
لواء الرويشد	٣٩١٤	٣٥٧٦	٠,٧٨	٢١٦٢١,٥	٨١,٤	٠,٥
المجموع	٣٥٣٧٥٢		٣,٧١	٢٦٥٤١	١٠٠	١٠

يبين الجدول الكثافة السكانية للواء البادية الشمالية المصدر دائرة الإحصاءات لعام ٢٠١٥ ويتأثر التركيب الديموغرافي في البادية بدرجة اتصالها بالمراكز الحضريّة، والمدن الرئيسية في المحافظات، ويستدل على ذلك من مقارنة نسبة عدد سكان البادية الشمالية إلى سكان مدينة المفرق كمركز المحافظة

١ - انظر محمود، عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٦

التي تضم البادية الشمالية، حيث تبلغ النسبة ٥٨,١%، ويعكس هذا المعدل حالة التوازن العددي بين سكان البادية الشمالية، وسكان مدينة المفرق، ويدل على أن مدينة المفرق نشأت، وتطورت بشكل متوازٍ مع رديفها السكاني في البادية شرقاً، وريفها غرباً، وهي بذلك تعتبر حاضرة الريف والبادية في إقليم شمال الأردن.

المبحث الاول

الأحزاب والمشاركة السياسية في الأردن

(دراسة في اتجاهات الرأي في البادية الشمالية)

يتناول الباحث في هذا المبحث وصفا للمنهجية التي تم استخدامها للقيام بهذه الدراسة، إذ يتضمن بيان لمنهجية الدراسة ومجتمع الدراسة والعينة وكذلك أداة جمع البيانات وثباتها وصدقها، كما يتضمن الطرق المتبعة في جمع البيانات والأساليب الإحصائية لتحليل البيانات الخاصة بالتعرف على الأحزاب السياسية ومشاركتها سياسياً في الأردن من خلال إجراء دراسة في اتجاهات الرأي في البادية الشمالية .

المطلب الأول: إجراءات الدراسة ومنهجيتها.

المطلب الثاني: تحليل البيانات (التحليل الكمي).

المطلب الأول

إجراءات الدراسة ومنهجيتها

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية والتي اتبعتها الباحثة الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف بيان دور الأحزاب السياسية ومشاركتها السياسية في الأردن من خلال إجراء دراسة في اتجاهات الرأي في البادية الشمالية، وعليه سأقوم بتقسيم المبحث الحالي إلى المطالب التالية:

أولاً: الإجراءات.

ثانياً: المنهجية.

أولاً: إجراءات الدراسة ومنهجيتها

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية والتي اتبعتها الباحثة الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف بيان دور الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية لها في الأردن من خلال إجراء دراسة مسحية تدخل ضمن نطاق العمل البحثي الكمي المتأني من دراسة في اتجاهات الرأي في البادية الشمالية الغربية للبلاد.

أولاً: الإجراءات

تم التعامل مع عدة إجراءات لضمان حسن سير الجانب العملي من الدراسة الحالية، وذلك من خلال بيان أهم النقاط التي سأتعامل معها خلال الجانب العملي، كما يلي:

أداة الدراسة

قام الباحث بتصميم استبانة خاصة بالدراسة الحالية وبشكل غطى الفرضيات التي استندت عليها، وباستخدام عبارات تقييمية لتحديد إجابات عينة الدراسة على الفقرات والعبارات المحددة بالاستبانة والمكونة من جزأين، وعلى النحو الآتي:

الجزء الأول المتعلق بالخصائص الجغرافية: يشتمل على بيانات تتعلق (الجنس، العمر، المؤهل العلمي وطبيعة العمل).

الجزء الثاني: يشتمل على مجالات من الاسئلة/ الفقرات موزعة على متغيرات الدراسة ومصممة بناءً على مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي حيث تحددت خيارات الإجابة بخمسة مستويات وهي: موافق

بشدة (٥ درجات)، موافق (٤ درجات)، محايد (٣ درجات) غير موافق (درجتين) غير موافق إطلاقاً (درجة واحدة).

الملحق رقم (١) يبين نموذج استبانة الدراسة كما تم توزيعه على المستجيبين.

صدق الأداة

تم عرض الاستبانة على ذوي الخبرة والاختصاص وهيئة محكمين للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات وقياس الفرضيات، ولتأكيد أن الباحث قد قام بقياس ما يجب قياسه والوصول إلى مستوى عالٍ من الصدق الداخلي في الدراسة، وذلك بإرفاق تقرير وافٍ يتضمن مشكلة الدراسة وأهدافها، وبعد استرجاع الاستبانات من المحكمين قام الباحث بإجراء التعديلات المقترحة من المحكمين والأساتذة المختصين قبل توزيعها على أفراد العينة المختارة. والملحق رقم (٢) يبين أسماء محكمي استبانة الدراسة.

- ثبات أداة الدراسة

بغرض التأكد من ثبات أداة الدراسة، تم تطبيقها مرتين بفارق زمني أسبوعين على عينة استطلاعية مكونة من (١٠) أشخاص من البادية الشمالية تم اختيارهم من خارج العينة الأصلية، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين لاستخراج ثبات الإعادة، الجدول (١) يوضح ذلك.

الجدول (١): معاملات كرونباخ ألفا الخاصة بمجالات الدراسة

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا	معامل ثبات الإعادة
١	الفقرات التي تتعلق بالمحفظات الخاصة والعامة للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية	٥	٩١,٢%	٩٢,٦%
٢	الفقرات التي تتعلق بتوجه السكان للانضمام إلى الأحزاب السياسية	٦	٨٠,١%	٨٢,٥%
٣	الفقرات التي تتعلق بمغريات المشاركة السياسية لدى السكان	٧	٨٣,٧%	٨٧,٤%
٤	الفقرات التي تتعلق بدوافع البرامج الحزبية للمشاركة السياسية للسكان	٥	٨٨,٣%	٩٢,٣%
٥	الفقرات التي تتعلق بمساهمة الأحزاب نحو انخراط المجتمع في المشاركة السياسية	٤	٧٩,٧%	٨١,٩%
٦	الفقرات التي تتعلق بتوافق المشاركة السياسية مع سكان البادية الشمالية	٥	٧٦,٦%	٧٨,٦%

يظهر من الجدول (١) معاملات كرونباخ ألفا لمجالات أداة البحث (الاستبانة) حيث بلغ معامل كرونباخ

ألفا لمجالات المحفزات الخاصة والعامة للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية (٩١,٢%). وجميع معاملات الثبات مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة, حيث يعتبر معامل الثبات (كرونباخ الفا) مقبول إذا زاد عن (٦٠%).

كما بلغ معامل لمجالات توجه السكان للانضمام إلى الأحزاب السياسية (٨٠,١%), وجميع معاملات الثبات مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة, حيث يعتبر معامل الثبات (كرونباخ الفا) مقبول إذا زاد عن (٦٠%).

كما بلغ معامل لمجالات مغريات المشاركة السياسية لدى السكان (٨٣,٧%), وجميع معاملات الثبات مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة, حيث يعتبر معامل الثبات (كرونباخ الفا) مقبول إذا زاد عن (٦٠%).

كما بلغ معامل لمجالات دوافع البرامج الحزبية للمشاركة السياسية للسكان (٨٨,٣%), وجميع معاملات الثبات مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة, حيث يعتبر معامل الثبات (كرونباخ الفا) مقبول إذا زاد عن (٦٠%).

كما بلغ معامل لمجالات مساهمة الأحزاب نحو انخراط المجتمع في المشاركة السياسية (٧٩,٧%), وجميع معاملات الثبات مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة, حيث يعتبر معامل الثبات (كرونباخ الفا) مقبول إذا زاد عن (٦٠%).

كما بلغ معامل لمجالات توافق المشاركة السياسية مع سكان البادية الشمالية (٧٦,٦%), وجميع معاملات الثبات مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة, حيث يعتبر معامل الثبات (كرونباخ الفا) مقبول إذا زاد عن (٦٠%).

- تصحيح المقياس

تكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (٣٢) فقرة, حيث استخدم الباحث مقياس ليكرت للتدرج الخماسي بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة, وتم إعطاء أوافق بشدة (٥), أوافق (٤), محايد (٣), لا أوافق (٢), لا أوافق بشدة (١), وذلك بوضع إشارة (√) أمام الإجابة التي تعكس درجة موافقتهم, كما تم الاعتماد على التصنيف التالي للحكم على المتوسطات الحسابية كالتالي:

تم تقسيم الفئات المتوسطة الحسابية حسب المعادلة التالية:

طول الفئة = المدى / عدد الفئات

حيث ان المدى = الفئة العليا / الفئة الدنيا

- من ١- ٢,٣٣ منخفضة.

- من ٢,٣٤-٣,٦٦ متوسطة.

- من ٣,٦٧ إلى ٥,٠٠ مرتفعة.

- اختبارات المعالجة الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية من خلال برنامج الرزم الإحصائية (SPSS):

- التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.

- معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لجميع مجالات الدراسة ومعامل ارتباط بيرسون لاستخراج ثبات الإعادة.

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع مجالات أداة الدراسة.

- تحليل الانحدار البسيط (simple Regression) والانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression).

- إختبار (independent sample T-Test) وتحليل التباين الأحادي (one-way anova)

ثانياً: المنهجية

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية والتي اتبعها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي, بهدف بيان دور الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية في الأردن من خلال دراسة في اتجاهات الرأي في البادية الشمالية , إذ أن المنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب للدراسة الحالية من خلال استخدام الطرق والأساليب العلمية والعملية في الحصول على البيانات. وتحديد مجتمع وعينة الدراسة, والتعرف على المتغيرات الجغرافية للعينة لتهيئة الخطوط الرئيسية في بنية التحليل الإحصائي فيما بعد, وعليه فأني في هذا القسم سأتطرق للأسس الأولية التي من شأنها أن تظهر المنهج الذي سأسلكه لإتمام الدراسة في جانبها العملي كما يلي:

- أساليب جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات التي بنيت عليها والإجابة على أسئلتها فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الأولية والبيانات الثانوية:

- البيانات الأولية:

وهي تلك البيانات التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام الإستبانة التي تم تصميمها لغرض الدراسة الحالية، حيث غطت كافة الجوانب النظرية والفرضيات التي استندت إليها، حيث تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة من خلال الباحث شخصياً.

- البيانات الثانوية:

وهي البيانات التي استخدمت لتكوين وإنشاء الإطار النظري للدراسة، حيث تم الرجوع إلى المصادر المكتبية المختلفة للإطلاع عليها ومراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، وتحديداً تمت الاستعانة بالمصادر التالية:

- ١- الكتب العلمية والمنهجية المختصة والمراجع والمصادر المتعلقة بدراسة الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية عموماً وفي الأردن على وجه الخصوص.
- ٢- الدوريات العالمية المتخصصة والنشرات التي كتبت حول موضوع الدراسة الحالية، بالإضافة إلى الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة في الأردن.
- ٣- الرسائل العلمية (ماجستير، ودكتوراه) التي تبحث في موضوع الدراسة الحالية سواء ما تعلق منها بالأحزاب السياسية أو المشاركة السياسية.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من سكان البادية الشمالية والغربية الأردنية من كلا الجنسين ومن كافة الأعمار والمؤهلات العلمية على اختلاف طبيعة العمل، حيث تكون مجتمع الدراسة من ٦٠٠ شخص، تم التعامل معهم وتوزيع أداة البحث العلمي عليهم جميعاً من قبل الباحث مباشرة.

عينة الدراسة

تم مسح شامل لأفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم ٦٠٠ شخص من مناطق مختلفة من البادية الشمالية الأردنية، وكان حصيلة ما تم إسترداده ٥٢٠ إستبانة وبهذا فقد تكونت عينة الدراسة النهائية من (٥٢٠) شخص بين ذكر وأنثى والجدول (٢) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية والجغرافية:

الجدول (٢): توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية و الجغرافية

المتغيرات	الفترة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	٣٤٦	٦٦,٥%
	أنثى	١٧٤	٣٣,٥%
	المجموع	٥٢٠	١٠٠%
العمر	أقل من ٢٥ سنة	٨٨	١٧%
	من ٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة	١١٦	٢٢,٣%
	من ٣٥ إلى أقل من ٤٥ سنة	٢٦٠	٥٠%
	من ٤٥ إلى أقل من ٥٥ سنة	٤٤	٨,٤%
	٥٥ سنة فأكثر	١٢	٢,٣%
	المجموع	٥٢٠	١٠٠%
المؤهل العلمي	أمي	٤	٠,٧%
	ثانوية عامة فأقل	١٢٨	٢٤,٦%
	دبلوم متوسط	٢١	٤%
	بكالوريوس	٣٠٦	٥٨,٩%
	ماجستير	٤٦	٨,٩%
	دكتوراه	١٥	٢,٩%
	المجموع	٥٢٠	١٠٠%
طبيعة العمل	تاجر	٥٤	١٠,٤%
	موظف	١٨٨	٣٦,٢%
	متقاعد	١٠٢	١٩,٦%
	أعمال حرة	١٧٦	٣٣,٨%
	المجموع	٥٢٠	١٠٠%

يظهر من الجدول رقم (٢) ما يلي:

- بالنسبة لمتغير الجنس، نلاحظ عينة الدراسة من البادية الشمالية الأردنية من كانوا من الذكور هم الأعلى تكراراً والذي بلغ عددهم (٣٤٦) بنسبة مئوية (٦٦,٥%) بينما الإناث هن الأقل تكراراً والذي بلغ عددهن (١٧٤) بنسبة مئوية (٣٣,٥%). ما يشير ذلك إلى ارتفاع نسبة الذكور في المجتمع الأردني خصوصاً وفي البادية الشمالية الأردنية خصوصاً، وبالرغم من تديني نسبة الإناث بالمقارنة بالذكور إلا أن عدد الإناث وتفاعلهن بمجريات العمل البحثي وتجاوبهن لفقرات أداة الدراسة، إلا أن هذا العدد يُعد مقبولاً لأغراض البحث العلمي، ومدى ثقافة كل من الطرفين في التعامل مع العمل السياسي الذي يحتوي مدى إطلاعهم على أعمال الأحزاب السياسية ومدى مشاركة السياسية لتلك الأحزاب في الأردن.

- بالنسبة لمتغير العمر، نلاحظ عينة الدراسة من سكان البادية الشمالية الأردنية الذين أعمارهن تتراوح ما بين ٣٥ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة هم الأكثر تكراراً وبلغ عددهم (٢٦٠) وبنسبة مئوية بلغت (٥٠%)، ثم يليهم الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة وبلغ عددهم (١١٦) بين ذكر وأنثى وبنسبة مئوية مقدارها (٢٢,٣%)، ويليهم مباشرة الأشخاص الذين أعمارهم أقل من ٢٥ سنة وعددهم (٨٨) وبنسبة مئوية بلغت (١٧%)، ثم الذين تراوحت أعمارهم ما بين ٤٥ سنة إلى أقل من ٥٥ سنة وبلغ عددهم (٤٤) بين ذكر وأنثى وبنسبة مئوية مقدارها (٨,٤%)، وأخيراً الأشخاص الذين أعمارهم أكثر من ٥٥ سنة وكان عددهم (١٢) وبنسبة مئوية مقدارها (٢,٣%). ما يدل ذلك على درجة الوعي لدى جميع الفئات العمرية ودرجة الوعي لديهم فيما يخص دور الأحزاب السياسية في الأردن ومشاركتها السياسية.

- وبالنسبة لمتغير المؤهل العلمي، نلاحظ أن العينة من سكان البادية الشمالية من الذين مؤهلهم العلمي بكالوريوس هم الأكثر تكراراً حيث بلغ عددهم (٣٠٦) وبنسبة مئوية (٥٨,٩%)، يليهم الأشخاص الذين مؤهلهم العلمي ثانوية عامة فأقل وعددهم (١٢٨) وبنسبة مئوية (٢٤,٦%)، ثم الأشخاص الذين يحملون درجة الماجستير وبلغ عددهم (٤٦) وبنسبة مئوية (٨,٩%)، ويليهم على التوالي الأشخاص الذين يحملون درجة الدبلوم المتوسط وعددهم (٢١) وبنسبة مئوية مقدارها (٤%)، ويليهم أيضاً الأشخاص من حملة الدكتوراه وبلغ عددهم (١٥) شخص وبنسبة مئوية بلغت (٢,٩%) وأخيراً الأشخاص الأميين وهم الأقل تكراراً وعددهم (٤) أشخاص وبنسبة مئوية بلغت (٠,٠٧%)، ما يدل ذلك على ارتفاع نسبة المعلمين لدى السكان من البادية الشمالية الأردنية والتي يطغى على ملامحها التفوق لدى حملة شهادات البكالوريوس، مع تديني نسبة الأمية بشكل ملحوظ والتي لم يتم توزيع الاستبانة عليهم وإنما قام الباحث بقراءة فقراتها ليتم اختيار الإجابة التي توافقت اتجاهاتهم وآرائهم من قبل الباحث مباشرة.

- وبالنسبة لمتغير طبيعة العمل، نلاحظ أن العينة من سكان البادية الشمالية من الموظفين هم الأكثر تكراراً حيث بلغ عددهم (١٨٨) وبنسبة مئوية مقدارها (٣٦,٢%)، يليهم أصحاب الأعمال الحرة وعددهم (١٧٦) وبنسبة مئوية مقدارها (٣٣,٨%)، يليهم مباشرة فئة المتقاعدين وكان عددهم (١٠٢) وبنسبة

مئوية بلغت (١٩,٦%)، وأخيراً فئة التجار وهم الأقل تكراراً حيث بلغ عددهم (٥٤) وبنسبة مئوية مقدارها (١٠,٤%). ما يدل ذلك على أن هناك توجهاً ملحوظاً لسكان البادية الشمالية لقطاع التوظيف يليهم أولئك الموظفون المتقاعدون القائم على المخزون العلمي والمعرفي لديهم وأيضاً تنطوي المعرفة السياسية لأوضاع الأحزاب السياسية ومشاركتهم السياسية أيضاً لدى فئة التجار وأصحاب الأعمال الحرة، ما ينعكس ذلك على درجة الوعي لدى المواطن الأردني حول مجريات العمل الحزبي والمشاركة السياسية بشكل عام.

المطلب الثاني: تحليل البيانات (التحليل الكمي)

سأطرق في هذا المطلب إلى تحليل نتائج جمع البيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة من سكان البادية الشمالية الأردنية، حيث تكونت عينة الدراسة النهائية من (٥٢٠) شخص بين ذكر وأنثى من عدة مناطق مختلفة من البادية الشمالية، وعليه سأقوم خلال هذا المطلب بإجراء الدراسة التحليلية من خلال التحليل الكمي للبيانات وذلك بالاستناد إلى النقاط الرئيسية التالية:

أولاً: عرض وتحليل النتائج

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة

أولاً: عرض وتحليل النتائج

يتضمن هذا الفصل عرض تفصيلي لتحليل نتائج الدراسة التي هدفت إلى جمع البيانات اللازمة حول الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في المشاركة السياسية من خلال إجراء دراسة استطلاعية على سكان البادية الشمالية الأردنية، وسيتم عرض النتائج بالاعتماد على فرضيات الدراسة.

وفيما يلي سأعرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المقياس كل على حدة.

المقياس الأول: المحفزات الخاصة والعامة للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية.

يبين الجدول رقم (٣) إجابات عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بالمحفزات الخاصة والعامة للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية، كما يلي:

الجدول (٣): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال، والمجال هو "المحفزات الخاصة والعامة للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية" ككل (ن=٥٢٠)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	الأحزاب السياسية غير قادرة على تلبية حاجات المواطن في إمكانية المشاركة السياسية	٤,٣١	٠,٦٧	٣	مرتفعة
٢	عدم وجود قوة حزبية تدعو للمشاركة السياسية الفعالة في الأردن	٤,٢١	٠,٧٣	٤	مرتفعة
٣	الأحزاب السياسية غير قادرة على إجراء تغيير جذري في السياسة الأردنية على مبادئ المشاركة السياسية	٤,٤٠	٠,٥٦	٢	مرتفعة
٤	لا يوجد شكل من أشكال المشاركة السياسية القائمة على أسس حزبية	٤,٤٧	٠,٥٤	١	مرتفعة
٥	لا تعطي أجهزة الدولة الحرية الكاملة للأحزاب السياسية للمشاركة السياسية على نطاق واسع	٣,٧٠	١,٠١	٥	مرتفعة
	مجال "المحفزات الخاصة والعامة للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية" ككل	٤,٢٢	٠,٤١	-	مرتفعة

يتبين من الجدول رقم (٣)، أن المتوسطات الحسابية للمحفزات الخاصة والعامة للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية تراوحت بين (٤,٤٧-٣,٧٠) وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لمجال المحفزات الخاصة والعامة للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية (٤,٢٢) وبدرجة مرتفعة حسب مقياس القوى الظاهر في الجدول

أعلاه، حيث جاءت الفقرة رقم (٤) والتي تنص على "الأحزاب السياسية غير قادرة على تلبية حاجات المواطن في إمكانية المشاركة السياسية" جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٤٧) وبدرجة مرتفعة، يليها الفقرة رقم (٣) والتي تنص على "الأحزاب السياسية غير قادرة على إجراء تغيير جذري في السياسة الأردنية قائمة على مبادئ المشاركة السياسية" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٤٠) وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٥) والتي تنص على " لا تعطي أجهزة الدولة الحرية الكاملة للأحزاب السياسية للمشاركة السياسية على نطاق واسع" بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٤) وبدرجة مرتفعة، وقد بلغ المتوسط الحسابي للمجال " المحفزات الخاصة والعامة للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية" ككل (٤,٢٥) وبدرجة مرتفعة.

تشير النتائج أعلاه إلى وجود المعرفة والوعي لدى الفئة المستهدفة محل الدراسة الحالية حول الحياة الحزبية في الأردن، إذ أن سكان البادية الشمالية الغربية الأردنية خصوصاً والشعب الأردني عموماً لديهم وعياً سياسياً يمكنهم من معرفة دور الأحزاب السياسية في البلاد ومدى إمكانية تلك الأحزاب من تحقيق تطلعات الشعب الأردني وكذلك تحقيق أهداف تلك الأحزاب التي أنشئت من أجلها، حيث وجدت عينة الدراسة أن الأحزاب السياسية غير قادرة على تمكين الشعب الأردني من تحقيق أهدافه التنموية والسياسية على حد سواء كما أن تلك الأحزاب تتسم بالضعف النسبي بالمقارنة بالأحزاب السياسية في كثير من دول العالم ودول المنطقة العربية خصوصاً.

المقياس الثاني: توجه السكان للانضمام إلى الأحزاب السياسية.

يعالج المقياس الثاني الفرضية الثانية من الدراسة والتي تتمحور حول مدى توجه السكان للانضمام إلى الأحزاب السياسية في البادية الشمالية الأردنية.

يبين الجدول رقم (٤) إجابات عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بتوجه السكان للانضمام إلى الأحزاب السياسية، كما يلي:

الجدول (٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال. والمجال هو " توجه

السكان للانضمام إلى الأحزاب السياسية" ككل (ن=٥٢٠)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	لا يوجد توجهات سياسية واضحة وموجهة تدعو للانضمام للأحزاب السياسية.	٤,٤٢	٠,٥٥	٥	مرتفعة
٢	لا يوجد أية أسباب هامة وضرورية تدعوني للانضمام للأحزاب السياسية	٤,٤٩	٠,٥٠	٢	مرتفعة
٣	لا يوجد لدي أي اهتمام في متابعة الأخبار والصحف لتكوين فكرة حول مجريات أعمال الأحزاب السياسية في الأردن.	٤,٥٢	٠,٥٢	١	مرتفعة
٤	لا يوجد لدي أية طموحات حول تولي مناصب سياسية قائمة على أسس حزبية.	٤,٤٥	٠,٥٨	٤	مرتفعة
٥	ليس لدي أي توجه حزبي في تمثيلي تحت قبة البرلمان الأردني.	٤,٣٣	٠,٥٨	٦	مرتفعة
٦	لا يوجد أي قاعدة حزبية يمكنها أن تؤثر على توجهاتي السياسية بسبب ضعف القواعد الحزبية الأردنية	٤,٤٥	٠,٥٥	٣	مرتفعة
	مجال "توجه السكان للانضمام إلى الأحزاب السياسية" ككل	٤,٤٤	٠,٣٨	-	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (٤)، أن المتوسطات الحسابية لمجال توجه السكان للانضمام إلى الأحزاب السياسية والتي تراوحت بين (٤,٣٣-٤,٥٢) وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لمجال توجه السكان للانضمام إلى الأحزاب السياسية (٤,٤٤) وبدرجة مرتفعة حسب مقياس القوى الظاهر في الجدول أعلاه، حيث جاءت الفقرة رقم (٣) والتي تنص على "لا يوجد لدي أي اهتمام في متابعة الأخبار والصحف لتكوين فكرة حول مجريات أعمال الأحزاب السياسية في الأردن" جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٥٢) وبدرجة مرتفعة، يليها الفقرة رقم (٢) والتي تنص على "لا يوجد أية أسباب هامة وضرورية تدعوني للانضمام للأحزاب السياسية" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٤٩) وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٥) والتي تنص على "ليس لدي أي توجه حزبي في تمثيلي تحت قبة البرلمان الأردني" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٣) وبدرجة مرتفعة، وقد بلغ المتوسط الحسابي للمجال " توجه السكان للانضمام إلى الأحزاب السياسية" ككل (٤,٤٤) وبدرجة مرتفعة.

ويتضح لذلك من نتائج الجدول أعلاه بأن عينة الدراسة لا يجدون أهمية تذكر للأحزاب السياسية كما أن الأحزاب السياسية من وجهة نظرهم لا تكاد تستطيع أن تقدم أي ميزة أو قيمة مضافة للحياة السياسية من خلال مشاركة أطراف المجتمع المختلفة في العمل السياسي من خلال تلك الأحزاب، كما أن الشعب

الأردني يطغى على ملامحه الحياة العشائرية وخصوصاً لدى البادية الشمالية الغربية التي تثق بالمشاركة السياسية من خلال ترشيح أبنائها للمناصب التي تُعنى بمشاركة الشعب للسياسية بناءً على الأسس الديمقراطية كالانتخابات النيابية، كما أنه لا يوجد قاعدة حزبية قوية تحت قبة البرلمان الأردني لتفت انتباه الشعب الأردني للانتفات حولها.

المقياس الثالث: مغريات المشاركة السياسية لدى السكان

يعالج هذا المقياس الفرضية التي تدرس مغريات المشاركة السياسية لدى السكان، وذلك من خلال فقرات المقياس الخاص بهذه الفرضية وسأبين ذلك من خلال الجدول التالي:

يبين الجدول رقم (٥) إجابات عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بمغريات المشاركة السياسية لدى السكان، كما يلي:

الجدول (٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال، والمجال هو "مغريات

المشاركة السياسية لدى السكان " ككل (ن=٥٢٠)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	لا يمكنني كمواطن صنع السياسات العامة من خلال مشاركتي في العمل السياسي	٤,٣٠	٠,٦١	٤	مرتفعة
٢	لا تثار أي دوافع سياسية لدي إلا عند الحملات الانتخابية	٤,٥٦	٠,٥١	١	مرتفعة
٣	ليس لدي أهداف يمكن تحقيقها بالمشاركة السياسية من شأنها تحسين الوضع الراهن على الساحة السياسية الأردنية	٤,٤٤	٠,٥٥	٢	مرتفعة
٤	لا أجد في الأحزاب السياسية مستقبل نحو الإصلاح السياسي	٤,٣٥	٠,٥٥	٣	مرتفعة
٥	لدي وطنية وانتماء للوطن دون الحاجة للانخراط في المشاركة السياسية	٤,١٠	٠,٧٣	٧	مرتفعة
٦	أجد أن النظام الحاكم في الأردن لديه من السياسات التنموية الكلية ما يغني مشاركتي السياسية	٤,١٦	٧٦	٦	مرتفعة
٧	أجد في القاعدة العشائرية فعالية حول المشاركة السياسية أكثر منها في الأحزاب السياسية	٤,١٨	٠,٧٢	٥	مرتفعة
	مجال "مغريات المشاركة السياسية لدى السكان" ككل	٤,٣٠	٠,٣٢	-	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (٥)، أن المتوسطات الحسابية لمغريات المشاركة السياسية لدى السكان تراوحت بين (٤,٤١٠-٤,٥٦) وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لمجال مغريات المشاركة السياسية لدى السكان (٤,٣٠) وبدرجة مرتفعة حسب مقياس القوى الظاهر في الجدول أعلاه، حيث جاءت الفقرة رقم (٢) والتي تنص

على "لا تثار أي دوافع سياسية لدي إلا عند الحملات الانتخابية" جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٥٦) وبدرجة مرتفعة، يليها الفقرة رقم (٣) والتي تنص على " ليس لدي أهداف يمكن تحقيقها بالمشاركة السياسية من شأنها تحسين الوضع الراهن على الساحة السياسية الأردنية" بمتوسط حسابي (٤,٤٤) وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٥) والتي تنص على " لدي وطنية وانتماء للوطن دون الحاجة للانخراط في المشاركة السياسية " بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٠) وبدرجة مرتفعة، وقد بلغ المتوسط الحسابي للمجال "الجانب المعرفي" ككل (٤,٢٨) وبدرجة مرتفعة.

كما ويتضح أيضاً من نتائج الجدول أعلاه أن سكان البادية الشمالية الأردنية وهم أحد نسيج الشعب الأردني وممثله بشكل واضح، لا يجدون أي مغريات تُذكر في المشاركة السياسية سواء ضمن الأحزاب السياسية أو بشكل منفصل عنها، كما أن هذه العينة تجد أن التمثيل العشائري لها أهم وأكبر من أي تمثيل سياسي آخر، فالنسيج الاجتماعي الأردني يوفر قاعدة ذات نفوذ في عملية تسيير شؤون الحياة في كافة المجالات والصعد وأهمها مجال المشاركة السياسية، وكما هو واضح بأن عملية المشاركة السياسية أساساً لا تأخذ أي أهمية لدى عينة الدراسة إلا في أوقات الانتخابات النيابية التي تدعو أطراف المجتمع الأردني بالمشاركة الانتخابية كأحد ركائز العملية الديمقراطية والسياسية في البلاد.

المقياس الرابع: دوافع البرامج الحزبية للمشاركة السياسية للسكان

يعالج المقياس الرابع دوافع البرامج الحزبية للمشاركة السياسية للسكان، وذلك من خلال تحليل المقياس هذا المقياس والذي يختص بدراسة الفرضية التي تتمحور أ سسها حول دوافع البرامج الحزبية للمشاركة السياسية للسكان ويتضح ذلك من خلال استخلاص المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لل فقرات الخاصة بهذا المجال من خلال الجدول التالي:

يبين الجدول رقم (٦) إجابات عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بدوافع البرامج الحزبية للمشاركة السياسية للسكان كما يلي:

الجدول (٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال، والمجال هو "دوافع البرامج

الحزبية للمشاركة السياسية للسكان" ككل (ن=٥٢٠)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	لا أجد أي نشاط حقيقي للأحزاب السياسية يدعو المواطن للانخراط في المشاركة السياسية	٤,٤٥	٠,٥٢	٢	مرتفعة
٢	ليس لدي أدنى فكرة حول وجود برامج حزبية تدعو للمشاركة السياسية على المستوى الشعبي	٤,٤٥	٠,٦٣	٢	مرتفعة
٣	لا يوجد قاعدة ثابتة ومنتينة للأحزاب السياسية لتنتقل منها في سياسات إستراتيجية تبين فعاليتها أدائها على الساحة الأردنية	٤,٦٠	٠,٥٦	١	مرتفعة
٤	لا ترتقي الأحزاب السياسية الأردنية لمجابهة الوضع الراهن في كافة المجالات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التنموية)	٣,٩٣	٠,٩١	٤	مرتفعة
٥	عدم اهتمام الأحزاب السياسية في طرح مبادرات شبابية في المحافظات الأردنية حول إمكانية مشاركة الشباب في مسيرة المشورة السياسية	٣,٦٧	١,٠٣	٥	مرتفعة
	مجال "دوافع البرامج الحزبية للمشاركة السياسية للسكان" ككل	٤,٢٢	٠,٤١	-	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (٦)، أن المتوسطات الحسابية لدوافع البرامج الحزبية للمشاركة السياسية للسكان التي تراوحت بين (٤,٦٠-٣,٦٧) وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لمجال دوافع البرامج الحزبية للمشاركة السياسية للسكان (٤,٢٢) وبدرجة مرتفعة حسب مقياس القوى الظاهر في الجدول أعلاه، حيث جاءت الفقرة رقم (٣) والتي تنص على "لا يوجد قاعدة ثابتة ومنتينة للأحزاب السياسية لتنتقل منها في بناء سياسات إستراتيجية تبين فعاليتها أدائها على الساحة الأردنية" جاءت بالمرتبة الأولى بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٦٠) وبدرجة مرتفعة، يليها الفقرة رقم (٢) والتي تنص على "ليس لدي أدنى فكرة حول وجود برامج حزبية تدعو للمشاركة السياسية على المستوى الشعبي" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٤٥) وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٥) والتي تنص على "عدم اهتمام الأحزاب السياسية في طرح مبادرات شبابية في المحافظات الأردنية حول إمكانية مشاركة الشباب في مسيرة المشاركة السياسية" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٧) وبدرجة مرتفعة، وقد بلغ المتوسط الحسابي للمجال "دوافع البرامج الحزبية للمشاركة السياسية للسكان" ككل (٤,٢٢) وبدرجة مرتفعة.

كما ويتضح من الجدول أعلاه عدم وجود دوافع ذات صورة واضحة للأحزاب السياسية يمكنها أن تستقطب السكان للانخراط بالعمل الحزبي والمشاركة السياسية كما هو مبين من إجابات عينة الدراسة، والجدير بالذكر أنه قد اتضح من إجابات عينة الدراسة بأن ليس لديهم أدنى فكرة عن مجريات العمل الحزبي في الأردن وتأتي هذه النتيجة تبعاً لعدم مقدرة الأحزاب السياسية من إظهار نفسها على أنها أحزاباً قادرة على إجراء أي تغيير أو إصلاح سياسي على الساحة المحلية الأردنية.

المقياس الخامس: مساهمة الأحزاب نحو انخراط المجتمع في المشاركة السياسية

يعالج المقياس الرابع مساهمة الأحزاب نحو انخراط المجتمع في المشاركة السياسية، وذلك من خلال تحليل هذا المقياس والذي يختص بدراسة الفرضية التي تتمحور أسسها حول مساهمة الأحزاب نحو انخراط المجتمع في المشاركة السياسية ويتضح ذلك من خلال الحصول على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الخاصة بهذا المجال من خلال الجدول التالي:

يبين الجدول رقم (٧) إجابات عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بمساهمة الأحزاب نحو انخراط المجتمع في المشاركة السياسية، كما يلي:

الجدول (٧): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال، والمجال هو "دوافع

البرامج الحزبية للمشاركة السياسية للسكان" ككل (ن=٥٢٠)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	تنأى الأحزاب السياسية الأردنية بنفسها بعيداً حول معرفة متطلبات الشعب أكمل وجه	٤,٤٤	٠,٣٨	١	مرتفعة
٢	ليس للأحزاب السياسية أنشطة فعالة تؤدي إلى لفت انتباه المواطن حول ضرو المشاركة السياسية	٤,٢١	٠,٤٠	٣	مرتفعة
٣	ليس للأحزاب السياسية دور فاعل في المجتمع الأردني على مستوى الأفراد والجماعات	٤,٢٤	٠,٤٢	٢	مرتفعة
٤	لا يوجد قاعدة اجتماعية تستند إلى أساس شعبي أو عشائري للأحزاب السياسي لتنطلق منها لتحقيق مصالح المجتمع الأردني على نحو فعال.	٤,٠٥	٠,٤٧	٤	مرتفعة
	مجال "مساهمة الأحزاب نحو انخراط المجتمع في المشاركة السياسية" ككل	٤,٢٤	٠,٣٢	-	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (٧)، أن المتوسطات الحسابية لمساهمة الأحزاب نحو انخراط المجتمع في المشاركة السياسية التي تراوحت بين (٤,٤٤-٣,٠٥) وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لمجال مساهمة الأحزاب نحو انخراط المجتمع في المشاركة السياسية (٤,٢٤) وبدرجة مرتفعة حسب مقياس القوى الظاهر في الجدول أعلاه، حيث جاءت الفقرة رقم (١) والتي تنص على " تنأى الأحزاب السياسية الأردنية بنفسها بعيداً حول معرفة متطلبات الشعب على أكمال وجه" جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٤٤) وبدرجة مرتفعة، يليها الفقرة رقم (٣) والتي تنص على " ليس للأحزاب السياسية دور فاعل في المجتمع الأردني على مستوى الأفراد والجماعات" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٢٤) وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة جاءت

الفقرة رقم (٤) والتي تنص على "لا يوجد قاعدة اجتماعية تستند إلى أساس شعبي أو عشائري للأحزاب السياسية لتتعلق منها لتحقيق مصالح المجتمع الأردني على نحو فعال" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٥) وبدرجة مرتفعة، وقد بلغ المتوسط الحسابي للمجال "مساهمة الأحزاب نحو انخراط المجتمع في المشاركة السياسية" ككل (٤,٤٤) وبدرجة مرتفعة.

كما ويتضح من الجدول أعلاه بأن الأداء الظاهر للأحزاب السياسية الأردنية يتسم بالضعف النسبي مما يجعل السكان يعرضون عن الانخراط في العمل الحزبي، ويبدو ذلك واضحاً من خلال عدم مقدرة تلك الأحزاب على معرفة احتياجات ومتطلبات المواطنين لتبدأ في بناء خطة عمل واضحة المعالم من شأنها أن تحقق مطالب الجماهير. أضف إلى ذلك أن عدم وجود أي أساس عشائري تنطوي عليه تلك الأحزاب في أعمالها وعدم مراعاة الطابع العشائري التي تتصف به شرائح المجتمع الأردني ولاسيما منطقة البادية الشمالية .

المقياس السادس: توافق المشاركة السياسية مع سكان البادية الشمالية

يعالج المقياس الرابع توافق المشاركة السياسية مع سكان البادية الشمالية , وذلك من خلال تحليل هذا المقياس والذي يختص بدراسة الفرضية التي تتمحور أسسها حول توافق المشاركة السياسية مع سكان البادية الشمالية ويتضح ذلك من خلال الحصول على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الخاصة بهذا المجال من خلال الجدول التالي:

يبين الجدول رقم (٨) إجابات عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بتوافق المشاركة السياسية مع سكان البادية الشمالية , كما يلي:

الجدول (٨): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال, والمجال هو " توافق المشاركة

السياسية مع سكان البادية الشمالية " ككل (ن=٥٢٠)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	لا تتناسب العادات والتقاليد في البادية الشمالية الأردنية ومتطلبات المشاركة السياسية ضمن الأحزاب السياسية	٤,١٢	٠,٧٠	٣	مرتفعة
٢	إن المشاركة السياسية في البادية الشمالية الأردنية تقوم على مبدأ الشورى في ترشيح من يمثلهم سياسياً أثناء فترة الانتخابات	٤,٠٥	٠,٦٧	٤	مرتفعة
٣	تقتصر المشاركة السياسية في البادية الشمالية على الأشخاص الذين ينفردون في وظائف سياسية فقط دون مشاركة باقي السكان	٣,٧٧	٠,٩٣	٥	مرتفعة
٤	تقتضي الحياة المهنية كالتجارة والزراعة بمختلف أشكالها على طابع الحياة لدى سكان البادية الشمالية وليس للمشاركة السياسية دور في حياتهم	٤,٢٩	٠,٧٠	١	مرتفعة
٥	على الرغم من وجود كفاءات علمية ومعرفية لدى سكان البادية الشمالية إلا أنهم لا يجدون أن المشاركة السياسية أكثر أهمية من طبيعة ومجريات نظام الحياة والمعيش لديهم	٤,٣٦	٠,٧١	٢	مرتفعة

مرتفعة	-	٠,٤٦	٤,١٠	مجال " توافق المشاركة السياسية مع سكان البادية الشمالية" ككل
--------	---	------	------	--

يتضح من الجدول رقم (٨)، أن المتوسطات الحسابية لتوافق المشاركة السياسية مع سكان البادية الشمالية التي تراوحت بين (٤,٢٩-٣,٧٧) وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لمجال توافق المشاركة السياسية مع سكان البادية الشمالية (٤,١٠) وبدرجة مرتفعة حسب مقياس القوى الظاهر في الجدول أعلاه، حيث جاءت الفقرة رقم (٤) والتي تنص على " تقتضي الحياة المهنية كالتجارة والزراعة مختلف أشكالها على طابع الحياة لدى سكان البادية الشمالية وليس للمشاركة السياسية دور في حياتهم" جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٢٩) وبدرجة مرتفعة، يليها الفقرة رقم (٥) والتي تنص على "على الرغم من وجود كفاءات علمية ومعرفية لدى سكان البادية الشمالية إلا أنهم لا يجدون أن المشاركة السياسية أكثر أهمية من طبيعة ومجريات نظام الحياة والمعيشة لديهم" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٢٦) وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٣) والتي تنص على " تقتصر المشاركة السياسية في البادية الشمالية على الأشخاص الذين ينفردون في وظائف سياسية فقط دون مشاركة باقي السكان" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٧) وبدرجة مرتفعة، وقد بلغ المتوسط الحسابي للمجال "توافق المشاركة السياسية مع سكان البادية الشمالية" ككل (٤,١٠) وبدرجة مرتفعة.

كما ويتضح من الجدول أعلاه بأن عادات وتقاليد الشعب الأردني وروابطهم الاجتماعية تحكم مسيرة أي عمل سياسي ضمن نطاق العشيرة الواحدة والنظام العشائري خصوصاً لدى سكان البادية الشمالية الأردنية وهي أحد شرائح المجتمع الأردني، الذي لا يكاد يخرج أحد أبناء تلك العشائر يخرج عن رأي واتجاه المجموعة أو كبار العشيرة، لذا فأني لا أجد أي توافق بين العمل الحزبي للأحزاب السياسية ومجال الحياة الاجتماعية والسياسية لدى عينة الدراسة الحالية.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أي محفزات خاصة أو عامة من وجهة نظر سكان البادية الشمالية للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن عدم وجود محفزات خاصة أو عامة من وجهة نظر سكان البادية الشمالية للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية، والجدول (٩) يوضح ذلك.

الجدول (٩): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن عدم وجود أي محفزات خاصة أو عامة من وجهة نظر سكان البادية الشمالية للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية (ن=٥٢٠)

المتغير	قيمة t	دلالة "t" الإحصائية	قيمة R	قيمة R ^٢	قيمة f	دلالة f الإحصائية
عدم وجود محفزات خاصة أو عامة من وجهة نظر سكان البادية الشمالية للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية	٦,٦٤	٠,٥٣٨	٠,٢٩٠	٤٤,١٠	٠,٥٣٨	٠,٠٠٠

المتغير: عدم وجود محفزات خاصة أو عامة من وجهة نظر سكان البادية الشمالية للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية

يظهر من الجدول (٩) عدم وجود محفزات خاصة أو عامة من وجهة نظر سكان البادية الشمالية للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية، حيث بلغت قيمة (t) (٦,٦٤) وبدلالة إحصائية (٠,٠٠٠)، وبلغت قيمة R (٠,٢٩٠) والتي تمثل معامل الارتباط للنموذج الكلي، وقيمة (R^٢) (٤٤,١٠) التي تمثل نسبة تأثير أو تفسير أثر الأحزاب السياسية ومحفزاتها على وجهة نظر عينة الدراسة، وبلغت قيمة (f) (٠,٥٣٨) وبدلالة إحصائية (٠,٠٠٠)، وهذا يدل على عدم وجود أي محفزات خاصة أو عامة من وجهة نظر سكان البادية الشمالية للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ضعف الأحزاب السياسية في لفت انتباه الجمهور للانخراط في أعمالها السياسية وإمكانيتها في رفد المواطن الأردني ليصبح عنصراً فاعلاً يمكنه أن يبرز كعنصر سياسي في الأردن، ويعود ذلك إلى الطابع القبلي الذي يحكم العشائر الأردنية وأبنائها التي ليس لديها أي توجه نحو المشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية.

اختبار الفرضية الفرعية الأول: لا يوجد توجه لدى سكان البادية الشمالية للانضمام إلى الأحزاب الأردنية

عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$).

وفيما يلي عرض لمؤشرات وجود أي توجه لدى سكان البادية الشمالية للانضمام إلى الأحزاب الأردنية، وتم تطبيق اختبار (simpleRegression) لتوضيح ذلك كما في الجدول التالي:

الجدول (١٠): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (simple Regression) للكشف عن وجود أي توجه لدى سكان البادية الشمالية للانضمام إلى الأحزاب الأردنية عند مستوى دلالة إحصائية

المجال	قيمة T	قيمة R	قيمة R ²	قيمة f	دلالة "f" الإحصائية
توجهات سكان البادية الشمالية للانضمام إلى الأحزاب الأردنية	٦,٤٠	٠,٥٢٥	٠,٢٧٥	٥١٦	٠,٠٠٠

المتغير: توجهات سكان البادية الشمالية للانضمام إلى الأحزاب الأردنية

يظهر من نتائج الجدول (١٠) أن قيمة الاختبار (T) بلغت (٦,٤٠)، وبدلالة إحصائية (٠,٠٠٠)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$)، وهذا يدل على عدم وجود توجهات لدى سكان البادية الشمالية للانضمام إلى الأحزاب الأردنية.

حيث أن قيمة معامل الارتباط الإجمالي (R)، والذي يمثل نسبة ارتباط المتغيرات (الأحزاب السياسية وتوجهات سكان البادية الشمالية) قد بلغت (٠,٥٢٥)، وهو الأمر الذي يعني أيضاً عدم وجود علاقة وأثر أو أي توجهات سكان البادية الشمالية الغربية للانضمام إلى الأحزاب الأردنية، كما بلغت قيمة (R²) التي تمثل نسبة تأثير أو تفسير المتغير الأحزاب السياسية كمتغير مستقل على المتغير التابع والذي يتلخص بتوجهات سكان البادية الشمالية للانضمام إلى الأحزاب الأردنية، حيث بلغت هذه القيمة (٠,٢٧٥) ونظراً لأن قيمة (f) تساوي (٥١٦) ومستوى دلالتها الإحصائية كانت (٠,٠٠٠) فإنه يمكن القول بعدم وجود توجهات سكان البادية الشمالية للانضمام إلى الأحزاب الأردنية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq ٠,٠٥$).

يعزو الباحث هذه النتيجة للمعرفة كاملة لدى سكان البادية الشمالية بمجريات العمل السياسي ومدى ضعفه من خلال الأحزاب السياسية التي لم تقدم أي خطة أو تقدم على صعيد الحياة السياسية الأردنية تجعل من الشعب الأردني عموماً وسكان البادية الشمالية خصوصاً أن يتوجهوا للانضمام إلى تلك الأحزاب بشكل ملحوظ، لذا فأني لم أي توجه لسكان عينة الدراسة لتلك الأحزاب.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد مغريات هامة للمشاركة السياسية لدى سكان البادية الشمالية

عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq ٠,٠٥$).

وفيما يلي إيضاح وبيان لمؤشرات وجود أي مغريات هامة للمشاركة السياسية لدى سكان البادية الشمالية . وتم تطبيق اختبار (simple Regression) كما في الجدول التالي:

الجدول (١١): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (simple Regression) للكشف عن وجود أي مغريات هامة للمشاركة السياسية لدى سكان البادية الشمالية

المجال	قيمة T	قيمة R	قيمة R ²	قيمة f	دلالة "f" الإحصائية
وجود أي مغريات هامة للمشاركة السياسية لدى سكان البادية الشمالية	٧,٠٧	٠,٥٦٣	٠,٣١٠	٥١٦	٠,٠٠٠

المتغير التابع: وجود أي مغريات هامة للمشاركة السياسية لدى سكان البادية الشمالية

يظهر من نتائج الجدول (١١) أن قيمة الاختبار (T) بلغت (٧,٠٧)، وبدلالة احصائية (٠,٠٠٠)، وهي قيمة دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) $(\alpha \leq 0,05)$ ، وهذا يدل على عدم أي مغريات هامة للمشاركة السياسية لدى سكان البادية الشمالية الأردنية في العمل الحزبي السياسي.

حيث أن قيمة معامل الارتباط الإجمالي (R)، والذي يمثل نسبة ارتباط المتغير المستقل على اعتبار أنه هذا المتغير هو (الأحزاب السياسية) مع المتغير التابع والذي يتمثل بوجود أي مغريات هامة للمشاركة السياسية لدى سكان البادية الشمالية، قد بلغت هذه القيمة (٠,٥٦٣)، وهو الأمر الذي يعني أيضاً عدم وجود أي مغريات هامة للمشاركة السياسية لدى سكان البادية الشمالية الأردنية في العمل الحزبي السياسي، كما بلغت قيمة (R²) التي تمثل نسبة تأثير الأحزاب السياسية وما تقدمه من مغريات على اتجاهات عينة الدراسة للمشاركة في العمل السياسي ضمن هذه الأحزاب حيث بلغت هذه القيمة (٠,٣١٠) ونظراً لأن قيمة (f) تساوي (٥١٦) ومستوى دلالتها الإحصائية كانت (٠,٠٠٠) فإنه يمكن القول، إذن فلا يوجد مغريات هامة للمشاركة السياسية لدى سكان البادية الشمالية الأردنية في العمل الحزبي السياسي عند مستوى دلالة إحصائية عند (٠,٠٥) $(\alpha \leq 0,05)$.

يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن سكان البادية الشمالية الأردنية لا يجدون أي دافع يمكنه أن استقطبهم للانخراط في العمل الحزبي ومنه للمشاركة السياسية، ويعود ذلك إلى عدم مقدرة تلك الأحزاب في الشروع في العملية السياسية وما بها من مقومات الأداء الكلي نحو الإصلاح السياسي أو بناء منظومة سياسية تجعل من أبناء المجتمع الأردني قادرين على تغيير مسيرة الحياة السياسية أو إصلاحاً سياسياً في البلاد، ذلك أن التاريخ لم يذكر أي نشاط سياسي لتلك الأحزاب غير مجريات الحياة السياسية والتنموية في الأردن. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: إن البرامج الحزبية لا تشكل دافعاً هاماً للمشاركة السياسية لسكان البادية الشمالية عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠٥) $(\alpha \leq 0,05)$.

وفيما يلي إيضاح لمؤشرات عدم تشكيل دافعاً هاماً للبرامج الحزبية للمشاركة السياسية لسكان البادية الشمالية، وقد تم تطبيق اختبار (simple Regression) كما في الجدول التالي:

الجدول (١٢): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (simple Regression) للكشف عن وجود أي دافع هام للبرامج الحزبية للمشاركة السياسية لسكان البادية الشمالية

المجال	قيمة T	قيمة R	قيمة R ²	قيمة f	دلالة "f" الإحصائية
دوافع هامة للبرامج الحزبية للمشاركة السياسية لسكان البادية الشمالية	٧.٠٧	٠.٥٦٣	٠.٣١٠	٥١٦	٠,٠٠٠

المتغير التابع: دوافع هامة للبرامج الحزبية للمشاركة السياسية لسكان البادية الشمالية

يظهر من نتائج الجدول (١٢) أن قيمة الاختبار (T) بلغت (٧,٠٧)، وبدلالة احصائية (٠,٠٠٠)، وهي قيمة دالة احصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$)، وهذا يدل على عدم وجود دوافع هامة للبرامج الحزبية للمشاركة السياسية لسكان البادية الشمالية، حيث أن قيمة معامل الارتباط الإجمالي (R)، والذي يمثل نسبة ارتباط المتغير المستقل وهو الأحزاب السياسية مع المتغير التابع والذي يمثل دوافع برامج الأحزاب للمشاركة السياسية لسكان البادية الشمالية والتي بلغت (٠,٥٦٣)، وهو الأمر الذي يعني عدم وجود علاقة وأثر ايجابي طردي بين الأحزاب السياسية والدوافع الهامة للبرامج الحزبية حول المشاركة السياسية لسكان البادية الشمالية الأردنية، كما بلغت قيمة (R²) التي تمثل نسبة الأحزاب السياسية على سكان البادية الشمالية من خلال الدوافع الهامة للمشاركة السياسية لهم ضمن تلك الأحزاب وقد بلغت القيمة (٠,٣١٠) ونظراً لأن قيمة (f) تساوي (٥١٦) ومستوى دلالتها الاحصائية كانت (٠,٠٠٠) فإنه يمكن القول إن البرامج الحزبية لا تشكل دافعاً هاماً للمشاركة السياسية لسكان البادية الشمالية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq ٠,٠٥$).

يعزو الباحث هذه النتيجة إلى عدم وجود أي برامج لدى الأحزاب السياسية يمكن أن يعتبرها المواطن ذات دافع هام يمكنه أن يلبي حاجاته في أي مشروع سياسي يحتم عليه الانخراط بتلك الأحزاب نحو المشاركة السياسية، كما يتبين من هذه النتائج مدى قدرة المواطن الأردني على الحكم على الأحزاب السياسية ومدى إمكانيتها لتقديم الأفضل للمواطن ضمن إطار المشاركة السياسية، لذا فإن المواطن الأردني لا يكاد يرى أي مغريات من شأنها أن تمثل دوافع هامة تجعل من المواطن الأردني مواطناً يبحث عن الأحزاب السياسية ليرز من خلالها كفرد لديه القدرة على المشاركة السياسية وتحقيق متطلباته كفرد ومتطلبات الجماعة والمجتمع ككل.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا تساهم الأحزاب في انخراط المجتمع في المشاركة السياسية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$).

وفيما يلي إيضاح لمؤشرات عدم مساهمة الأحزاب نحو انخراط المجتمع في المشاركة السياسية، وقد تم تطبيق اختبار (simple Regression) كما في الجدول التالي:

الجدول (١٣): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (simple Regression) للكشف عن عدم مساهمة الأحزاب نحو انخراط المجتمع في المشاركة السياسية

المجال	قيمة T	قيمة R	قيمة R ²	قيمة f	دلالة "f" الإحصائية
عدم مساهمة الأحزاب نحو انخراط المجتمع في المشاركة السياسية	٤,١٠	٠,٧٨	٠,٦١	٥١٦	٠,٠٠٠

المتغير التابع: عدم مساهمة الأحزاب نحو انخراط المجتمع في المشاركة السياسية

يظهر من نتائج الجدول (١٣) أن قيمة الاختبار (T) بلغت (٤,١٠)، وبدلالة إحصائية (٠,٠٠٠)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$), وهذا يدل على عدم مساهمة الأحزاب السياسية نحو انخراط المجتمع في المشاركة السياسية، حيث أن قيمة معامل الارتباط الإجمالي (R)، والذي يمثل نسبة ارتباط المتغير المستقل وهو الأحزاب السياسية مع المتغير التابع والذي يمثل مساهمة الأحزاب السياسية نحو انخراط المجتمع في المشاركة السياسية والتي بلغت (٠,٧٨)، وهو الأمر الذي يعني عدم وجود علاقة وأثر إيجابي طردي بين الأحزاب السياسية وعنصر المساهمة في انخراط المجتمع الأردني في المشاركة السياسية، كما بلغت قيمة (R²) التي تمثل نسبة الأحزاب السياسية على سكان البادية الشمالية من خلال مساهمة تلك الأحزاب السياسية نحو انخراط المجتمع في المشاركة السياسية حيث بلغت هذه القيمة (٠,٦١) ونظراً لأن قيمة (f) تساوي (٥١٦) ومستوى دلالتها الإحصائية كانت (٠,٠٠٠) فإنه يمكن القول إن البرامج الحزبية لا تملك أي مساهمة في انخراط سكان البادية الشمالية في المشاركة السياسية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$).

يعزو الباحث هذه النتيجة إلى سعي الأحزاب السياسية إلى استقطاب العديد من الأعضاء من المجتمع الأردني عموماً وسكان البادية الشمالية خصوصاً تحت سيطرتها إلا أنها تنأى بالعمل والمشاركة السياسية عن تلك الفئة من المجتمع لتحفظ بها لبعض الكوادر القائمين على تلك الأحزاب دون توزيع عادل للأدوار في مجال المشاركة السياسية في الأردن.

الفرضية الفرعية الخامسة: إن المشاركة السياسية من خلال الأحزاب لا تتناسب مع سكان البادية الشمالية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$).

وفيما يلي إيضاح لمؤشرات بعدم ملائمة المشاركة السياسية من خلال الأحزاب لسكان البادية الشمالية الغربية، وقد تم تطبيق اختبار (simple Regression) كما في الجدول التالي:

الجدول (١٤): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (simple Regression) للكشف عن عدم ملائمة المشاركة السياسية من خلال الأحزاب لسكان البادية الشمالية الغربية

المجال	قيمة T	قيمة R	قيمة R ²	قيمة f	دلالة "f" الإحصائية
عدم ملائمة المشاركة السياسية من خلال الأحزاب لسكان البادية الشمالية	٩,٤٧	٠,٦٧٤	٠,٤٥٤	٥١٦	٠,٠٠٠

المتغير التابع: عدم ملائمة المشاركة السياسية من خلال الأحزاب لسكان البادية الشمالية

يظهر من نتائج الجدول (١٤) أن قيمة الاختبار (T) بلغت (٩,٤٧)، وبدلالة إحصائية (٠,٠٠٠)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$)، وهذا يدل على عدم ملائمة المشاركة السياسية من خلال الأحزاب لسكان البادية الشمالية، حيث أن قيمة معامل الارتباط الإجمالي (R)، والذي يمثل نسبة ارتباط المتغير المستقل وهو الأحزاب السياسية مع المتغير التابع والذي يمثل ملائمة المشاركة السياسية لسكان البادية الشمالية والتي بلغت (٠,٦٧٤)، وهو الأمر الذي يعني عدم ملائمة المشاركة السياسية من خلال الأحزاب لسكان البادية الشمالية، كما بلغت قيمة (R^2) التي تمثل نسبة أو علاقة الأحزاب السياسية بملائمة المشاركة السياسية لسكان البادية الشمالية حيث بلغت هذه القيمة (٠,٤٥٤) ونظراً لأن قيمة (f) تساوي (٥١٦) ومستوى دلالتها الإحصائية كانت (٠,٠٠٠) فإنه يمكن القول إن المشاركة السياسية لا تتناسب بأي حال من الأحوال مع سكان البادية الشمالية الأردنية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$).

يعزو الباحث هذه النتيجة إلى عدم ملائمة الحياة الحزبية وما تقدمه من رؤى حول ضرورة انضمام الشعب الأردني للأحزاب السياسية والمشاركة السياسية من خلالها، ذلك أن النظام الاجتماعي للشعب الأردني عموماً ولسكان البادية الشمالية هو نظام قائم على مبدأ الشورى والعشائرية التي يتولى أمرها رجالات العشيرة الواحدة والتي أيضاً تلبي حاجات جميع الأفراد وتحميهم وتحقق أهدافهم من وجهة نظر عينة الدراسة أكثر مما هو الحال ضمن العمل الحزبي والانضمام للأحزاب السياسية في البلاد.

التوصيات:

لابد من تفعيل هذه التوصيات حتى يتسنى لنا مجتمع فاعل قادر على المشاركة السياسية:

- ١- توجيه الشباب من خلال أسلوب التنشئة السياسية الحديثة وذلك بتفعيل الاحزاب ودورها في المجتمع.
- ٢- تفعيل الاعلام المرئي والمسموع وتحديد المعلومات السياسية والحث على إشراك المجتمع في المشاركة السياسية.
- ٣- نشر الوعي بالحقوق المدنية والنظر إليها على أنها من القضايا الاساسية لحماية الحريات وحقوق الانسان.
- ٤- أن تكون البرامج الحزبية واقعية وفعالة وقابلة للتطبيق وليست مجرد كلام .

نتائج الدراسة الميدانية:

١. لا وجود فعلي للأحزاب السياسية على أرض الواقع في منطقة البادية الشمالية.
٢. محدودية عمل الأحزاب السياسية وبرامجها الغير فعالة.
٣. لا يوجد لسكان البادية الشمالية أي دوافع للانضمام للأحزاب السياسية.
٤. ان المشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية لا تتناسب مع سكان البادية الشمالية وذلك لعدم فعالية تلك الأحزاب وضعف برامجها وسيطرة العشائرية على السكان.

الخاتمة :

لا شك أن غياب ثقافة المشاركة السياسية عن الحياة السياسية أدى إلى تسييس المؤسسات والأحزاب والمنظمات السياسية وتحويلها إلى مؤسسات شبه رسمية و إفراغ مضمونها السياسي والاجتماعي وقد أدى هذا التسييس إلى عزوف فئات من المجتمع عن العمل السياسي والاكتفاء بمتابعة السياسة من خلال شاشات التلفاز.

بالإضافة إلى هذا ووفقاً لنتائج الدراسة نلاحظ أن المشاركة السياسية ومن خلال الاحزاب تتسم بالضعف والمحدودية حيث لم تنجح الاحزاب الاردنية في حث الجماهير على المشاركة وفتح قنوات جديدة بين الجماهير وصانع القرار حيث يتسم المجتمع وخصوصاً البادية الشمالية بالأمية السياسية

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم، سورة هود، الآية ١٨٨.
- الخطيب، نعمان أحمد، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، ١٩٩٤.
- الحجاج و خليل ابراهيم، ٢٠٠١، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، (١٩٤٦-١٩٥٠) عمان المكتبة الوطنية.
- خله، كامل، (١٩٨٣) التطور السياسي لشرق الأردن (آذار ١٩٢١- آذار ١٩٤٨) منشورات المنشأة العامة للنشر والإعلان طرابلس، ليبيا، ط١.
- المشاط، عبد المنعم، التنمية السياسية في العالم الثالث نظريات وقضايا، ١٩٩٨، الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة العين للنشر.
- الفريجات، غالب، على طريق التنمية السياسية، ٢٠٠٥.
- موقع إلكتروني <http://jo.qalbjjo/v/showthread.phpt=٣٩٥٤٢>
- مشاقبة، أمين (٢٠١٠)، التربية الوطنية والنظام السياسي، ط٨، عمان، دار الحامد للنشر.
- السماطوي، نبيل، (١٩٧٨)، بناء القوة والتنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، الاسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عارف، نصر— محمد (٢٠٠١)، نظرية التنمية في مرحلة ما بعد الحداثة في هيجوت، ريتشاردن نظرية التنمية الثامنة، ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، عمان، المركز العربي للدراسات السياسية، مطبعة الجامعة الأردنية.
- ولد أباه، السيد (٢٠٠٤)، عالم ما بعد ١١ سبتمبر الإشكالات الفكرية الاستراتيجية، بيروت، الدار العربية للعلوم.
- محفوظ، محمد (٢٠٠٤)، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية، بيروت، المركز الثقافي الملكي.
- الحارثي، فهد العرابي (٢٠٠٤)، أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية والعدل ... بيروت، أسبار للدراسات والبحوث والإعلام.
- فرجاني، نادر (٢٠٠٢)، خلق فرص للأجيال القادمة، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإمضاء والاقتصاد الاجتماعيين تقرير التنمية الإنسانية العربية للعالم، نيويورك.
- عارف، نصر محمد (٢٠٠٦)، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة القول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة على السوق، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية.
- المشاقبة، أمين (٢٠٠٥)، " الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية "، في: المشاقبة، أمين وشمعان العيسى (ممررون)، أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة عن الإصلاحات السياسية في العالم العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية في جامعة الكويت - الكويت.

حرب، اسامة الغزالي (٢٠٠٤)، " الاصلاح من الداخل " مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٦، ابريل.
نصرالوين، ليث كمال (٢٠١٦)، أثر التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٤ على النظام الدستوري الأردني،
بحث منشور في مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون. المجلد ٤٣، ملحق ١، ٢٠١٦.
الدعجة، هايل (٢٠٠٢)، مجلس النواب الأردني بين الشعار والتطبيق، عمان، وزارة الثقافة.
ريالات، مصطفى (٢٠١٤)، نص السباب الموجبة لمشروع تعديل الدستور ن صحيفة الدستور الاردنية،
عدد يوم الأربعاء ٢٠ آب، ٢٠١٤.
الخطيب، عمر ابراهيم (١٩٨٢)، " التنمية والمشاركة السياسية في أخطار الخليج العربي "، مجلة
المستقبل العربي، العدد (٤٠) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران، ص ١٨.
خزرجي، ثامر، محمد كامل (٢٠٠٦)، " السياسية العامة وأداء النظام السياسي "، مجلة العلوم
السياسية، العدد (٣٣) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تموز ص ١٥٢.
شعبان، صادق (٢٠٠٧)، " الحقوق السياسية للإنسان في الدساتير العربية "، في برهان غليون وآخرون،
حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد (٤١)،
مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، بيروت، تموز.
عبد الرزاق، خيري (٢٠٠٥)، " الرأي العام والمشاركة السياسية ودورها في تعزيز الديمقراطية "، مجلة
دراسات عراقية، العدد (١) مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الأولى، ذو
الحجة.
الأسود، صادق (١٩٩٠)، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، ةوارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
السيد، مصطفى كامل، (١٩٩٣)، التنمية بالمشاركة، المشروع كنموذج، مركز دراسات وبحوث الدول
النامية، كلية الاقتصاد والسياسة، جامعة القاهرة.
قاسم، هند (٢٠٠٥) المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي دراسة حالة الكويت، رسالة
ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، العراق.
المنوفي، كمال (١٩٨٧)، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت، شركة الربيعات للنشر والتوزيع.
الأسود، شعبان الطاهر (١٩٩٩)، علم الاجتماع السياسي، القاهرة، الدار المصرية للطباعة والنشر.
كامل، ثامر محمد (٢٠٠٠)، " إشكالية الشرعية والمشاركة والمجتمع المدني في الوطن العربي "، مجلة
دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد (١٠).
مراد، علي عباس (٢٠٠٦)، " المشاركة السياسية من منظور تنموي "، المجلة السياسية والدولية، العدد
(٥)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

اليوسف ان يوسف خليفة (٢٠٠٣)، "المشاركة السياسية والتنمية في دول الخليج العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

معوض، جلال عبد الله (١٩٨٣)، "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد (٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول.

هنتنغون، نقلًا عن : د. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التعبير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

بطرس، رعد عبود (٢٠٠٧)، "أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي"، في برهان غليون وآخرون، حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، سلسلة كتب المستقبل العربي العدد (٤١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز، ص ٢٠٨.

بغدادى، عبد السلام ابراهيم (١٩٩٣)، "الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في افريقيا"، سلسلة أطروحات الدكتوراه عدد (٢٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس.

جزولي، أحمد (٢٠٠٠)، "دولة الحق والقانون في الوطن العربي: الديمقراطية نظرياً والمشاركة سياسياً، مطافات التحول وحقيقة الرهان"، في: علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد (١٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، أيار.

عبد اللطيف، مها (١٩٩٤)، مشكلة التعاقب على السلطة وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم الثالث، (أطروحة دكتوراه غير منشورة ٩)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

علون، حسين (١٩٩٦)، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

عليوة، السيد، وعبد الكريم درويش (د، ت)، دراسات في السياسات العامة وصنع القرار، القاهرة، د، ن. الخلايلة، هشام، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في الأردن، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢.

رو سو، جان جاك (٢٠١٦)، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، ترجمة: عادل زعيتر، عمان، وزارة الثقافة.

العبادي، موسى عبد الحافظ (٢٠١٦)، القانون الدولي العام، حقوق الإنسان وحياته، عمان: دار العامرية للنشر والتوزيع.

الفريجات، غالب (٢٠٠٥)، على طريق التنمية السياسية، عمان: أزمنا للنشر والتوزيع.

فوزي، سامح (٢٠٠٧)، المواطنة، ط١، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

الهالات، محمد سليمان (٢٠١٦)، حقوق الإنسان ضماناتها ومبررات قيودها في الدستور الأردني في التشريع المقارن، ط١، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع.

السرْحان، عبد العزيز (٢٠١٥)، محددات الانضمام للأحزاب السياسية في الأردن، رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، جامعة آل البيت.

البدارين، رقية، والقواسمة، مزيد محمد (٢٠١٣)، دور المرأة في قيادة التغيير : دراسة تطبيقية على منظمات المرأة العاملة في الأردن، اللقاء للبحوث والدراسات، مج ١٦، العدد ١، ٢٠١٣.

الرواشدة، علاء زهير والعرب، أسماء ربيحي (٢٠١٦)، المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ن مج ٤٣، ملحق ٣، ٢٠١٦.

بلول، صابر (٢٠٠٩)، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجيهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج ٢٥، العدد ٢، ٢٠٠٩.

المعاينة، بسام سالم مجلي (٢٠١٦)، أثر استراتيجية وزارة التربية والتعليم الأردنية في إدارة وتطوير التعليم والتدريب المهني، " دراسة تحليلية تقويمية "، أطروحة دكتوراه غير منشورة في التخطيط الاستراتيجي، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة ام درمان الاسلامية.

نفاع، أحلى (د / ت)، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية وصنع القرار، عمان : مؤسسة أنيرا.

العزام، عبد المجيد (٢٠٠٦)، التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن، بحث منشور في مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، مجلد ٣٣، العدد ٢.

العقيل، عصمت حسن، والحياري، حسن أحمد (٢٠١٤)، دور الجامعة في تدعيم قيم المواطنة، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مج ١٠، العدد ٤.

فريج، كمال، وشهاب، زكريا (٢٠١٢)، التعليم العالي في الأردن واقع وتحديات، أبناء اتحاد الجامعات العربية، سنة ٢٨، العدد ١، كانون الثاني ٢٠١٢.

رضوان، أمل (٢٠١١)، حقوق الإنسان في الأردن، مقال منشور على موقع المحامي مصطفى محمد مزاج <http://www.farrajlawyer.com>

مركز القدس للدراسات السياسية عمان، ٢٠٠٦، نحو رؤية اقتصادية مشتركة للأحزاب السياسية والقطاع الخاص في الأردن.

الأحزاب السياسية الأردنية الواقع والطموح، تقديم ومراجعة: عريب الرنتاوي، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠٣.

دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن، مركز الأردن الجديد للدراسات، دار السندباد، للنشر، عمان.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠١٤، ٢٠١٦، ص ١١.

- خطة الأردن الوطنية للأعوام ٢٠١٦، ٢٠١٨، في إطار مبادرة الشراكة الشفافة ٢٠١٦، ص ٧.
- المواد ٤٤ - ٥٠ من وثيقة كلنا الأردن.
- موقع اقتصاد الأردن، ٢٠١٦ / ٣ / ٧ .
- صحيفة رأي اليوم ٨ / ١١ / ٢٠٠٥ .
- المبادرة الملكية، ٢٠١٧، موقع جلالة الملك عبد الله الثاني.
- محمود، عبد العزيز، الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية في البادية الأردنية، جامعة آل البيت، سمرقند.
- حرب، الغزالي، (١٩٨٧)، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مجلة عالم المعرفة، العدد ١١٧، أيلول.
- ورقة تقدير موقف الإصلاح السياسي في برامج القوائم الانتخابية، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، عمان، الأردن، ٢٠١٣.
- العزام، عبد المجيد (٢٠١٦)، دور البرلمان في التنمية السياسية / مؤتمراً للأبحاث والدراسات، مج / العدد ٣.
- السرور، رائد (٢٠١٠)، بعنوان العوامل المؤثرة على غط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني، دراسة ميدانية للبادية الشمالية، رسالة ماجستير غير منشورة، بيت الحكمة والعلوم السياسية، جامعة آل البيت، الأردن.
- أبو عامود، اسماعيل ناصر، ورقة عمل بعنوان مساهمة المرأة في البادية في عملية التنمية، مركز بحوث وتطوير البادية الأردنية.
- المومني، علي يوسف، دور الأحزاب في التنمية السياسية
- <http://factjo.com/pages/memberdetails.aspx?id=٤٠٢٧>
- النواصرة، عواد عايد، الإفلاس السياسي في الأحزاب الأردنية ٢٠١٥/٢/٢٦.
- <http://www.allofjo.net/index.php?page=article&id=٨٨٨٢٧>
- الفضيلات، سمير، التنمية السياسية في الأردن، ٢٠١٤/١/١، القلعة نيوز
- <http://www.almadenahnews.com>
- المركز الجغرافي الملكي الأردني
- <http://www.rjgc.gov.jo/RJG.aspx?PID=١٦٥&lang=ar>
- الأردن غابة أحزاب، مقال منشور في موقع سرايا نيوز بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٠
- <http://www.sarayanews.com/index.php?page=article&id=١٦٩٧٢١>
- تتمية البادية الشمالية تطرح برامج تدريبية للمعاقين في ٢٠١٣/٩/٢٤ المدينة نيوز
- <http://www.almadenahnws.com>

الملاحق

الإستبانة

تحية طيبة وبعد:

الأساتذة الأفاضل، أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان: الأحزاب والمشاركة السياسية في الأردن (دراسة اتجاهات الرأي في البادية الشمالية)

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة آل البيت، لذا أرجو التكرم من شخصم الكريم بالإجابة بدقة وموضوعية على فقرات الإستبانة المكونة من جزأين من خلال وضع إشارة (√) في المكان الذي تراه مناسباً، علماً بأن المعلومات لن تستخدم إلا لإغراض البحث العلمي.

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث: ركان ميثقال عنيزان الشرفات

القسم الأول : وصف المتغيرات الديموغرافية :
الرجاء الإجابة على الأسئلة التالية بوضع علامة (√) عند الإجابة الملائمة :

١ - الجنس: ذكر أنثى
٢ - العمر:

أقل من ٢٥ سنة من ٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة ٣٥ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة
٤٥ سنة إلى أقل من ٥٥ ٥٥ سنة فأكثر
٣ - المؤهل العلمي:

أمي ثانوية عامة فأقل دبلوم متوسط
بكالوريوس ماجستير دكتوراه
٤ - طبيعة العمل:

تاجر موظف متقاعد أعمال حرة

القسم الثاني : فقرات الإستبانة (الرجاء وضع علامة (√) عند الخيار الملائم):

الرقم	الفقرة	بدائل الإجابة			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
الفقرات التي تتعلق بالمحفزات الخاصة والعامة للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية					
١	الأحزاب السياسية غير قادرة على تلبية حاجات المواطن في إمكانية المشاركة السياسية				
٢	عدم وجود قوة حزبية تدعو للمشاركة السياسية الفعالة في الأردن				
٣	الأحزاب السياسية غير قادرة على إجراء تغيير جذري في السياسة الأردنية قائمة على مبادئ المشاركة السياسية				
٤	لا يوجد شكل من أشكال المشاركة السياسية القائمة على أسس حزبية				
٥	لا تعطي أجهزة الدولة الحرية الكاملة للأحزاب السياسية للمشاركة السياسية على نطاق واسع				
الفقرات التي تتعلق بتوجه السكان للانضمام إلى الأحزاب السياسية					
٦	لا يوجد توجهات سياسية واضحة وموجهة تدعو للانضمام للأحزاب السياسية				
٧	لا يوجد أية أسباب هامة وضرورية تدعوني للانضمام للأحزاب السياسية				
٨	لا يوجد لدي أي اهتمام في متابعة الأخبار والصحف لتكوين فكرة حول مجريات أعمال الأحزاب السياسية في الأردن				
٩	لا يوجد لدي أية طموحات حول تولي مناصب سياسية قائمة على أسس حزبية				
١٠	ليس لدي أي توجه حزبي في تمثيلي تحت قبة البرلمان الأردني				
١١	لا يوجد أي قاعدة حزبية يمكنها أن تؤثر على توجهاتي السياسية بسبب ضعف القواعد الحزبية الأردنية				

الفقرات التي تتعلق بمغريات المشاركة السياسية لدى السكان				
١٢				لا يمكنني كموطن صنع السياسات العامة من خلال مشاركتي في العمل السياسي
١٣				لا تثار أي دوافع سياسية لدي إلا عند الحملات الانتخابية
١٤				ليس لدي أهداف يمكن تحقيقها بالمشاركة السياسية من شأنها تحسين الوضع الراهن ع الساحة السياسية الأردنية
١٥				لا أجد في الأحزاب السياسية مستقبل نحو الإصلاح السياسي
١٦				لدي وطنية وانتفاء للوطن دون الحاجة للانخراط في المشاركة السياسية
١٧				أجد أن النظام الحاكم في الأردن لديه من السياسات التنموية الكلية ما يغني عن مشار السياسية
١٨				أجد في القاعدة العشائرية فعالية حول المشاركة السياسية أكثر منها في الأحزاب السياس
الفقرات التي تتعلق بدوافع البرامج الحزبية للمشاركة السياسية للسكان				
١٩				لا أجد أي نشاط حقيقي للأحزاب السياسية يدعو المواطن للانخراط في المشاركة السياس
٢٠				ليس لدي أدنى فكرة حول وجود برامج حزبية تدعو للمشاركة السياسية على المستوى الشعبي
٢١				لا يوجد قاعدة ثابتة ومنتينة للأحزاب السياسية لتتطلق منها في بناء سياسات إستراتيجية تبين فعالية أدائها على الساحة الأردنية
٢٢				لا ترتقي الأحزاب السياسية الأردنية لمجابهة الوضع الراهن في الأردن في كافة المجالات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التنموية)
٢٣				عدم اهتمام الأحزاب السياسية في طرح مبادرات شبابية في المحافظات الأردنية حول إمكانية مشاركة الشباب في مسيرة المشاركة السياسية
الفقرات التي تتعلق بمساهمة الأحزاب نحو انخراط المجتمع في المشاركة السياسية				
٢٤				تنأى الأحزاب السياسية الأردنية بنفسها بعيداً حول معرفة متطلبات الشعب على أكمل وجه
٢٥				ليس للأحزاب السياسية أنشطة فعالة تؤدي إلى لفت انتباه المواطن حول ضرورة المشار السياسية
٢٦				ليس للأحزاب السياسية دور فاعل في المجتمع الأردني على مستوى الأفراد والجماعات
٢٧				لا يوجد قاعدة اجتماعية تستند إلى أساس شعبي أو عشائري للأحزاب السياسية لتنتقل منها لتحقيق مصالح المجتمع الأردني على نحو فعال.
الفقرات التي تتعلق بتوافق المشاركة السياسية مع سكان البادية الشمالية الغربية				
٢٨				لا تتناسب العادات والتقاليد في البادية الشمالية الأردنية ومتطلبات المشاركة السياسية ضمن الأحزاب السياسية
٢٩				إن المشاركة السياسية في البادية الشمالية الأردنية تقوم على مبدأ الشورى في ترشيح مر ممثلهم سياسياً أثناء فترة الانتخابات
٣٠				تقتصر المشاركة السياسية في البادية الشمالية على الأشخاص الذين ينفردون في وظائف سياسية فقط دون مشاركة باقي السكان
٣١				تقتضي الحياة المهنية كالتجارة والزراعة بمختلف أشكالها على طابع الحياة لدى سكان البادية الشمالية وليس للمشاركة السياسية دور في حياتهم
٣٢				على الرغم من وجود كفاءات علمية ومعرفية لدى سكان البادية الشمالية إلا أنهم لا يجدون أن المشاركة السياسية أكثر أهمية من طبيعة ومجريات نظام الحياة والمعيشة لديهم

المصدر: من إنشاء الطالب

Political parties and participation in Jordan

Study of the trends of opinion in the Northern Badia (٢٠١٦-
١٩٩٩)

student preparation: Rectangular balconies of balconies

Supervised by Dr.. Hani brother Rachida

Abstract

This study aimed at identifying the extent of political participation in Jordan through political parties, particularly in the North West Badia.

The questionnaire was composed of a number of questions addressed to a group of residents of the region. The sample was ٦٠٠ persons. The aim of the questionnaire was to collect information about the political participation of the residents of the region through the parties and use the service program Statistical SPSS to select study hypotheses and achieve their objectives.

The study found that political participation through political parties in the North West Badia was weak as political parties did not succeed in urging the masses to participate politically because the people of the North West Badia had no guidance to join political parties.

These results are consistent with most of the previous studies, which were presented in this study. The facts also indicate that these results, although disappointing, reflect a painful reality evidenced by the numbers of citizens affiliated with parties.

As current generations have been greatly affected by previous generations in terms of fear of party affiliation or political participation.

